الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ 2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2017

الموضـــوع

انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري -للفترة (2000-2015)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):

▪ براهيمي تركية

إشراف الأستاذ(ة):

▪ د.حساني رقية

السنة الجامعية : 2016-2017

http://www.univ-biskra.dz/

بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات

لله الفضل من قبل و من بعد على ما أنعم و سهل و أرشد فله الحمد و الشكر كله

آما بعد:

آتقدم بالشكر الجزيل و العرفان الجميل إلى الأستاذ ة المشرفة على نصائحها وتوجيهاتها التي قادتني لإتمام هذا العمل.

كما نشكر الأساتذة آعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة و إثراء هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر الكبير إلى الصديقتان الغاليتان "عاقلي اماني" "بوحنية وداد" على مساعدتهما و دعمهما لي.

الإهداء

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها أمي العزيزة.

إلى الذي أستند عليه في هذه الدنيا والدي العزيز.

إلى كل الزملاء التي جمعتني بهم الدراسة.

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة عملي

ملخص

في ظل القلق المتزايد بشأن تغيرات أسعار البترول و تداعياته على الميزان التجاري الجزائري بحيث يهدف هذا البحث إلى معرفة انعكاسات التغير في أسعار البترول على المؤشر الاقتصادي (الميزان التجاري)، في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 حيث يتم الاعتماد على المنهج التاريخي من أجل استحداث الظواهر التاريخية بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف و تحليل البيانات الإحصائية، وقد توصل الباحث إلى أن المتغيرات في الميزان التجاري تتعلق بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي علاقة طردية، يعني هناك أثر سلبي للصدمات البترولية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : أسعار البترول ، البتروكمياوية، طرق التسعير، الميزان التجاري

Résumé

Au milieu des préoccupations croissantes au sujet de l'évolution des prix du pétrole, et de ses conséquences sur la balance commerciale algérienne, l'objectif de cette recherche est de connaître l'effet de la variation des prix du pétrole sur certains indicateurs économiques (en l'occurrence ,la balance commerciale), en Algérie au cours de la période s'étendant de 2000 à 2015. Pour ceci, nous avons utilisé la méthode historique pour le développement des phénomènes historiques, en complément de la méthode d'analyse descriptive pour la description et l'analyse des données statistiques.

Le chercheur est arrivé à la conclusion que les variations de la balance commerciale sont étroitement liées au prix du pétrole, que celui-ci augmente ou diminue. Ainsi, nous pouvons affirmer que les chocs pétroliers ont un impact considérable sur la stabilité économique de l'Algérie.

Mots-clés : prix du pétrole, pétrochimie, méthode de fixation des prix, balance commerciale

فهرس

المحتويات

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	دول اعضاء الاوبك	55
(02-02)	الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك	55
(03-02)	الاحتياطي النفطي المؤكد في نهاية سنة 2015 (مليار برميل)	62
(04-02)	إنتاج البترول الخام في العالم حسب الجهات	67
(05-02)	أكبر 12 دولة منتجة للبترول في العالم حسب إحصائيات سنة 2007	68
(05-02)	جدول يبين أكبر 10 دول مستهلكة للبترول	69
(06-02)	الدول الأعضاء في الاوبك(الانتاج، احتياطي) 2015	74
(01-03)	الانتاج الجزائري للمحروقات1962-1984	87
(02-03)	تطور انتاج النفط 2000-2012	90
(03-03)	شبكة نقل المحروقات الجزائرية	95
(04-03)	تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة(2015/2000)	96
(05-03)	الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2015	99
(06-03)	الواردات الجزائرية خلال الفترة مابين 2000-2015	102
(07-03)	رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015	106

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	مكونات ميزان المدفوعات أفقيا	08
(02-01)	مكونات ميزان المدفوعات عموديا	09
(03-01)	التعديل عن طريق سعر الصرف	18
(04-01)	تصحيح عن طريق آلية الأسعار	20
(05-01)	آلية التصحيح عن طريق الدخل	21
(06-01)	اليات تطوير الصادرات	30
(01-02)	احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية 2015	62
(02-02)	يمثل الاحتياطي النفطي المؤكد في نهاية سنة 2015 (مليار برميل)	63
(01-03)	انتاج الجزائري من المحروقات 1962(-1984)	88
(02-03)	تطور انتاج النفط (2000-2012)	91
(03-03)	تطور الميزان التجاري الجزائري 2000-2015	97
(04-03)	تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2000-2015)	98
(05-03)	تطور أسعار البترول و قيمة الصادرات (2000-2015)	101
(06-03)	تطور أسعار البترول و قيمة الواردات (2000-2015)	104
(07-03)	تطور أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري الجزائري(2000-2015)	107

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	ا
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
المقدمة العامة	
تمهيد	أ
الإشكالية والتساؤلات الفرعية	ا–ب
فرضيات الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ب
اسباب اختيار الموضوع	ت
حدود الدراسة	ت
منهج الدراسة	ت
الدراسات السابقة	ث
موقع الدراسة من الدراسات السابقة	ج
هيكل الدراسة	ج
الفصل الأول: ماهية الميزان التجاري واسباب اختلاله	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري	3
المطلب الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات	3
الفرع الاول : تعريف ميزان المدفوعات	4
الفرع الثاني: اهمية الميزان المدفوعات	5
الفرع الثالث عناصر ميزان المدفوعات	6

المطلب الثاني: تعريف الميزان التجاري و اقسامه	9
الفرع الاول: مفهوم الميزان التجاري	10
الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري	11
الفرع الثالث: حالات العجز و الفائض في الميزان التجاري	11
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري	12
المبحث الثاني: الاختلال في الميزان التجاري	14
المطلب الأول: أسباب الاختلال في الميزان التجاري	14
الفرع الاول: اسباب اقتصادية	14
الفرع الثاني: اسباب غير اقتصادية	15
المطلب الثاني : انواع الاختلال في الميزان التجاري	16
الفرع الاول : الاختلال الطارئ	16
الفرع الثاني: الاختلال الدوري	16
الفرع الثالث: الاختلال الدائم	17
المطلب الثالث: طرق علاج الخلل في ميزان التجاري	17
الفرع الاول: عن طريق اليات تصحيح العجز في ميزان المدفوعات	17
الفرع الثاني: التصحيح عن طريق ادوات السياسة التجارية	21
الفرع الثالث : التصحيح عن طريق استراتيجية تطوير الصادرات	29
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: سوق النفط وطرق التسعير	
تمهيد	39
المبحث الأول: ماهية النفط	40
المطلب الأول:تعريف النفط وأنواعه	40
الفرع الأول: تعريف النفط ونشأته	40
الفرع الثاني: أنواع النفط و استخداماته	42
المطلب الثاني: خصائص عامة للنفط	44
الفرع الاول: اشكال مادة النفط	44

الفرع الثاني: مميزات وخصائص السلعة النفطية	45
الفرع الثالث: مقاييس الوحدة النفطية	46
المطلب الثالث: الاقتصاد النفطي	47
الفرع الأول: ماهية الاقتصاد النفطي	47
الفرع الثاني : الصناعة النفطية	50
المبحث الثاني :الاسواق النفطية العالمية واسعار النفط	52
المطلب الاول :السوق النفطية و الفاعلون	52
الفرع الاول: تعريف وخصائص السوق النفطية	52
الفرع الثاني: الفاعلون في السوق النفط	54
المطلب الثاني :التطور التاريخي لاسعار النفط	56
الفرع الأول : تطور أسعار النفط لفترة (1973-1985)	57
الفرع الثاني : تطور أسعار النفط للفترة(1986-2000)	58
الفرع الثالث: تطور اسعار النفط للفترة (2001-2015)	58
المطلب الثالث: الامكانيات العالمية من الثروة النفطية	59
الفرع الاول : الاحتياطي النفطي العالمي	60
الفرع الثاني : المخزونات النفطية العالمية	64
الفرع الثالث: الإنتاج النفطي العالمي	66
الفرع الرابع: الاستهلاك النفطي العالمي	69
المبحث الثالث : محددات اسعار النفط	70
المطلب الاول : صيغ تسعير النفط	70
الفرع الاول :تعريف السعر النفطي	70
الفرع الثاني :أنواع السعر النفطي	71
المطلب الثاني : المؤشرات المتحكمة في اسعار النفط	72
الفرع الاول :العرض والطلب والاحتياطي النفطي	72
الفرع الثاني : المنظمات الدولية	73
الفرع الثالث :الأزمات النفطية	76
المطلب الثالث : اثار تقلبات اسعار النفط	77

الفرع الأول : تأثير تقلبات أسعار النفط على الدول الصناعية	77
الفرع الثاني: تاثير تقلبات اسعار النفط على الدول المصدرة للنفط	78
الفرع الثالث : تأثير تقلبات أسعار النفط على الدول النامية غير المصدرة للنفط	79
خلاصة الفصل	80
الفصل الثالث: تغيرات اسعار النفط وانعكاسها على الميزان التجاري الجزائري 2015-2000	
تمهيد	82
المبحث الأول: تاريخ النفط في الجزائر	83
المطلب الاول: لمحة تاريخية عن قطاع المحروقات في الجزائر	65
الفرع الاول: النفط قبل الاستقلال:	65
الفرع الثاني : النفط بعد الاستقلال	84
المطلب الثاني: امكانية الجزائر النفطية	92
الفرع الاول: الاحتياطات من النفط	92
الفرع الثاني: تطور شبكة نقل النفط	94
المبحث الثاني: تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري 2015/2000	95
المطلب الأول: هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية	95
المبحث الثالث: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري	99
المطلب الأول: انعكاس على الصادرات	99
المطلب الثاني: انعكاس على الواردات	102
المطلب الثالث: انعكاس على رصيد الميزان التجاري	106
خلاصة الفصل	109
الخاتمة العامة	
أولا: نتائج الدراسة	112
ثانيا: الاقتراحات	113
ثالثا: آفاق الدراسة	113

قائمة المراجع	115

مقدمة

يعد الذهب الأسود محور الصراع الاقتصادي والسياسي الدائر في العالم عبر الزمن، لما يتمتع به من مزايا هامة وعديدة، فه بمثابة سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب، لذلك يعد من بين أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول وعليه تستند قوتها وأمنها. وتزداد أهمية النفط في العالم يوما بعد يوم تبعا لتعدد استعمالاته في المجالات الاقتصادية وحتى السياسية، بالإضافة إلى تصاعد أهميته حتى بعد انتشار استعمال الطاقات البديلة (الطاقة النووية، الطاقة الشمسية...إلخ)، فأصبح في الوقت الحالي من المستحيل الاستغناء عنه، إذ يرتبط ارتباطا وثيقا بمخططات التنمية في دول العالم المنتجة والمستهلكة له، لذلك لا تخلو العلاقات الاقتصادية من التركيز على هذ المورد بغرض توفير الكميات اللازمة التي تصون اقتصادها من التأثر الكبير إذا ما تغيرت أسعاره.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة النفطية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية ، وخاصة فترة السبعينات و بداية الثمانينات من القرن العشرين ،باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية ، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من تقلبات متتالية بداية من 1986 حتى 2007 ، نتيجة تأثرها سلبا و ايجابيا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوط و صعودا و أفضت إلى حالة من عدم الاستقرار ، و ترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من أهم الاقتصاديات الأكثر تأثيرا بتقلبات أسعار النفط ، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق النفطية تدهور أسعار النفط.

يعتبر قطاع النفط من بين القطاعات الاستراتيجية في الجزائر باعتبار انه يشكل 90% من اجمالي الصادرات وبهذه النسبة تعتبر الجزائر احدى الدول النفطية التي لها مكانة معتبرة في هذا المجال، وذلك لما يحققه من انجازات وعوائد مالية التي تعمل على تطوير القطاعات الاخرى ،كما يمثل قطاع المحروقات نسبة كلية من عائدات الدولة ،فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد اكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات وعلى ارتفاع اسعارها دوليا،وعليه فالواردات ايضا مرتبطة بايرادات الصادرات وبما ان الميزان التجاري حصيلة الفرق بينهما فان ذلك بالضرورة يؤدي الى التساؤل مدى تاثيره.

1-اشكالية الدراسة:

و من هنا يقودنا إلى التساؤل حول الانعكاسات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط الحديثة والحادة على الميزان التجاري الجزائري باعتباره المورد الوحيد، و هذا ما أثار فضولنا إلى محاولة دراسة هذه العلاقة وفق الاشكالية التالي:

ما هي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائــري خلال الفترة (2000-2015) ؟

و هذا ما يدعونا أيضا إلى طرح تساؤلات فرعية أهمها:

- هل يؤثر تقلب اسعار النفط على كل الدولة؟
- كيف توثر تقلبات اسعار النفط على كل من صادرات وإيرادات الجزائر ؟
- هل اسعار النفط عامل اساسي في اختلال الميزان التجاري الجزائري؟

2- فرضيــات الدراســة

و للاجابة على التساؤلات السابقة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- تؤثر تقلبات اسعار النفط على اقتصاديات كل دول دون استثناء(منتجة ،مستهلكة)
- هناك علاقة طردية بين كل من قيمة الصادرات والواردات الجزائرية واسعار النفط في الاسواق الدولية
- اسعار النفط عامل اساسي في اختلال الميزان التجاري الجزائري

3- اهـداف الدراســة

تهدف هذه الدراسة الى توضيح مايلى:

- تحديد العوامل المؤثرة في اسعار النفط.
- تحديد الاطراف المؤثرة في حركة الاسواق النفطية.
- تحليل تطورات اسعار النفط (2000-2015).
- تحليل علاقة اسعار النفط و الميزان التجاري.
- رصد انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.

4-أهميــة الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا لكل من أسعار النفط و الميزان التجاري الجزائري في:

- ✓ لاعتبارهما من أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي للدولة.
- ✓ لأن قطاع النفط يكتسي أهمية كبيرة في معظم دول العالم حيث أن النفط في حد ذاته كسلعة لم يعد مصدر للطاقة فقط وإنما أصبح كذلك مصدرا لتمويل الميزان التجاري.

- ✓ لان الميزان التجاري يعد المراة التي تعطي صورة واضحة عن اقتصاد الدولة

5-أسباب اختيـار الموضوع :

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع الى:

أ- اسباب ذاتية

- ✓ الميل الشخصي للموضوع كمجال للبحث.
- ✓ طبيعة تخصصنا الدراسي الذي يمس المجال الاقتصادي.

ب- اسباب موضوعية

- ✓ الأهمية الإستراتيجية لقطاع المحروقات في العالم، خصوصا في ظل التحولات الراهنة التي تشهدها الاقتصاديات النفطية.
- ✓ لاعتبار ان الميزان التجاري من اهم الادوات التى تستخدمها في تنفيذ سياستها الاقتصادية، فمداخيلها لها علاقة كبيرة باسعار النفط.
- ✓ تعدد أبعاد الموضوع و تشعبها، مما يجعله شيقا للبحث و الإثراء.

6-حدود الدراسة:

للاجابة على التساؤلات الموضوعة وللوصول الى الاهداف المرغوبة بدقة وموضوعية تم انجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

الحد الموضوعي: يتمثل في تحديد العلاقة بين اسعار النفط و الميزان التجاري.

الحد المكاني : اخترنا ان تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر.

الحد الزماني : تمتد فترة دراستنا لهذا الموضوع ما بين (2000-2015).

7- منهج الدراسة :

تختلف المناهج المتبعة في كل بحث حسب طبيعة و اشكالية كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا المرتبطة باسعار النفط وانعكاساتها على الميزان التجاري الجزائري (2000-2015).

سنستخدم المنهج الوصفي و التاريخي لاسعار النفط و الميزان التجاري، كما سنستخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير الجداول والعوامل المتسببة في عدم استقرار اسعار النفط وصادرات والواردات في الجزائر، وكذا اثر هذه التقلبات على الميزان التجاري الجزائري.

8- الدراسات السابقة

الدراسة الاولى: بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الحاج لخضر– باتنة – 2007–2008 و من النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

– أن تقوم الجزائر باستغلال فرصة ارتفاع المداخيل النفطية في الوقت الحالي، لاستكشاف أكبر· مساحة ممكنة من المجال المنجمي الوطني بالاعتماد على عقود الخدمات، لأن المساحة الحالية غير المستكشفة والتي هي في حدود % 50 تبقى كبيرة.

– الاقتصاد الوطني في صورته التنظيمية الحالية أثبت عجزه ومحدوديته في امتصاص الموارد المالية الكبيرة الناجمة عن ارتفاع الأسعار، و من ثمة فما لم يجرى إصلاح هيكلي عام للاقتصاد الوطني فإن أي زيادةٍ في درجة انفتاح القطاع وتكثيفٍ لاستغلال المحروقات لا تعدو أن تكون سوى عملية تحويل لثروة وطنية ناضبة من احتياطي مخزن في المكامن النفطية إلى أرصدة مالية في حسابات بنكية خارجية.

الدراسة الثانية : جامع عبد الله ، أثر تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (2000–2010) على الاقتصاديات النفطية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة،دراسة حالة الجزائر،2012/2011، و من النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

– كانت أغلب الدول النفطية قبل ظهور صناعة النفط بها تفتقر للموارد الطبيعية، أما الدول التي تحتوي على موارد بشرية كالجزائر و العراق فقد كانت داخل دورة التخلف التي فرضها عليها المستعمر، لذا فعند ظهور النفط بهذه الدول كانت عائداته تمثل تقريبا المورد الوحيد، لذلك اعتمدت عليه الدول النفطية بشكل كبير في عمليات التنمية و ترسخ ارتباطها بعوائده و تأثرها بتقلبات أسعاره.

– كان هناك تأثير كبير لتغيرات أسعار النفط خلال الفترة (2000–2010) على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجـزائري و في هذه الفترة شكلت صادرات المحروقات حوالي 98% من إجمالي الصادرات.

الدراسة الثالثة: دراسة امينة مخليفي، اثر تطور انظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية) اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص :دراسات اقتصادية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة2011-2012 ، والتي تناولت فيها الباحثة دورة استغلال الصناعة النفطية وموقع انظمة استغلال النفط العالمية والصادرات النفطية ،النفط ضمن الطاقات الاخرى، والاطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية بالاضافة الى انظمة استغلال النفط العالمية والصادرات النفطية وانظمة الاستغلال والصادرات النفطية في الجزائر.

9- موقع الدراسة من الدراسات السابقة

اما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة الذكر من حيث انها تناولت العلاقة التي تربط بين اسعار النفط والميزان التجاري وكيف تنعكس على ايرادات والواردات وبالتالي رصيد الميزان التجاري.

10- هيكل البحث

قسمت هذه الدراسة الى ثلاثة فصول حيث سيتم التطرق في الفصل الاول الى ماهية الميزان التجاري واسباب اختلاله، حيث سنتناول مجموعة من الجوانب النظرية التي تحيط بهذا المفهوم واهميته كما سنتطرق فيه علاج اختلالته.

اما الفصل الثاني فسيتم التطرق فية الى عموميات عن السلعة النفطية وتطور اسعار النفط وسوق النفط وطرق تسعيره واثار تقلباته حيث سنتعرف على الاطراف المؤثرة في سلوك سوق النفطية.

اما الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان تغيرات اسعار النفط وانعكاسها على الميزان التجاري الجزائري (2000-2015) والذي سنحاول فيه دراسة اسعار النفط في الجزائر وتطورات الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2015) من خلال تقلبات اسعار النفط واسعار الصادرات والواردات الجزائرية ورصيد الميزان التجاري.

الفصل الأول :

ماهية الميزان التجاري

واسباب اختلاله

المبحث الأول : ماهية الميزان التجاري

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير والاستيراد من الدول الأخرى أضف إلى ذلك أنهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن و النقل و التامين وغيرها...الخ، كما تؤدي لهم في ذات الوقت خدمات مماثلة للأجانب ،وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أو أجلا،هذه الحقوق و الالتزامات تقوم في الواقع بالنقود ويتعين أدائها في تاريخ معين، لذلك فمن المهم لكل دولة دائنة أو مدينة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها و التزاماتها ومن هنا فان عليها أن تعد بيانا كافيا أو سجلا وافيا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات .

المطلب الأول : مدخل عام للميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية و الاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية و التطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته.

الفرع الأول : تعريف ميزان المدفوعات

يشير معظم الاقتصاديين إلى أن مفهوم ميزان المدفوعات ، بأنه سجل أو حساب أساسي "المنظم و الموجز" الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين و المقيمين في البلد أخر خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة واحدة.[1]

ويعرفه صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على انه سجل يعتمد على قيد المزدوج يتناول إحصائيا فترة زمنية معينة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديا دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها اتجاه بقية دول العالم .[2]

[1] عباس الفياض ، **ميزان المدفوعات** ، متاح على **http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158562** بتاريخ 14 افريل 2017

[2] محمود يونس ، **اقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص 166

كما يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة[1]، ويتضح من هذا التعريف ما يلي[2]

1- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شان لميزان المدفوعات بها.

2- يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على ارض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين, كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.

3- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين(بنوك , شركات , مؤسسات ....الخ) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي، يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها .

4- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان ، فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنهيها في أخر ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أفريل من كل سنة لتنتهي في أخر شهر مارس من العام التالي .

بالإضافة إلي ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا، وذلك لمساعدة السلطات المختصة علي معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل علي اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات علي مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، بمعني أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال، وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود إختلالات من الناحية الواقعية، إذ قد ينطوي توازنه الحسابي الكلي علي إختلالات في بنوده المختلفة[3].

[1] محمود يونس ،عبد النعيم محمد **أساسيات علم الاقتصاد** ،الدار الجامعية ،مصر،2000،ص 380.
[2] محمد يونس ، مرجع سابق ، ص ص 198-199
[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999،ص 100

ومن الجدير بالذكر، أن موازين المدفوعات في الدول المختلفة تخدم العديد من الأغراض ، أهمها :[1]

أ – تتبع التغيرات في مركز الدولة ، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية ، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

ب– تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني, ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار,التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف.

ج– تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود, ومن تم على السياسات المالية و النقدية الواجب إتباعها.

د–إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.

الفرع الثاني : أهمية ميزان المدفوعات:

يعكس ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية الدولية ، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، بمعنى آخر انه يمثل الصورة المحاسبية لهذه العلاقات ، ولذلك فهو يحظى بالكثير من الاهتمام ليس على مستوى صانعي القرار فقط بل على مستوى رجال الاعمال الاجانب و المستثمرين و كافة المتعاملين الاقتصاديين مع الدول (بنوك ، مؤسسات ، اشخاص ، حكومات ...الخ)، و تعود هذه الاهمية الى أن ميزان المدفوعات يعكس الوضعية الاقتصادية للدولة من حيث مستوى تطور و نمو اقتصادها خلال فترة زمنية معينة و بالتالي فالتسجيل في ميزان المدفوعات يعد مسالة ذات اهمية وذلك للاسباب التالية :

- ✓ يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، اذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيرا دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصادي الدولي، وعلى العكس من ذلك فانه كلما كان حجم هذه المعاملات صغيرا دل ذلك على محدودية الاندماج في الاقتصاد العالمي .
- ✓ يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة فيه قوة الاقتصاد او ضعفه و موقعه من المنافسة الدولية ودرجة الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية الدولية .
- ✓ يعتبر ميزان المدفوعات اداة هامة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية وادارتها .مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية ...الخ.

[1] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999 ، ص:159

- ✓ تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الاوضاع.

الاقتصادية لدولة حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتالبعة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة ،كما يعتبر مؤشر جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.

- ✓ فهو بيان لعرض العملة الوطنية و الطلب عليها اتجاه العملات الاجنبية وذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في اسواق الصرف الاجنبي وهنا يمكن استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعين مدى القدرة على احداث التغيرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض استعاب (او امتصاص) الفائض او ازالة العجز.

وعليه يمكن القول أن بيانات ميزان المدفوعات توفر دلالات معبرة عن الحالة الاقتصادية المنتهجة و مع ذلك فان الميزان لايظهر اسباب حدوث التغيرات في بعض عناصره كما انه لا يكشف عن الصورة الانية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما ، بل انه يحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة اي انه لا يبين مثلا الفرق الاني بين الاستثمارات الوطنية في السندات و الاموال التي تتم في البلدان الاخرى ونفس الاستثمارات التي تتم من قبل الاجانب في البلد المعنى وذلك لتحديد الارباح و الخسائر.[1]

الفرع الثالث : عناصر ميزان المدفوعات:

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة و المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها و تدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات و لذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات و تدوينها في فترات و أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة و المتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من خمسة حسابات هي:

اولا:الحساب الجاري :

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي يتألف من عنصرين:

أ/الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات، و سمي أيضا ميزان التجارة المنظورة.

ب/ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة و الملاحة و الخدمات المالية .....إلخ، و يسمى بميزان التجارة غير منظورة (تجدر الملاحظة أن 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات).

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية** ، الدار الجامعية،اسكندرية،مصر، 2004 ، ص 41

ثانيا: حساب التحويلات من طرف واحد:

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة و الخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية ، أي من جانب واحد و تشمل الهبات و المنح و الهدايا و المساعدات و أية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.[1]

ثالثا: حساب رأس المال:(العمليات الرأسمالية)

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، و التي تنقسم إلى نوعين:

أ/رؤوس الأموال الطويلة الأجل: و هي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل ، و الاستثمارات المباشرة ، و الأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها و شرائها من و إلى الخارج.[2]

ب/ رؤوس الأموال القصيرة الأجل: و التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية و العملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل، و القروض القصيرة الأجل....إلخ.

و تتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية و حساب رأس المال الطويل الأجل.

و تعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس، أي أنها قد تضيق أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي .

كما تجدر الإشارة إلى أنه عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية و ميزان التحويلات من طرف واحد و حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة لميزان المدفوعات الأساسي و لقد أخذنا بالتقييم السابق فقط من أجل التوضيح و التبسيط.[3]

رابعا: ميزان حركة الذهب و النقد الأجنبي:

تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، و الذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية ، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج ، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

و الذهب الذي يسوي العجز و الفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، و هذا الميزان لديه جانب دائن و جانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب و النقد الأجنبي.[4]

---

[1] حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005 ، ص 08 .

[2] .كامل البكري، **الاقتصاد الدولي** ، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية طبع– نشر– توزيع، الإسكندرية، يناير 2002، ص ص 218-220

[3] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000 ، ص 49

[4] عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي مدخل حديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ، ص 238

خامسا: فترة السهو و الخطأ:

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج ، و تستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية :

- الخطأ في تقسيم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة و عتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو و الخطأ.

سادسا: طريقة التسجيل:

كما قلنا سابقا أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين في الجانب الدائن و في الجانب المدين .

بالنسبة للجانب المدين : يأخذ الإشارة السالبة (-) و يشمل :

1- الاستيرادات من السلع و الخدمات
2- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد)
3- رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج

فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو تقليل الأصول الأجنبية في الداخل .

أما الجانب الدائن : يأخذ إشارة موجبة (+) و يشمل:

1- الصادرات من السلع و الخدمات
2- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد)
3- رؤوس الأموال القادمة من الخرج

ومن خلال ما سبق يمكن تمثيل عناصر ميزان المدفوعات كالآتي:

شكل رقم (01-01): مكونات ميزان المدفوعات أفقيا

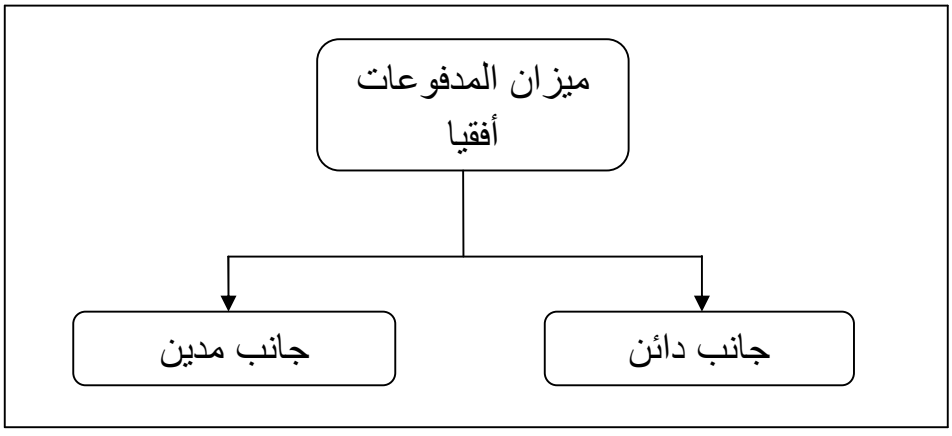

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عبد الكريم جابر العيساوي، نفس المرجع السابق، ص: 238

اما عن مكونات ميزان المدفوعات عموديا فتظهر كما هي موضحة في الشكل الموالي:

شكل رقم(01-02): مكونات ميزان المدفوعات عموديا

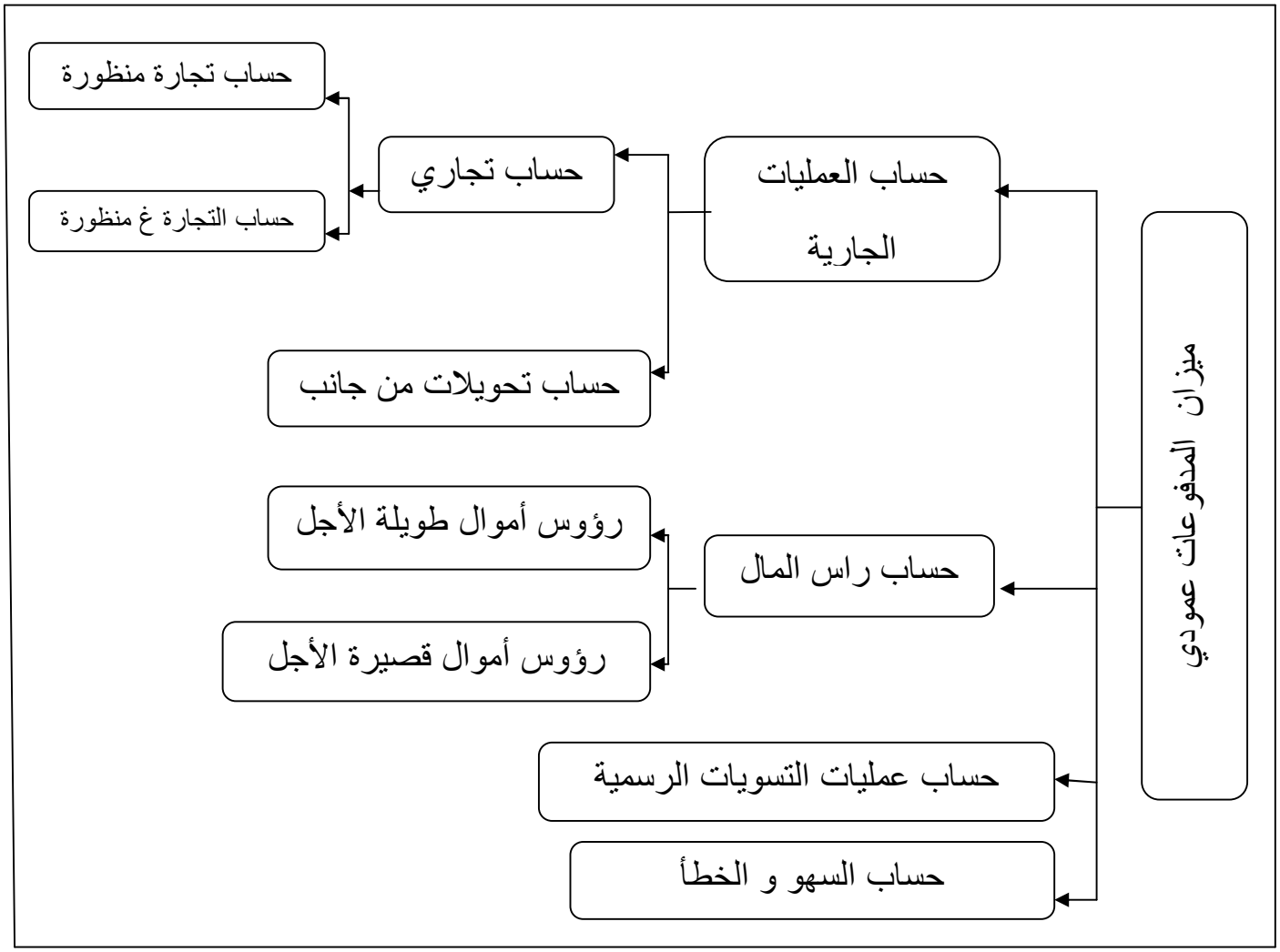

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثاني : تعريف الميزان التجاري و اقسامه

يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية و من بين حسابات و مكونات هذا الميزان نجد الميزان التجاري الذي يمثل أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري

تعددت مفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد و يمكن ابرازها فيما يلي :

– يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات . وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري.[1]

– يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات من السلع و الخدمات و يتمتع الميزان التجاري بفائض عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات. و عندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات يعاني الميزان التجاري من عجز، و في حالة تساوي الواردات مع الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة توازن . [2]

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي من ميزان المدفوعات في العادة، وذلك لأنه يوضح النشاط الإنتاجي و هيكله في دولة معينة، إذ أن مثل هذه الدولة عندما يعجز نشاطها الإنتاجي يسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، وضعف درجة مرونته، عن تلبية احتياجات الاقتصاد لذلك تلجأ إلى التوسع في الاستيراد لسد هذه الاحتياجات، في حين أن عدم اتساع النشاط الإنتاجي و عدم تنوعه لا يتيح للدولة القدرة على توفير فائض من الإنتاج لغرض التصدير، و بالتالي يحصل عجز في الميزان التجاري، حيث تزداد الصادرات على حساب الواردات.[3]

– الميزان التجاري يمثل الصادرات مطروحا منها المستوردات وهذا تقييم العلاقة بين الصادرات وواردات ،البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري =اجمالي الصادرات(E)– اجمالي الواردات(m)

– الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما ، كما يمكن ان يطلق عليه الميزان التجاري الدولي لهذا البلد .[4] وهو يقتفي اثر تدفقات المواد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي بما في ذلك خدمات

[1] محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية**، الإسكندرية ، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر ، 2001 ، ص 288

[2] سالم رشدي سيد ، **التمويل الدولي أسسه و نظرياته**، الأردن ، دار الراية للنشر و التوزيع، 2015 ، ص 44

[3] فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، عمان ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،2001 ، ص 234

[4] مشهور هذلول بربور، **العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر صرف العملات الأجنبية على مؤشر أسعار في الأردن**،1985-2006،اطروحة الدكتورة،تخصص مالية ،كلية العلوم المالية والمصرفية، جامعة الاردن، 2008،ص9

عوامل إنتاج وتتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب بالمعاملات المنظورة (السلع) وغير المنظورة(الخدمات) ويمكن ان يكون موجب أو سالب.

- ميزان التجاري الايجابي : صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذن فائض في الميزان أو ما يسمى (فائض التجاري)

- الميزان التجاري السلبي : يعني ان البلد لا يصدر بالقدر الكافي و هذا ما يسمى العجز التجاري ينبغي بالضرورة ان ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل حدث دوري مرتبط بدورة الاقتصادية [1]

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أوضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة لاسترداد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي و تنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.[2]

الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما : [3]

- القسم الاول: الميزان التجاري السلعي:ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظور ويضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا الصادران ،الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمروكية .
- القسم الثاني :الميزان التجاري الخدمي:ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير منظورة ،وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل،السياحة التامين دخول العمل عوائد راس المال).

الفرع الثالث: حالات العجز والفائض في الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في اقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة وما حظيت به مؤخرا من أهمية و تركيز من قبل المستثمرين، تعتبر أهمية هذا الرقم تابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا و أن بضائعها منافسة سعرا وجودة في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة

[1] عبد الرحمن يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**،مدرسة شباب الجامعة،مصر 1993 ، ص 203

[2] فليح حسن خلف،مرجع سابق ص 8

[3] عبد الجليل هجيرة ،**أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية،تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011-2012،ص 97

في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لفاء عملتها مقابل العملات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري امرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين

يعتبر التأثير طردي كل من العملة و المؤشرات أسهم الفائض في الميزان التجاري للاقتصاد جيد بشكل عام أنه يظهر بأن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات عن الواردات،مما يعني مصدر دخل آخر لاقتصاد. وفي هذه الحالة ترتفع أسعار أسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة،وحتى يقوم المستورد بشراء السلع و الصادرات من إحدى البلدان فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد مما يزيد من الطلب عليها ويرفع سعر العملة ، لكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك حدا تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري.

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات،مما يؤدي إلى تدفق نقد إلى خارج أقل مما يدخل الدولة ،فان كان العجز مستمر ومرتفع فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدات البطالة والتي تعود بالسلب من إجمالا على الاقتصاد وعلى العكس في حالة الفائض في الميزان التجاري ، فقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات إجمالا تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم.ويكون تأثير الفائض ايجابيا على كليهما أكثر من ان يكون عجزا لكن في حالة ان هنالك عجز في الاقتصاد فهذا ا يعني بأن الاقتصاد ليس جيدا في حالة تحسن أو ارتفاع الفائض في الميزان التجاري يعنى ذلك المزيد من الإنتاج والوظائف و الاستثمارات وهذا في النهاية يقود إلى ارتفاع العملة و كذلك ذلك ترتفع قيمة الأسهم بسبب ارتفاع العوائد للشركات والذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري:

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر مايلي:

[1] الميزان التجاري وشرح وسيناريو:متاح على :http://www.aljazeerafx.net/vb/showthread.php?t=5655 تاريخ الاطلاع 13-03-13

- **التضخم** : يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.[1]
- **معدل نمو الناتج المحلي:** يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن ال PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية.[2]

" كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى الخفاض الطلب عليها.

- **تغيرات أسعار الفائدة:** التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار القائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال و يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.[3]
- **سعر الصرف** : يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

[1] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المدرسة الجامعية للدراسات والنشر اولتوزيع،لبنان، 2003 ،ص64
[2] برشيش السعيد،**الاقتصاد الكلي**،دار العلوم للنشر،الجزائر، 2007 ،ص695
[3] بسام الحجار، مرجع سابق،ص 64

المبحث الثاني : الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن ،أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى(التزامات الدولة على الخارج).

المطلب الاول: اسباب الخلل في الميزان التجاري

تتعدد اسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها ،بالاضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الاسباب الاقتصادية والاسباب غير الاقتصادية:

الفرع الاول: اسباب اقتصادية : وتتمثل في:

أولا – التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فانه اذا كان سعر صرف عملة الدولة اكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الاجانب مما انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال ايضا في الميزان التجاري للدولة.

ثانيا– اسباب هيكلية: هي الاسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات او واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، اي اعتمادها على سلعة اوسلعتين اساسيتين، وتتاثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الاسواق الخارجية.

ثالثا– اسباب دورية: وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، اي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر الدولة[1]،ومن بين هذه الاسباب نذكر:

- ✓ الازمات الاقتصادية المتكررة: التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتاثير ذلك على حركة الصادرات، كون اسواق الدول النامية تعتبر اسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

[1] الحسني عرفات تقي ، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، الأردن،1999،ص 126

- ✓ تغيرات اذواق المستهلكين محليا وخارجيا: وهذا من شانه التاثير على ظروف العرض والطلب، بالضافة إلى تاثيره على التجارة الخارجية.
- ✓ العوائق التجارية: التي من شانها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بانشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لالغاء كل

هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتاثير على حركة الصادرات والواردات.[1]

الفرع الثاني: اسباب غير اقتصادية والمتمثلة في:

اولا: عوامل طبيعية : الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، او نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

ثانيا: التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات النتاج، وبالتالي انخفاض الاسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الاولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الاخيرة التي تمثل المصدر الاساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فان التقدم التكنولوجي يؤدي إلى اضعاف القدرة التنافسية للدولة النامية.[2]

ثالثا: الظروف السياسية : كقيام الحروب او المقاطعات الاقتصادية وما لها من اثر على الصادرات خاصة اذا كانت احدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

رابعا: النمو الديمغرافي: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالاضافة إلى تطبيق سياسة رفع الاجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الانتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

[1] زينب حسن عوض الله، **الإقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية والدولية"**، دار الجامعة الجديدة، ،مصر،2004،ص 101

[2] عادل أحمد حشيش ،ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان، 2003، ص 123

خامسا: الاضرابات العمالية: التي يكون لها اثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لانها تؤدي إلى شل العملية الانتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تاثيرها اكثر اذا مست هذه الاضرابات الصناعية الموجة بالدرجة الاولى للتصدير.[1]

المطلب الثاني: انواع الاختلال في الميزان التجاري

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:

الفرع الاول: الاختلال الطارئ

يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا، وذلك عندما تفرض اوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلا اذا كانت الدولة تعتمد على الانتاج الزراعي بشكل اساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلائم الظروف والاوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الانتاج الزراعي فان الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري ، كما يمكن أن يحدث الاختلال ايضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، او اي حالات استثنائية او طارئة.[2]

الفرع الثاني: الاختلال الدوري

وهو الاختلال الذي يتحقق اساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للازدهاروالرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية، حيث يزداد انتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض انتاجها مايؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة، اي أن هدا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.

[1] زينب حسن عوض الله ،**الاقتصاد الدولي "العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية "**،مرجع سابق،ص 102
[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق،ص 122

الفرع الثالث: الاختلال الدائم

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري و بشكل مستمر.[1]

المطلب الثالث: طرق علاج الخلل في ميزان التجاري

لعلاج الخلل في الميزان التجاري سنتطرق لتصحيحه عن طريق ثلاثة طرق باليات تصحيح العجز في الميزان المدفوعات وعن طريق أدوات السياسة التجارية واستراتجيات تطوير الواردات.

الفرع الأول: عن طريق آليات تصحيح العجز في ميزان المدفوعات

أولا: التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات

من المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي لقطر ماء فتغير أحداها يؤدي إلى تغيير الأخر، إن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع و الخدمات من الخارج وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات .

وعلى العكس من ذلك فان مستويات دخل مرتفعة في الخارج يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي الى تصحيح ميزان المدفوعات .

وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين .

فإذا كان هناك عجزا في ميزان المدفوعات فان الحكومة تقوم بسياسات انكماشية وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات.[2]

[1] المرجع السابق،ص ص129-130

[2] موسى سعيد مطر- شقيري نوري موسى – ياسر المومني ، **التمويل الدولي** ، عمان ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، (2008) ، ص 23

ثانيا: التعديل عن طريق سعر الصرف

ويتضمن هذا التصحيح بالمرحلة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، ومن أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.

وفي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لقطر معين عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات القطر وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فيحدث العكس، ونوضح هذه الطريقة في الشكل التالي :

الشكل رقم(01-03): التعديل عن طريق سعر الصرف

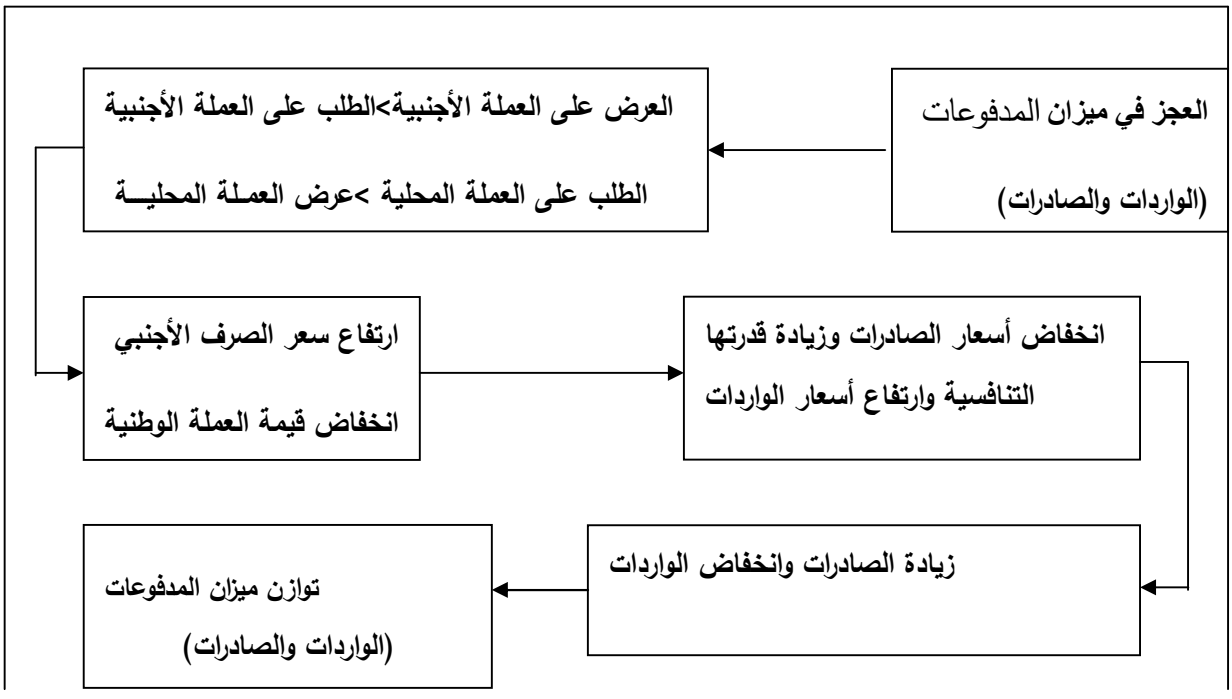

المصدر : محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر،1999 ص 320

ثالثا: لتصحيح عن طريقة آلية الأسعار (النظرية التقليدية)

تتلخص النظرية التقليدية في أن توازن ميزان المدفوعات لدواة ما يتم نتيجة لتغيرات الأثمان في الداخل و الخارج، الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد. فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بمعالجة والقضاء عليه من قوى السوق نفسها ودون حاجة الى تدخل مباشر من السلطات العامة.[1]

يعتمد هذا التصحيح على قاعدة الذهب والتي تبنى على شروط أساسية هي :

1- ثبات أسعار الصرف؛
2- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر؛
3- مرونة الأسعار والأجور.

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية التي سادت خلال القرن 19 وبداية القرن العشرين وتتلخص هذه الطريقة بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من والي القطر مع حالة ميزان المدفوعات وفي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب وثانيهما هو الارتفاع في إستيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان التجاري ويحدث العكس، كما أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان، فمثلا في حالة الفائض يستطيع البنك المركزي خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية مما يؤدي على تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ويحدث العكس في حالة العجز.

مما تقدم فإن تصحيح ميزان المدفوعات بهذه الطريقة يكون كما يلي :

[1] زينب حسين عوض الله ،**الاقتصاد الدولي، مرجع سابق** ، ص 112

شكل رقم (01-04) : تصحيح عن طريق آلية الأسعار

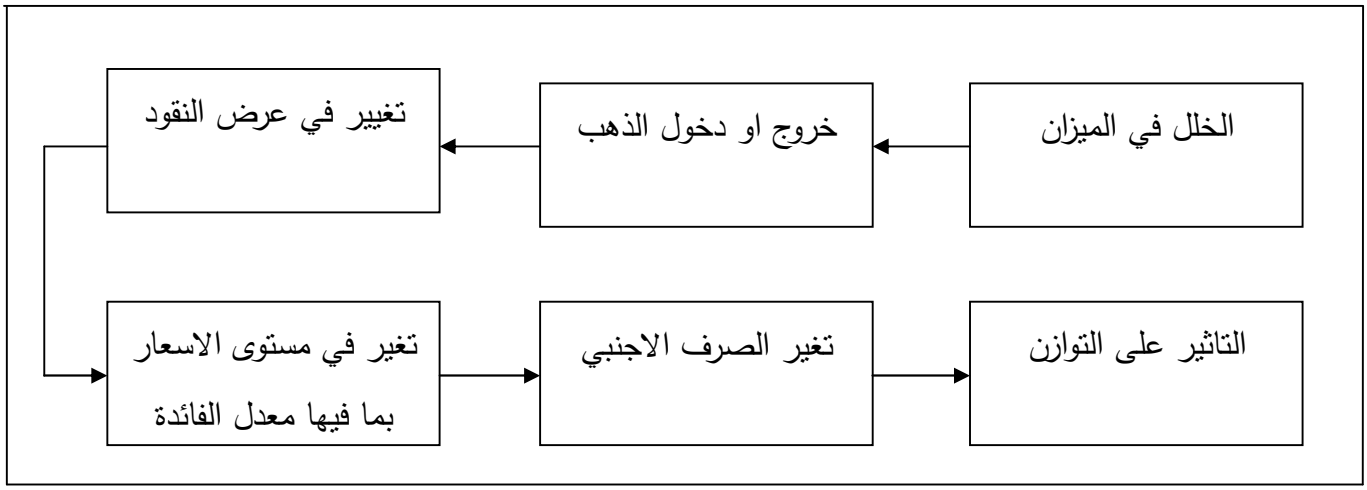

المصدر : عرفان تقي الحسنى ، مرجع سابق، ص 130

رابعا: التصحيح عن طريق الدخول (النظرية الكينزية)

ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال، وتهتم هذه النظرية بالتغيرات الخاصة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي وضع ميزان التجاري وتقوم على عدة شروط مثل :

- ثبات سعر الصرف؛
- جمود الأسعار؛
- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل (مضاعف الإنفاق) .

ومضمون هذه النظرية هو أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وهو تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية.

وتصحيح ميزان التجاري حسب هذه النظرية وبفرض حدوث فائض في ميزان التجاري يكون كما يلي :

- شكل رقم (01-05) - آلية التصحيح عن طريق الدخل

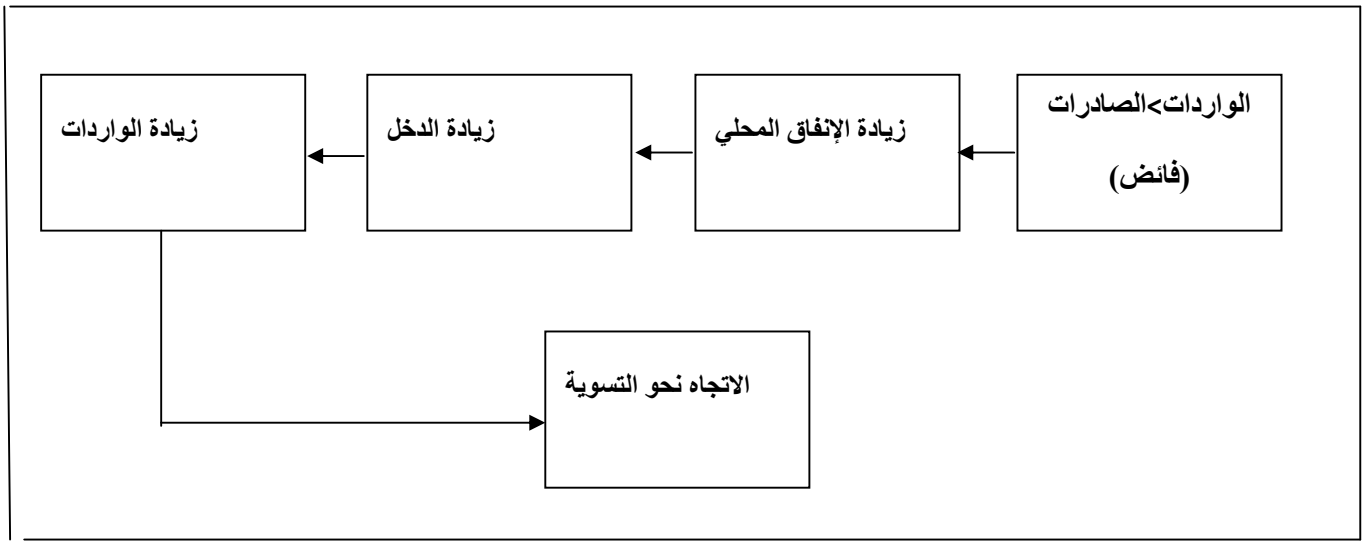

المصدر : محمد راتوال ، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي ، اطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، (2005) ص 54

الفرع الثاني: التصحيح عن طريق أدوات السياسة التجارية

إن تحقيق أهداف سياسة التجارية يتطلب مجموعة من الإجراءات أو الأدوات التي تسمى بأدوات السياسة التجارية، ويقصد بها كل الأساليب التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركة التجارة الخارجية، أو الحجم المتاح من الصرف الأجنبي، وهناك تباين في الأدب الاقتصادي في تقسيم هذه الأدوات، لكنها تصب في نفس المعنى

أولا: الوسائل السعرية

تؤثر هذه الوسائل في التبادل التجاري الدولي، عن طريق التأثير المباشر في أسعار الواردات والصادرات، ويمكن تقسيمها إلى كل من: الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، تخفيض سعر الصرف، وسنتناولها بشيء من التفاصيل كما يلي:

1:الرسوم الجمركية:

الرسوم الجمركية هي ضريبة تطبق على النتجات المستوردة، ولها اثر في جعل النتجات المحلية اكثر قدرة على المنافسة[1]، وقد تفرض هذه الرسوم على الصادرات والغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة اساسية لتطبيق سياسة الحماية، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم (تعريفة الجمركية)، وهناك انواع متعددة من الرسوم الجمركية هي:[2]

1-1- من حيث كيفية تحديد الرسوم الجمركية: نميز بين:

ا- الرسوم القيمية: فهي تتحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة

ب- الرسوم النوعية: وتتحدد هذه الرسوم على اساس الوحدة من السلعة بالعدد او الوزن

ج- الرسوم المركبة: إما هذه الرسوم فهي مزيج بين الرسم القيمي والنوعي

1-2- من حيث الهدف المنشود من الرسم: نميز بين:[3]

أ- الرسوم المالية: فهي التي تهدف إلى تحقيق ايرادلخزينة الدولة

ب- الرسوم الحمائية: وهي تهدف إلى حماية الاسواق المحلية من المنافسة الخارجية

1-3- من حيث مدى حرية الدولة في فرضها: نميز بين:[4]

أ- التعريفة المستقلة: وهي التي تنشا تبعا لتشريع داخلي، بمعنى أن الدولة هي التي تقررها بمحض ارادتها

ب- التعريفة الانفاقية: التي تنشا بموجب اتفاق بين مجموعة من الدول

1-4- وقد يتم التفرقة بين التعريفة البسيطة و التعريفة المزدوجة و المتعددة تبعا للمعدل المفروض . وبجانب التعريفة العادية قد توجد تعريفة احتياطية تتوقف على الظروف التي تطبق فيها التعريفة الجمركية .[5]

[1] Remend Bouret**, Relations économiques internationales, McGrow-Hill,Québec**, 1994, P : 66

[2] زينب حسين عوض الله،**الاقتصاد الدولي**، مرجع السابق،ص76

[3] عادل احمد حشيش واخرون،**اساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية، 1998،ص 216

[4] زينب حسين عوض الله،**الاقتصاد الدولي" العلاقات الاقتصادية و الدولية "**، مرجع سابق،ص ص 79-80

[5] بوشنافة الصادق،مرجع سابق ص ص 79-80

2:اعانات التصدير:

هي دفع الحكومة إعانات للمؤسسات أو الافراد بان يبيعوا السلع في الخارج، ويكون هذا الدعم على أساس مبلغ ثابت من قيمة السلع .او كنسبة معينة من قيمة السلع المصدرة.[1] وتعريف الإعانة – وهي عكس الضريبة – بالفرق بين التكلفة الفعلية لإنتاج أو بيع السلعة والسعر الذي تباع به هذه السلعة في الأسواق المحلية والأجنبية،[2] ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعريف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المعانة لأراضيها .

3: سياسة الإغراق:

وهي احد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتميز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج،[3] وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن مستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل، ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية خاصة إذا كان هدفه القضاء على المنافسة المحلية ثم استغلالها برفع الأسعار كما في حالة الإغراق المؤقت، ويصنف نظام الإغراق إلى ثلاث أنواع هي:

3-1- الإغراق العارض: ويسمى بالإغراق الفجائي ويفسر في كونه يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من المخزون أو تغيير نوع الإنتاج

3-2-الإغراق قصير الأجل (المؤقت): يهدف إلى الوصول إلى هدف محدد بحيث يزول مع زوال الهدف المرجو.

3-3- الإغراق الدائم: يرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطني، يعتمد هذا الاحتكار على وجود حماية للتخفيض من حدة المنافسة الأجنبية.[4]

[1] عبد الرحمان العزيز، عبد الرحيم سليمان، **التبادل التجاري:اسس،العولمة والتجارة الالكترونية**، دار الحامد، الاردن،2004،ص159

[2] Paul R.krugman, Maurice obstfeld, **international economics**, sixth edition, worled student series, Boston, 2003, P : 197

[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و الدولية"** مرجع سابق،ص 302

[4] عادل احمد حشيش واخرون،مرجع سابق،ص 224

4- تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الاجنبية، ويؤدي هذا التخفيض إلى تخفيض الاسعار المحلية مقومة بالعملات الاجنبية ويرفع الاسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية. [1]

ثانيا: الوسائل الكمية

قد تلجا بعض الدول لتقييد تجارتها الخارجية إلى أسلوب كمي مباشر، يتمثل في تراخيص الاستيراد والحصص التي سنعرج عليها في هذا الفرع كالتالي:

1- نظام الحصص:

حصص الاستيراد هي تقييد مباشر على استراد بعض السلع، ويكون التقييد القسري عن طريق إصدار تراخيص لبعض الأفراد أو المؤسسات، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها، وعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لديها نظام حصص المفروض على الواردات الأجنبية من الجبن والوحيدة المخولة لها استيراد هذه المادة هي شركات تجارية معينة،[2] وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد في أوائل الثلاثينات، وكان قد تم الأخذ به خلال الحرب العالمية الأولى عندما قامت فرنسا بإحيائه واستخدامه كقيد على الواردات ثم تبعها في ذلك كثير من الدول، وقد يثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين، ويعيب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية، مع ما قد ينجم عنه من مساوئ الجهود و التحكم البيروقراطي، فضلا عن ما يمكن أن يؤدي إليه من ظهور الاحتكارات.[3]

2- تراخيص الاستيراد

تراخيص الاستيراد او تصاليح الاستيراد أحيانا نستخدم كذريعة للحد من المنافسة الأجنبية للمنتجات المحلية ، فلا يسمح للتجار باستيراد سلعة من الخارج إلا إذا حصل مقدما على إذن من السلطات المخصصة(مديرية الجمارك، وزارة التجارة...)، يصرح له بالقيام بالعملية.[4]

---

[1] زينب حسين عوض الله،**الاقتصاد الدولي" العلاقات الاقتصادية و الدولية** ،مرجع سابق،ص ص 303-304

[2] Paul R.krugman, Maurice obstfeld, op.cit, P : 231.

[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق،ص ص 306-307

[4] Remend Bouret, op.cit, P : 74

والمعتاد أن يكمل نظام الحصص بفرض نظام التراخيص فيكون الغرض تنظيم عملية الاستيراد وتوزيع الحصة أو الحصص المصرح بها بين مختلف التجار.[1]

ثالثا: الوسائل التنظيمية

يمكن تقسيم هذه الوسائل، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية إلى:

1: المعاهدات التجارية (Commercial treaty)

عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع غيرها منا الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وزارة الخارجية، ممثلين دبلوماسيين، سفير قنصلية) بغرض تنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية إلى جانب ذلك تشمل المعاهدات أمورا ذات طابع سياسي وإداري،[2] وفي الغالب تشمل المعاهدة على مبادئ هامة هي:

1-1- مبدأ المساواة: وبمقتضاه تتعهد كل دولة إلا تعامل الأخرى معاملة تقل عما يتمتع به مواطنو الدولة أنفسهم سواء من حيث تبادل المنتجات ، أو حقوق الأشخاص.[3]

1-2- مبدأ المعاملة بالمثل: بمعنى أن تعامل الدولة منتجات أو مواطني الدولة الأخرى بنفس المعاملة التي تعامل بها منتجاتها أو مواطنيها، وبشرط تحقيق المعاملة بالمثل في الدول الأخرى.

1-3- مبدأ الدولة الأكثر رعاية: المقصود به أن تكون معاملة الدولة لمنتجات أو مواطني دولة أخرى تكاد تكون مماثلة تماما وحاصلة على نفس المعاملة التفضيلية التي تحصل عليها الدولة الأخرى، وقد يكون هذا المبدأ مقصورا على بعض المعاملات التجارية، ويستثنى من ذلك المبدأ، المميزات الناشئة عن اتحاد جمركي أو سوق مشترك، حيث لا تمتد هذه المعاملة إلى المعاملة المماثلة التي يتمتع بها أعضاء الاتحاد الجمركي.[4]

2: اتفاقيات التجارية (Commercial agreemeny)

يتميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بأنه يعقد لفترة قصيرة (لمدة سنة عادة)، ويتناول أمورا معينة ومحددة بتفصيل، أكثر مما نجده في المعاهدة التجارية، التي تقتصر على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين ، وقد تعقد الاتفاقيات التجارية عن طريق وزارة الاقتصاد او وزارة التجارة الخارجية.

وتتضمن الاتفاقيات التجارية العناصر التالية:

[1] عادل احمد حشيش واخرون،مرجع سابق،ص 240
[2] زينب عوض الله ،**الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و الدولية** ، مرجع سابق،ص 308
[3] عادل احمد حشيش واخرون، مرجع سابق،ص 341
[4] مصطفى رشدي شيحة،**الاسواق الدولية:المفاهيم و النظريات والسياسات**،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،2003،ص 156

2-1- إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين (وتسجل عادة في قوائم للتصدير والاستيراد ملحقة بالاتفاق).

2-2- تعهد كل من الدولتين بعدم إقامة العوائق أمام مبادلة السلع المذكورة

2-3- تحديد الإجراءات والمستندات التي تتطلبها العمليات التجارية بين الدولتين

2-4- تحديد مدة الاتفاق وكيفية التصديق عليه، وطريقة تمديد العمل به[1]

2-5- إنشاء لجنة مشتركة بين ممثلي الدولتين للإشراف على تنفيذ الاتفاق، والبت في ما قد ينشا عنه من خلافات.

وقد يعدل الاتفاق التجاري أو يزداد تفصيلا بواسطة تبادل الخطابات أو عقد بروتوكولات إضافية.[2]

3: اتفاقات الدفع (Aayment Agreement)

وهو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتناول طرق تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس التي يوافق عليها الطرفان، وينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الأخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملتها إلى عملات أجنبية،[3] وان اتفاقات الدفع على مختلف أشكالها عادة ما تتضمن العناصر التالية:[4]

3-1- تحديد العملة التي تسوى بها المعاملات الاقتصادية بين البلدتين،وقد تكون هذه عملة إحدى البلدين او عملة كلتيهما أو عملة دولة ثالثة أكثر انتشارا في الأسواق الدولية (كالدولار، اليورو،..).

3-2- تحديد سعر الصرف الذي تسوى به المعاملات الاقتصادية، فقد يؤخذ على أساس وزن الذهب أو ما يقابله من عملة اخرى.

3-3- تسجيل العمليات الحسابية الناجمة عن التبادل بين الدولتين في قيود البنك المركزي، في إحداهما أو كليهما بفرض تسوية هذه الحسابات في فترات دورية او في نهاية تاريخ الاتفاق.

---

[1]، نفس المرجع ،ص 158

[2]المرجع السابق،ص 333

[3]زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية والدولية"**، المرجع سابق،ص 309

[4] بن ديب عبد الرشيد، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية-حالة الجزائر-**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2002-2003،ص173

3-4- تحديد شروط الائتمان التي يمكن أن ترضى بها إحدى الدولتين اتجاه الدول الأخرى، ويتمثل في الفرق بين الحساب الدائن والحساب المدين.

3-5- تحديد العمليات التي تشملها الاتفاقية والفترة الزمنية التي تعطيها واسلوب تعديلها.

4 : التكتلات الاقتصادية

قبل التطرق إلى أشكال التكامل الاقتصادي، هناك شكل بسيط للتكامل وهو عبارة عن ترتيبات التجارة التفضيلية (Preferential Trade Arrangements) ، تعمل مثل هذه الترتيبات على تقديم تخفيض محدود لبعض الرسوم الجمركية المفروضة على عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء مع الاحتفاظ بالعديد من القيود الأخرى، وبالتالي يعتبر هذا الشكل من أشكال التعاون اقلها من حيث درجة التكامل الاقتصادي، ومن أشهر الأمثلة لمثل هذه الترتيبات هو ما قدمته المملكة المتحدة لأعضاء الكومنولث في عام 1932 والذي شمل مستعمراتها السابقة.[1]

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، وتتخذ عدة أشكال، وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادية من أهمها ما يلي:

4-1-منطقة التجارة الحرة : (Free Trade Area)

في هذه المرحلة تلتزم كل دولة عضو بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) بين الدول المشتركة بشكل تدريجي على أن تحتفظ تلك الدول بتعريفات أمام الدول غير الأعضاء في المنطقة، ومن أهم هذه صور مناطق التجارة الحرة، منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) ، منطقة التجارة الحرة الأوربية (EFTA)

4-2- الاتحاد الجمركي: (Custom Union)

بالاضافة إلى الغاء التعريفات الجمركية والقيود الجمركية على التجارة فيما بين الدول الاعضاء، يتم توحيد التعريفة بين الدول الاعضاء تجاه الخارج، ومن اهم اشكاله نجد اتحاد البينيلوكس بين كل من: بلجيكا

[1] عبد الرحمان يسرى احمد، ايمان محب زكي،**الاقتصاديات الدولية**،الدار الجامعية الاسكندرية،2007،ص192

وهولندا ولوكسمبورج والذي عقد في لندن سبتمبر 1944، وكذلك الاتحاد الاوروبي (EU)، والذي تكون في عام 1957 من المانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا.[1]

4-3- السوق المشتركة : (Common Market)

هذا المصطلح يعبر عن درجة متقدمة من درجات التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول ، حيث بالاضافة إلى ما تم الاتفاق عليه في المرحلتين السابقتين، يتم تحرير وتوحيد اسواق كل من المنتجات وعناصر الانتاج (العمل، راس المال).

4-4- الاتحاد الاقتصادي : (Economic Union)

بالاضافة إلى شروط المراحل السابقة، يتم التنسيق في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية، وعاد في هذه المرحلة يتم طرح عملة نقدية موحدة.

4-5- الاندماج الاقتصادي (التكامل الاقتصادي)(Economic Integartion) :

وهي تمثل دورة او نضوج الاتحاد الاقتصادي بحيث تصبح هناك توحيد للسياسات الاقتصادية كلها بما فيها العملة ويكون هناك سلطة اقليمية عليا مثل: البرلمان شيئا إلى السلطة الاقليمية.[2]

5: الحماية الادارية:

تعتبر أداة من أدوات السياسة التجارية المنظمة للتجارة الخارجية، وهي من قبيل الإجراءات الاستثنائية تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطني،[3] ومن بين هذه الإجراءات نجد :[4]

5-1- التشدد في تطبيق التعريفة الجمركية:

فالتعريفات الجمركية تشمل عادة بنودا مختلفة متداخلة ومتشابكة حيث تستطيع إدارة الجمارك أن تسحب البند الذي تريده على السلعة المستوردة فتشمل بذلك الاستيراد وفقا لما تراه مناسبا

[1] حلمي وهيبة واخرون،**تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية**،الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الغواط الجزائر،2007،ص 289

[1] عجيلة محمد واخرون،**تحرير التجارة الدولية واثره على مسيرة التكامل الاقتصادى العربي**،الملتقى الدولي الثاني حول:التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق،الاغواط، 2007، ص94

[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** ،مرجع السابق،ص 311

[4] عادل احمد حشيش واخرون،مرجع سابق، ص ص 250-251

5-2- التشدد في تقدير قيمة الواردات:

تستطيع السلطة الجمركية وضع العراقيل في وجه الاستيراد باتخاذ سعر التجزئة او باتخاذ هذا السعر مضافا إليه الضرائب غير المباشرة المفروضة في السوق الوطني أساسا لتقدير القيمة والرسم الواجب دفعه

5-3- التشدد في تطبيق اللوائح الصحية:

ومثل ذلك حجز الحيوانات الحية فترة طويلة في الجمارك بحجة التأكد من خلوها من بعض الأمراض، كذلك رفض استيراد بعض المنتجات بحجة ضررها على الصحة العامة او عدم تطبيق منتجيها للوسائل الوقائية اللازمة

5-4- التشدد او المبالغة في تقدير نفقات النقل كوسيلة لزيادة التكاليف:

قصد رفع أسعار الواردات، ومن ثم إضعاف القدرة التنافسية للسلع المستوردة

5-5- عرقلة نشاط المندوبين التجاريين:

وذلك من خلال تحديد مدة إقامتها، او من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على ما يحملونه من عينات للعرض

5-6- مقاطعة المنتجات الأجنبية:

وذلك بالقيام بحملة دعائية لتشجيع المواطنين على مقاطعة منتجات الخارج.

الفرع الثالث: التصحيح عن طريق إستراتيجية تطوير الصادرات

وتنقسم اليات تطوير الصادرات الى اليات تقليدية واخرى حديثة كما هي موضحة في الشكل الموالي:

شكل رقم (01-06): اليات تطوير الصادرات

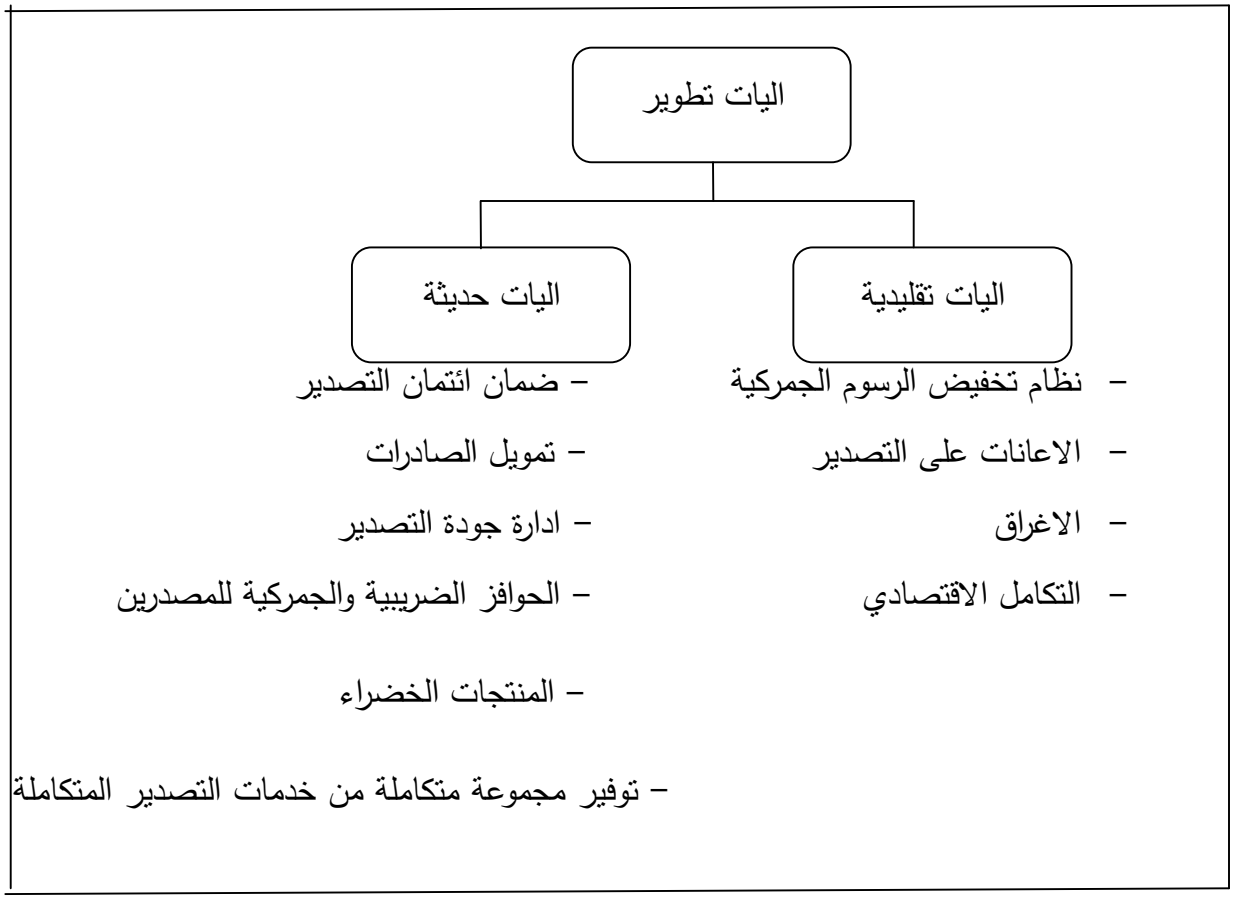

مصدر: من اعداد الطالبة

أولا: آليات تقليدية لتنمية الصادرات

لغرض تطوير الصادرات وفتح أسواق جديدة، هناك من الدول من تستعمل آليات تقليدية والتي تتمثل في تلك الأدوات التابعة للسياسة التجارية الخاصة بالعلاقات الخارجية، لكن في هذه الحالة نستخدمها لدعم الصادرات وليس للضغط على الواردات لتخفيضها كما اشرنا اليها سابقا.

1- **نظام تخفيض الرسوم الجمركية:** الهدف الأساسي من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة لأخرى.[1]

[1] بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**،رسالة ماجيستر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2011-2012، ص30

2- **الإعانات على التصدير**: الإعانات هي عبارة عن مبلغ نقدي تمنحه الدولة للمشتري لكي يستفيد منه استفادة جزئية او كلية، وقد تأخذ الإعانة شكل إعانة مباشرة يحصل عليها المشتري، او إنها تأخذ شكل إعانة غير مباشرة تمنحها الحكومة للبائع بغرض تخفيض السعر أو منعه من الارتفاع نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، ونظام المنح او الإعانات يتمثل في تقديم الدولة مساعدات نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنو من تصدير سلع معينة، فهو بذلك نوع من السياسات التي تستخدمها الدولة من اجل تشجيع الصادرات،واكتساب مكان في الأسواق الخارجية، وقد تعتبر منح التصدير بأنواعها النقدية والعينية بمثابة ضريبة تصديرية سالبة، ولا يقتصر دعم المصدرين على شكل منح مالية فقط، فقد تكون شكل مزايا عينية مثل الإعفاءات الضريبية، او منح القروض بدون فوائد او بفوائد منخفضة او غيرها من الإجراءات التحفيزية.[1]

3- **الإغراق:** يقصد بالإغراق إحدى الوسائل التي تتبعها الدولة او المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، وذلك لغرض فرض سيطرتها على الأسواق الخارجية ، او هو عبارة عن بيع سلعة في الأسواق الأجنبية بسعر يقل عن سعر الذي تباع به نفس السلعة في نفس الوقت و بنفس الشروط في السوق الداخلية، ويتحقق الإغراق على حساب الموارد الخاصة بكل شركة او على حساب الإعانات الحكومية المقدمة للمصدريين، وتعتبر السلعة مغرقة إذا كان تصديرها للدولة المتضررة اقل من قيمتها العادية.

4- التكامل الاقتصادي: يتخذ التكامل الاقتصادي اشكال عديدة، من ابرزها:[2]

- منطقة التجارة الحرة: وهي أن تصبح الدول التي فيها اطار منطقة التجارة الحرة سوقا واحدة تتيح حرية النقل السلع، وهو ما يوسع السوق امام منتجات هذه الدول بالشكل الذي يحفزها ويشجعها على التوسع في إنتاجها من خلال الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإجراءات الإدارية وكافة القيود التي تعرقل حركة انتقال السلع بين الدول المشتركة في هذا الشكل من الأشكال التكامل.
- الاتحاد الجمركي: وهذا الشكل من أشكال التكامل يعتبر درجة ابعد من مدى من تحقيق التكامل من منطقة التجارة الحرة، حيث انه بالإضافة إلى الغاء الرسوم والقيود على حركة السلع بين الدول يتضمن توحيد الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المتكاملة ازاء العالم الخارجي وبالتالي فانها تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية باعتبارها دولة واحدة جمركيا.

[2] عتيق شيخ،**الصادرات خارج قطاع الحرقات في الجزائر-حالة النفايات-** ، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم اتجارية، جامعة وهران، الجزائر،2011-2012، ص64

[2] فليح حسن، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،مؤسسة الرزق للنشر، عمان،الاردن،2001، ص ص 169-170

- السوق المشتركة: وتمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الشكلين السابقين، حيث لا يكتفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليتضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة.
- الاتحاد الاقتصادي: وهو درجة أكثر تطورا بالمقارنة مع السوق المشتركة، حيث لا يكتفي بحرية انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول المتكاملة فحسب، وإنما يمتد ليتضمن تحقيق قدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية القومية بين الدول المتكاملة، بقصد إزالة التمييز الناشئ بين هذه الدول.
- الاتحاد الاقتصادي التام: او التكامل الاقتصادي التام وهو يمثل أرقى شكل من أشكال التكامل بحيث يتم من خلال ذلك تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات ، وعناصر الإنتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية عموما، سواء كانت سياسات نقدية او مالية او مالية او غيرها، بالشكل الذي يحل شخصية الدولة الاتحادية الناجمة عن الاتحاد الاقتصادي التام، محل شخصية الدول السابقة، وهذا يتطلب بالضرورة إنشاء سلطة اتحادية تفوق في سلطتها سلطات الدول التي يتشكل الاتحاد فيما بينها، وبحيث تكون قرارات مثل هذه السلطة ملزمة للجميع، وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة واحدة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة مبادلاتها، وتؤدي بها كافة النشاطات الاقتصادية.

5- تخفيض سعر الصرف: تعد سياسة تخفيض سعر الصرف من بين اكثر السياسات التجارية اهمية، والتي تؤثر على تنمية الصادرات في الدول[1]

ثانيا: الاليات الحديثة لتطوير الصادرات

لمسايرة تطورات التجارة الخارجية ونهج تحررها أصبح على الدول أن تسعى إلى تطوير تجارتها الخارجية من خلال تطوير صادراتها،وذلك من خلال حزمة متكاملة من السياسات والآليات الحديثة التي تتسم بالمرونة لتلاءم التغيرات في أسواق التصدير، وسنذكر مجموعة من هذه الآليات وفق مبدأ تطوير الصادرات.

1- ضمان ائتمان التصدير: يربط المفكرين الاقتصاديين والعاملين في قطاع التامين في العالم ضمان ائتمانات التصدير بدرجة أساسية بالاختلالات الداخلية للدول والمؤسسات في البلدان النامية على حد السواء، حيث يركزون على الصعوبات التي تواجههم في إيجاد تامين بأقساط معقولة لتغطية أخطار التجارة الدولية، التي عادة ما تكون وراء الفشل في الأسواق الدولية.

[1] عتيق شيخ، مرجع سابق، ص ص108-109

ويعرف باستيا" ضمان ائتمانات التصدير بأنه شكل من أشكال التأمين يقوم بضمان الأخطار التي قد يتعرض لها المتعامل الاقتصادي في الأسواق الدولية، ويكمن هذا الضمان في تأمين القرض الذي يقدم للمستورد، بحكم أن غالبية المبادلات التجارية الدولية لا يتم تسديدها فورا حتى ولو ليوم واحد، وبالتالي فإنها تتم بأجل، مما يجعل ضمانها مهم لتفادي الأخطار الممكن حدوثها"، إذا الشيء المؤمن هنا هو القرض[1].

2- تمويل الصادرات : أدت علاقات التجارة الدولية إلى وجود نوعين من الحاجات المالية المتعارضة بين كل من المصدر والمستورد، فالمصدر بطبيعة الحال يحتاج إلى الحصول على قيمة بضاعته ومنتجاته المصدرة فورا وبمجرد إتمام عملية الشحن إلى المستورد الأجنبي، وذلك حتى لا تتجمد أمواله في صفقات تصديرية آجلة من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو يحتاج كذلك إلى تغطية نفقاته الإنتاجية أثناء فترات إعداد وتجهيز البضاعة محل عقد التصدير، وبالنسبة للمستورد فهو يحتاج إلى فترة زمنية بعد استلامه للبضاعة قصد تصريفها حتى يتمكن من تجميع الأموال اللازمة لسداد قيمتها، وأمام حاجة المصدر إلى السداد الفوري من ناحية، وحاجة المستورد ورغبته في السداد المؤجل"[2]، وجدت مختلف أنواع التسهيلات الائتمانية لتمويل الصادرات، وتتقسم هذه الائتمانات إلى شكلين رئيسيين هما:[3]

2-1- تمويل ما قبل الشحن:

يقدم هذا النوع من التمويل إلى المنتج (المصدر)، رأس المال العامل بين وقت استلام طلب التوريد ووقت الشحن ولهذا سمي بتمويل ما قبل الشحن، فهو يعني قيام المصدر بتدبير الأموال اللازمة له لكي يتابع باستمرار إنتاجه سواء كان إنتاجا زراعيا أو صناعيا، وعادة ما تقدم هذه الأموال كنسبة مئوية من قيمة عقود البيع أو صفقات التصدير المتعاقد عليها.

2-2- تمويل أثناء وما بعد الشحن:

يكون هذا النوع في الأغلب قصير الأجل (ستة أشهر)، ويعد التمويل قصير الأجل للصادرات من أهم صور تمويل ما بعد الشحن في الدول المصدرة للسلع الاستهلاكية حيث تباع هذه السلع على أساس الائتمان قصير الأجل، وقد تقوم فكرة هذا التمويل بأن يقوم المصرف بتقديم الائتمان للمصدرين، ممن اتفقوا على السماح بالدفع الأجل لعملائهم، إلا أنهم يرغبون في الحصول على مستحقاتهم بمجرد قيامهم بشحن السلع، أي تنفيذ العقد،

[1] وصاف سعيدي، **ضمان ائتمانات التصدير في البلدان النامية**،الملتقى الدولي حول :سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة،الجزائر ،2006، ص ص 2-3

[2] بلقة ابراهيم ،**اليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر**،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بو علي،الشلف،2008-2009،ص ص 105

[3] عتيق شيخ،مرجع سابق،ص ص 115-116

ويقوم المشتري بأخذ كمبيالات ويقوم المصرف المصدر بشرائها وخصمها وتسليم الحصيلة للمصدر ثم يقوم باستيراد المدفوعات من المشتري عند استحقاق الإدارة، ويتميز بعدم الرجوع على المصدر ويكون التمويل بسعر فائدة بسيطة، وكذلك يتفادى المخاطر السياسية ومخاطر الائتمان نظرا لضمانها من قبل مصرف آخر أو مؤسسة مالية متخصصة في الضمان.

2-3- إدارة جودة التصدير

الجودة شرط مسبق للنجاح في الوصول إلى الأسواق ولتحسين القدرة التنافسية لدى الشركات المصدرة، لكن تلبية المتطلبات الفنية تشكل تحد للعديد من الشركات المصادرة، لا سيما في ظل زيادة عدد المواصفات القياسية، إذ تفرض البلدان عددا متزايد من المواصفات القياسية من أجل صحة وسلامة مواطنيها، وتلبية مطالب المشترين وحاجاتهم المحددة، وقد أكدت الأبحاث التي أجراها مركز التجارة الدولي (TTC) ذلك إذ بينت أن أغلب المشاكل التي تواجهها الشركات المصدرة تنتج عن إجراءات غير متصلة بالتعريفة الجمركية بل ناتجة عن لوائح فنية، واجراءات لتقييم المطابقة، وتحتاج الشركات التي تريد تصدير منتجاتها إلى معلومات حديثة حول المتطلبات الفنية المطبقة، الاختيارية منها والإلزامية في أسواقها المستهدفة، وبعد الحصول على هذه المعلومات، يتوجب على هذه الشركات أن تكيف منتجاتها وعملياتها للإيفاء بمتطلبات سوق التصدير وإثبات المطابقة لها، لكنها قد لا تتمكن لهذا الغرض من الوصول بسهولة إلى مقدمين لخدمة تقييم المطابقة معترف بها بهم لأن البنية التحتية للجودة في بلادها قد لا تكون متطورة تطورا كاملا، وقد يتوجب على هذه الشركات أيضا جهات منح شهادات أجنبية معترف بها في سوق التصدير.[1]

2-4- الحوافز الضريبية والجمركية للمصدرين

إن سياسة تقديم حوافز جمركية للمصدرين تعتبر من السياسات الناجحة التي اتبعتها الدول لتدعيم الصادرات، حيث تساهم هذه الحواجز في تقليل تكلفة المنتجات المصدرة في الأسواق الخارجية، وسنطرحها كالتالي:[2]

2-4-1 الحوافز الضريبية: تقتضي سياسة تنمية الصادرات ضرورة تبني سياسة ضريبية جادة تقوم على أساس إعطاء الأولية لزيادة الصادرات، وتكون حافزا قويا للمصدر لزيادة صادراته من خلال مجموعة من الإجراءات التالية:

- إعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الأرباح الرأسمالية بالنسبة للأنشطة التصديرية.

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي، **ادارة الجودة الشاملة**،عمان،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2005، ص ص 7-8
[2] بلقة ابراهيم، مرجع سابق ،ص ص 123-124

- ضرورة مراعاة النظم والقواعد التجارية الدولية عند وضع أي نظام ضريبي جديد حتى لا تتعرض صادرات البلد لقضايا إغراق او أية قيود قد تضعها في هذا المأزق.
- وضع نظام للاعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحقق أهدافها تصديرية معينة.
- إعطاء مزايا ضريبية إضافية لأرباح المعاد استثمارها في مشاريع موجهة للتصدير.

2-4-2 الحوافز الجمركية: هي مجموعة الحوافز الخاصة بالإعفاءات و التخفيضات للرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والمواد الخام اللازمة للمشروع التصديري، وكذلك أجزاء ومكونات الناتج النهائي و المعد للتصدير، وتساهم الحوافز و التسهيلات الجمركية بشكل مباشر في خفض التكاليف الرأسمالية للمشروع والتسهيلات الجمركية .

5- المنتجات الخضراء

تعتبر من أهم العناصر التي يجب على المؤسسة الاعتماد عليها إلا وهي المنتجات الخضراء في الدخول إلى السوق الدولي وبكل سهولة وهذا بسبب زيادة الوعي والاهتمام بالبيئة فالمستهلك البيئي أصبح يبحث عن منتج الأخضر بصورة دائمة لذا وجب على المؤسسة إن تزودها بهذا المنتج.

هناك من يشير إلى ان المنتجات الخضراء هي التي تستجيب لحاجات البيئة و مطالبها، وتتميز المنتجات الخضراء بالخصائص التالية:[1]

- المنتجات الخضراء هي منتجات ذات منافع للبيئة كأجهزة معالجة التلوث البيئي و التخلص الأمن من النفايات والانبعاثات.
- منتجات اقل أضرارا و تكلفة بيئية مقارنة بالمنتجات المماثلة الأخرى (كمنتجات ذات علب التغليف القابلة لتدوير او للتحليل البيولوجي أو لإعادة الاستخدام،او السيارات والآلات التي تستعمل البنزين الخالي من الرصاص).
- منتجات اقل استخداما للموارد الخطرة كالموارد الحافظة و الكيمياوية.
- منتجات أكثر تحقيقا للجودة البيئية كان تكون اقل تلفا وتلوثا واثارا جانبية وفي المقابل أكثر استجابة لحاجات المستهلك وجمعيات حماية المستهلك.

[1] بن عربية مونية، **التسويق الدولي ودوره في تفعيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات(دراسة حالة وحدة مصبرات عمر بن عمر –قالمة-)** رسالة الدكتوره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيي وعلوم لتجارية، جامعة بسكرة ،الجزائر،2014-2015،ص ص 21-22

6- توفير مجموعة متكاملة من خدمات التصدير المتكاملة

والتي تشتمل على:

- توفير الدراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها
- بناء نظام للمعلومات التسويقية والتصديرية.
- إقامة مراكز لتصميم وتطوير المنتجات التصديرية.
- تقديم الخدمات التسويقية من معارض ومراكز خدمة البيع وبعثات ترويجية والإعلان عن منتجات الوطنية في الخارج

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل معالجة موضوع ميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي ، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير ، بالإضافة إلي كونه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات و كل المعاملات الرأسمالية و الذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية و كما تطرقنا بالاخص الى الميزان التجاري الذي يضم كل جميع المبادلات الدولية من صادرات و واردات وعلاقته بسعر الصرف حيث وجدنا ان تخفيض قيمة العملة المحلية يترتب عليه رفع درجة تنافسية الدولة من ثم زيادة صادراتها و ذلك عائد لانخفاض هذه الاسعار المحلية بالنسبة للاجانب وفي نفس الوقت ارتفاع اسعار الواردات بالنسبة للمتعاملين المحليين في الدولة, و الذي بدوره يؤدي ال تحويل الطلب الي السلع المنتجة محليا بدل السلع المستوردة و بذلك يتم دفع و تشجيع الصناعات البديلة للواردات و ذلك ما يساعد و يساهم بشكل مباشر على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني :

سوق النفط وطرق التسعير

المبحث الأول: عموميات حول النفط

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أنه لا يزال النفط بعد عصب الاقتصاد العالمي، الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لاسيما في قطاع النقل كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي لطاقة وهذا ما زد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

المطلب الأول: تعريف النفط وأنواعه

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على أصل النفط وأنواعه .

الفرع الأول: تعريف النفط ونشأته

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول حيث إحتل مكانة عالمية عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي إستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية وفي كل المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية وغيرها

اولا :تعريف النفط

بالرجوع الى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد ان كلمة النفط تعني البترول او زيت البترول

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petrolum وتتكون من جزأين PetrO وتعني صخر ، و leum و تعنى زيت ، وتجمع جزئيين نجد ان Petrolum تعني زيت الصخر.[1]

يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصريين فقط هما: الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها[2]

كما يعرف النفط بأنه: "عبارة عن مخاليط معقدة و غير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية و ذات تركيبات جزئية متنوعة و خواص طبيعية كيميائية مختلفة ،و يحوي النفط الخام على بعض الشوائب

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ، ص8
[2]. إبراهيم طه عبد الوهاب، **محاسبة البترول**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006 ، ص 22

وخاصة الكبريت و الأكسوجين و النتروجين و الماء و الأملاح المعدنية و يحتوي كذلك على بعض المعادن و خاصة الفاناديوم و الحديد و الصوديوم. [1]

يتكون زيت النفط من خليط من المركبات الهيدروكربونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في بحار ومسطحات مائية تتسم بضحولتها ودفء مياهها، وقد ظهرت هذه المواد تحت طبقات من الرمال، كما تعرضت لضغط شديد ولدرجة حرارة مرتفعة حيث لعبت حركات القشرة الأرضية دورا في ذلك مما، ساعد على نشاط البكتيريا التي أزالت الأوكسجين والآزوت من هذه المواد، كما عملت على ارتفاع نسبة البروتينات والكربوهيدرات بها مما أدى في النهاية إلى تحول هذه المواد إلى نفط[2]

ويتكون زيت النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس مرة واحدة، ففي أولى مراحل تكونه، تتحول البقايا العضوية السابق الإشارة إليها إلى ما يعرف باسم الكيروجين Kerogen وهي مادة هلامية تمثل النفط غير تام التكوين، ويبدأ زيت النفط في التكون ويتحول الكيروجين إلى الإسفلت وهو أزدء أنواع النفط لأنه أقلها تكونا أو نضجا إن صح التعبير الذي يتحول بدوره إلى زيت ثقيل تم زيت سشالخفيف البرافيني (الشمعي) الذي تزداد درجة خفته بطوال فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي ويترسب النفط بعد تكونه خلال الطبقات الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل والجير بها و يتجمع في النطاقات المعروفة بمصايد النفط بكميات كبيرة .[3]

ومما سبق نستخلص أن النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة.

ثانيا : نشأته

لقد وجد النفط منذ قديم الزمان و لكن الانسان لم يتمكن من معرفته، حينذاك بشكل جيد سواء ما تعلق بماهيته أو طبيعته أو خصائصه وكيفية تواجده إلا في فترات متأخرة من حيا ة الإنسانية وهي فترة العصر الحديث وخاصة فترة أواخر القرن التاسع عشر، حيث توسعت المعارف والعلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة وعند ذاك أمكن للمعنيين من مختلف الاختصاصات بالدراسة والتحليل من معرفة الشيء الكثير عن النفط وبشكل خاص كيفية تكونه وتواجده، ورغم ذلك فقد انقسم المختصون في البحث عن أصل ومنشأ النفط إلى

[1] مندور احمد ،رمضان احمد،**اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**،مدرسة الاقتصاد، الدار الجامعية،1990،ص151

[2] - محمد احمد الدوري ، مرجع سابق،ص8

[3] - محمد خميس الزوكي، **جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص ص 74-73

فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية، ومن هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير أصل تكون البترول[1]:

1- **النظريات العضوية** : يرتبط البترول بوجود الصخور الرسوبية، وهي صخور تكونت من الوحل والرمل أو الأصداف التي تجمعت في قاع البحار وكانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار، ثم عملت الظواهر الجوية على تفتيتها وجرفها إلى البحر، حيث ترسبت تدريجيا في قاع البحر ببطء شديد بمعدل بضعة مليمترات كل مائة عام، وترسبت معها بقايا الملايين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر، وتلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلى البترول الذي نعرفه اليوم، ورغم هذه المادة العضوية التي لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 2% فإن هذا القدر يبدو ضئيلا يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما لا يقل عن 7 ملايين طن من البترول .[2]

2- **النظريات اللاعضوية** : وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون البترول والكيفية التي يتم بها وبداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر كنظرية العالم ماركس في عام1965 م إن هذه النظريات رغم تعددها فإنها تجمع على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، وما يدعم صحة آراء هذه النظرية في أصل تكون البترول هو توصلها نظريا ومختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين والميثان وغيره من الأحواض .[3]

الفرع الثاني: أنواع النفط و استخداماته

النفط الخام متواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم إذ يختلف كل نوع عن الآخر باختلاف خصائصه واستخداماته.

اولا:انواع النفط

من التعاريف السابقة التي تطرقنا إليها في الفرع السابق يتوضح لنا أن للنفط أنواع متعددة، فالنفط الخام الموجود في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا انه لا يكون على نوع واحد في العالم،

[1] رحمان أمال،**النفط و التنمية المستدامة**،مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية،العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ديسمبر،2008 ، ص ص 178-179 .

[2] سالم عبد المحسن رسن، **اقتصاديات النفط** ،الجامعة المفتوحة للنشر، ليبيا،1999،ص 43.

[3] أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)**، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2014،ص ص 11-12

فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية، أو بالكثافة أو باللزوجة أو بحسب احتواءه على المواد الكبريتية.

فالنفط يختلف ويتباين في نوعه من منطقة وبلد إلى آخر، و حتى داخل الحقل الواحد لا يتواجد نفط واحد في نوعه بل قد يتواجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نقط القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الأسيوية يختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية وهكذا فقد يكون نفطها بارفينيا وهو النفط المحتوى على نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البارافنية، أو قد يكون نفطا نافتينيا، وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية، أو يكون من المواد الاسفيلية (العطرية ،الاروماتية).

هناك نفط خفيف، ثقيل، متوسط، وهناك نفط بحسب درجة الكثافة النوعية (العالي أو المنخفض)، كما يوجد نفط حلو أو مر للدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية، هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى.[1]

ثانيا :استخدامات النفط

يستخدم النفط في حالات عديدة منها:

ا–الاستخدامات الطبية:

يستخدم هذا الزيت بعد إضافة بعض المواد الأخرى إليه كزيت الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية و في انجلترا و كندا و يستعمل كذلك للعناية بالبشرة.

ب– الاستخدامات في الطب البيطري:

يستخدم الزيت المعدني في تطعيم الحيوان,كما يستخدم في تطهرَ أرجل الطيور كالبط كالإوز والدجاج لمنع إصابتها من الفطريات ، كما يستخدم في علاج الالتهابات ،ووقاية الاخشاب من السوس .

[1] حمادي نعيمة، **تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة،2008/1986**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،التخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2008-2009 ، ص ص 05-04

ج–الآلات الميكانيكية والأجهزة الكهربائية:

يستعمل الزيوت المعدنية كموصل حراري, وحيث انه عازل جديد لتيار الكهربائي ويعمل على إبعاد الماء و الهواء ،ولذلك يستخدم كثيرا من المحولات الكهربائية وفي مفاتيح الكهربائية لضغط العالي يمنع حدوث الأقواس الكهربائية العشوائية

د– في الوقاية:

نظرا ان زيت النفط لا يمتص الرطوبة فهو يستعمل كتغطية واقية أو تغمس فيه المواد الحساسة للماء ، مثال على ذلك الاحتفاظ بالليثيوم حيث يغمس في حمام من زيت النفط .كذلك الحفاظ على الأدوات اليدوية المعدنية والأسلحة كالسكاكين ووقايتها من الصدى و الاكسدة .[1]

المطلب الثاني:الخصائص العامة لنفط

إن تواجد النفط في الطبيعة متعدد أشكاله وحالات وجوده كذالك من منطقة لأخرى كذالك من خلال خصائصه العامة التي تتمثل في :

الفرع الأول: أشكال مادة النفط

إن مادة النفط تكون على أشكال أو صور مختلفة فهذه المادة إما أن تكون على صورة سائلة ويطلق عليه البترول الخام: وهذه المادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر ,كما أنها مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام ,وهذه الكثافة متوقفة ومحددة بنسبة الكربون في مادة البترول الخام ،فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية أدت إلى ثقله والعكس بالعكس .

الحالة الثانية هي الحالة غازية ويطلق عليها الغاز الطبيعي : ويتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان ,الإيثان ,البر وبان ,النتروجين كثاني أكسيد الكربون والكبريت بنسب متفاوتة ,إن اكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان وبنسبة من 70% الى 90% ,ويمكن إسالته تحت ضغط عالي جدا ودرجة حرارة منخفضة ,أما غاز البروبان فيمكن إسالتهما تحت ضغط متوسط ودرجة حرارة عالية .[2]

[1] سيد فتحي احمد الخولي،**اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة** ، خوارزم العلمية ، جدة-مملكة العربية السعودية ، 2014 ،ص95 -
[2] نفس المرجع ،ص110

الفرع الثاني: مميزات وخصائص السلعة النفطية

للنفط مميزات وخصائص عديدة تختلف من دولة لاخرى سنحاول التطرق الى اهمها:

أولا :مميزات النفط:

تتميز السلعة النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات خاصة أكسبتها أهمية بالغة في تعظيم منفعتها وزيادة قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة النفط أو بكيفية استغلالها ومن أبرز هذه المميزات:

1- **الميزة التكنولوجية الفنية:** هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة النفطية، فكل تقدم في تكنولوجيا استغلال النفط يعزز مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتاج وما ينجر عن ذلك من انخفاض في الأسعار لاحقا، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية المنتجة لهذه المادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوية مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة.[1]
2- **الميزة الإنتاجية:** السلعة النفطية تتميز بارتفاع إنتاجيتها عموما، وهذا ا رجع لأن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإجمالية للإنتاج.[2]
3- **ميزة مرونته الحركية الإنتاجية:** يقصد به سهولة نقل السلعة النفطية من مراكز الإنتاج إلى مناطق الاستعمال والاستهلاك في أي نقطة من العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرا عليه أي تغيير.[3]
4- **ميزة الاستعمال الواسع:** تتعدد وتتنوع استعمالات النفط وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة، ومما يجعل من هذه المادة موردا حيويا للاقتصاد العالمي وللحضارة الإنسانية، هو أن المشتقات النفطية على اختلاف أنواعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة.

[1] حسين عبدالله ،**مستقبل النفط العربي** ،الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2006، ،ص86
[2] محمد الدوري،مرجع سابق،ص7
[3] حمادي نعيمة، مرجع سابق،ص5

ثانيا :خصائص النفط :

للبترول خصائص ومميزات فريدة تجعل منه سلعة ذات أهمية كبيرة ومن هذه الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية البترول نذكر مايلي:

1-**درجة الكثافة النوعية** : وتعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على وجود البترول الخام وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي American Petroleum Institute API[1] ، وتعني بها نسبة وزن النفط إلى حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة كثافة النوعية العالية وجودته أكبر، وبناءا على هذه المقاييس يصبح للنفط ثلاث أنواع:

أ- النفط الخفيف: وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق ويستخرج منه البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي... إلخ، مثل النفط الجزائري والليبي والقطري.

ب- النفط الثقيل: درجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت...) مثل النفط الخام المصري والسوري.

ت- النفط المتوسط: درجة كثافته النوعية بين 28 و35 درجة والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (كزيت التشحيم) مثل النفط السعودي والكويتي.

2-نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه لأن النسب مرتفعة من الكبريت في النفط الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى النفط الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) والنفط المر (نسبة الكبريت فيه كبيرة).

3-نقطة الإنسكاب: وهي مصطلح يقصد به درجة إنسياب المادة النفطية كمادة سائلة، أي مدى لزوجة النفط وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع ازدادت لزوجة النفط ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة.[2]

4-نسبة الشوائب الأخرى (الماء والملح): كلما ازدادت نسبة الشوائب في النفط الخام كلما ازدادت تكاليف إنتاجه وانخفضت جودته.[3]

---

[1] Mohamed Elhocine BENISSAP, **éléments pétrolière, les hydrocarbures, présent et future, Economica**, Paris, 1981, p 38

[2] حمادي نعيمة :مرجع سابق، ص5

[3] Mohamed Elhocine BENISSAP, op-cit; p 37.

الفرع الثالث : مقاييس الوحدة البترولية

هناك مقاييس محددة لقياس الثروة النفطية وتعتمد هذه المقاييس إما على جانب الحجم أو الوزن

اولا :الحجم ويتمثل أساسا في:

1- البرميل : وهو وحدة قياس أمريكية والذي يعادل 159 لتر وهو الوحدة الأكثر استعمالا

2- المتر المكعب : وهو وحدة قياس تستعمل في بعض البلدان مثل أروبا الغربية كفرنسا والمانيا, والذي يعادل 6.28 برميل.[1]

ثانيا: الوزن ويعتمد على الطن كوحدة قياس رغم تنوع المقاييس الطني فهناك :

-الطن الطويل ويعادل 1006 كلغ

-الطن المتري ويعادل 999 كلغ

-الطن القصير ويعادل 906 كلغ

أما وحدة قياس الغازات الطبيعية فقد أعتمد استعمال القدم المكعب او المتر المكعب حيث أن المتر المكعب يعادل حوالي35.31 قدم مكعب. [2]

المطلب الثالث: الاقتصاد النفطي

يعد الاقتصاد النفطي العلم الذم يدرس هذه المادة الخام بكونه يتصف بالندرة وكيفية تلبية حاجات العالم منها، و أصبحت الصناعة النفطية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي، و حقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه.

[1] - قويدري قوشيح بوجمعة ،**إنعكسات تقمبات أسعار البترول عمى التوازنات الاقتصادية الكمية في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، 2009- 2008،ص ص12-13

[2]- نفس المرجع ،ص ص14 -15

الفرع الأول: ماهية الاقتصاد النفطي

لكل دولة اقتصادها النفطي الذي يميزها عن باقي الدول حيث تكمن في قوة اقتصادها النفطي و الصناعة النفطية

اولا: تعريف الاقتصاد النفطي

يعتبر موضوع علم الاقتصاديات النفطي من العلوم الاقتصادية الحديثة والمعاصرة وكانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هي الفترة التي أعقبت استغلاله بصورة واسعة،وظهور مركز قوة وأهمية وتأثيرا لثروة النفطية في مجال الشؤون السياسية والعسكرية وعلى النطاق الدولي.

وبعد انتهاء فترة الحرب العالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسة وتحليل مركز وآثار النفط اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وعلى الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلي على حد سواء.

إن موضوع الاقتصاد النفطي يعتبر من العلوم الاقتصادية التطبيقية وأحيانا يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية التطبيقية، وأحيانا يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية القطاعية أو الفرعية وذلك لكونه موضوع ينص البحث فيه حول نشاطات الإنسان الواعية والهادفة والمتعلقة بالثروة طبيعية معلومة ومعينة وهي الثروة النفطية (النفط والغاز) والذي يهدف إليه ذلك النشاط الإنساني بإيجاد هذه الثروة وتحويلها الى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها، أي أنه ذلك العلم المتعلق بالنشاط الاقتصادي البترولي من إنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة انفطية .[1]

ثانيا : مضمون الاقتصاد النفطي

إن الاقتصاد النفطي يتضمن مجموعة النشاطات الاقتصادية المتعلقة في إيجاد وإنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة او بصورة متنوعة ومتعددة تمر بمراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض لتكوين مجموعة الاقتصاد النفطي وهي كالأتي:[2]

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 3
[2]- نفس المرجع ،ص4

اولا: مرحلة البحث و التنقيب

وهي المرحلة المتضمنة على مختلف الدارسات التحليلية والأعمال التطبيقية وفي جوانب الفنية وجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية والهادفة نحو معرفة وتحديد الثروة النفطية وسواء كان من ناحية كميتها وأنواعها ونوعيتها وموقعها الجيولوجي والجغرافي وكذلك مدى سلامة واقتصاد واستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية .

ثانيا :مرحلة الاستخراج والانتاج النفطي

وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهز أو صالحا لنقل والتصدير التصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي داخل المنطقة أو البلدة أو خارجه ,وهذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة البترولية لاستغلال الاقتصادي سواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستكمال حفر الآبار البتَرولية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية والأبنية من اماكن وأنابيب نقل كتنقية وصهاريج تنقية وتجميع.

ثالثا: الاقتصاد النفط مرحلة النقل النفطي

وهي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه قريبة و داخلية ,وقد تكون بعيدة وخارجية.

رابعا: مرحلة التكرير و التصفية النفطية

وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات الصناعية البترولية والمتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو العمليات التصنيعية لمراحل صناعة لحقه متعددة.

وهذه المنتجات البترولية المتنوعة بعضها الأساسي أو الرئيسي وبعضها الثانوي وبعضها الخفيف كالبنزين والكيروسين وبعضها الثقيل كالإسفلت والشمع وبعضها المتوسط...الخ، إن هذه المرحلة الصناعية يطلق عليها بالمرحلة الصناعة التحويلية , لأن نشاط صناعي معتمد و مرتبط بالمادة الخام البترولية لتحويلها إلى منتجات مصنعة.

خامسا: مرحلة التسويق و التوزيع

وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع البترول بصورته خاما أو منتجات بتًرولية مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

سادسا : مرحلة التصنيع البتروكمياوية

وهذه المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات سلعية بتروكمياوية ومختلفة ومتنوعة تعد بالميئات كالأسمدة الزراعية والمنظفات المبيدات والأصباغ والمواد البلاستكية والأنسجة الاصطناعية...الخ، إن هذه المرحلة تضم عدد واسع وغير محدود من نشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني و العالمي.

الفرع الثاني:الصناعة النفطية

يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع وبدونه ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، لهذا يمكن القول بأن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون نفط،حيث تكمن الصناعة النفطية فيما يلي:

اولا:تعريف الصناعة النفطية

الصناعة النفطية مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أك العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة لاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان، ولقد أصبح شائعا ومعروفا لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية وكذلك هيئة الأمم المتحدة من التمييز والتفريق بين الصناعات المختلفة وبصورة خاصة بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والتي تهدف الى[1] :

1- الصناعة الاستخراجية : تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية من باطن الأرض وتسويقها بعد إجراء مايستلزمه هذا التسويق من تركيز أو تنقية أو تعبئة ...الخ

2- الصناعة التحويلية : فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من المجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية بهذا فان الصناعة النفطية تكون على عدة مراحل وأنواع

[1]- محمد احمد الدوري ،مرجع سابق،ص ص6-7

مختلفة وهي تجمع الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها مراحل الصناعات متكاملة فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفطي والغاز أو النقل والتكرير والتسويق والتوزيع وكذلك الصناعات المرتبطة بها.

ثانيا: صفات وخصائص الصناعة النفطية

تتمثل صفات الصناعة النفطية في النقاط الرئيسية الموالية:[1]

1- الصناعة النفطية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة النفطية بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية.

2- أن نسبة رأس المال الثابت في الصناعة النفطية تكون عالية وكبيرة مقارنة مع النسبة الصغيرة لرأس المال المتغير وهذا ناجم عن خصائص الثروة النفطية وكيفية استغلالها سواء كان ذلك من الجوانب الطبيعية والكيماوية أو الجيولوجية أو التكنولوجية.

3- الصناعة النفطية تتطلب وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا كتكنولوجيا.

4- النشاط الصناعي النفطي يعتمد بصورة كبيرة وغالبا على العمل المركب والعمل المتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي.

5- إن العرض والطلب على السلعة النفطية يتصفان بكون مرونتها معدومة في المدى القصير

6- الصناعة النفطية وفي جوانبها التنظيمية والإدارية وكذلك طبيعة استغلال هذه الثروة وتقوم على تركيز الاحتكاري سواء كان ذلك التركيز الاحتكاري ذو ملكية خاصة كما هو الحال في قيام الاحتكاري الدولي النفطي أو تركيز احتكاري ذو ملكية عامة ,ملكية وإشراف وإدارة للصناعة النفطية كما هو الحال في البلدان الاشتراكية أوفي البلدان النفطية المنتجة.

7- يتميز النشاط الصناعي النفطي بكونه يتضمن على عنصر المغامرة والمخاطرة فيه على اختلاف وتنوع تلك المغامرة والمخاطرة.

8- إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط النفطي هي مادة ناضجة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة النفطية وهي لفترات زمنية معلومة ومحددة.

[1]- سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص 6

المبحث الثاني : الأسواق النفطية العالمية وأسعار النفط

نظرا للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي والدولي سنتطرق في هذا المبحث الى ماهية الأسواق العالمية لهذا المورد وذلك من خلال إلقاء نظرة حول التطورات التاريخية التي مرت بها أسواق النفط وتعريفها، وأنواعها أهم الخصائص التي يتميز بها، والأطراف المؤثرة في هذه الأسواق.

المطلب الاول: السوق النفطية و الفاعلون فيه

إن الاحتكار الذي عاشته الدول المصدرة من طرف الشركات النفطية الكبرى طوال القرن الماضي هذا ما ادى الى السوق و المنضمات الفاعلة بها تحمي هذه الثروة ،و تعتبر السوق النفطية كغيرها من الأسواق مرت هي الأخرى بعدة مراحل لتصبح ما هي عليه الآن عبر تسلسل زمني.

الفرع الأول: تعريف وخصائص السوق النفطية

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة او مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة، ومن هذا المنطلق سنتطرق الى تعريف السوق النفطية وخصائصه.

اولا : تعريف السوق النفطية

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب الذي تنبثق ، منه الأسعار حيث يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير ببعد أو بآخر فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا مهما للغاية في تحديد أسعار النفط إلى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره ،كان دائما أمران يصعبان على فهم الكثير من خارج الصناعة النفطية مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق ،هناك عوامل أخرى والعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين ك الشركات النفطية. [1]

[1] بوفليح نبيل ،**دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ، فرع:نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3، 2010-2011 ، ص 22

ويمكن تعريف سوق النفط على انه المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلع البترولية خاصة للسلعة الخام منها بين الأطراف المتبادلة ومن المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون والمشترون والسلعة محل التداول والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف طبيعة السوق.[1]

ثانيا: خصائص سوق النفط

وتتمثل اهم خصائص سوق النفط في النقاط التالية :

1- ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري: أي ان هناك عددا قليلا من الدول المنتجة و المصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية. وقد اخذت هذه الدول تتركز اكثر من خلال منظمة الاوبك،كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الاكبر من السوق النفطية.

2- سوق التكامل الراسي والافقي: تتميز السوق النفطية بالتكامل الراسي و الافقي ، ذلك ان ممارسة الشركات النفطية العالمية و الشريكات الوطنية لنشاطات الصناعية النفطية تكون متكاملة راسيا من مرحلة المنبع ،النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها . بينما يظهر التكامل الافقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع اين يستوجب للشركة النفطية بغص النظر عن نوعها ان تكامل فيها بين نشاطها هذه المرحلة (كمرحلة البحث والاكتشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية ....وغيرها .تليها مرحلة الحفر والتنقيب ، الاستخراج والانتاج) ليضمن انتقال النفط من منطقة الانتاج الي منطقة الاستهلاك.

3- سوق التكتل (الكارتل ،والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها ،الى غاية وصول سلعة النفط و مشتقاته الى الاسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل، وقد ظهرت اولى هذه التكتلات في الكارتل النفط، ثم تلتها الهيئات والمنظمات الدولية (كمنظمة الابك ،الاوابك ،والوكالة الدولية للطاقة) التي من مهامها التدخل في استقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول اعضاء الهيئة او المنظمة التابعة لها.[2]

[1]-سيد فتحي احمد الخولي، مرجع سابق ،ص120

[2]أمينة مخلفي، **اثر تطورانظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائربالرجوع الى بعض التجارب العلمية)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص 54

4- عدم مرونة الطلب في الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه لمصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة[1].

5- تأثر السوق بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق النفطية العالمية بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط، مما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية وتؤثر تقلبات الطلب العالمي كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنفي النفط من الشوائب الكبريتية[2].

الفرع الثاني: الفاعلون في السوق النفط

تعددت الأطراف المتدخلة في الأسواق النفطية ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

اولا: من ناحية الدول المنتجة:

1 – دول منظمة الأوبك : لقد عرفت سنوات الخمسينيات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للنفط وخاصة العربية منها والشركات الاحتكارية حيث كان محور الخلاف مطالبة الدول المنتجة للنفط بتحسين مداخيلها من العوائد النفطية غير أن الشركات العالمية لم تعطي أهمية لذلك واستمرت في استغلال الموارد النفطية لهذه الدول مما أدى إلى تحالف الدول المنتجة للنفط وتأسيس منظمة الأوبك وتهدف هذه المنظمة إلى التحكم في استقرار أسعار النفط وتنسيق الجهود بين أفرادها في مجال السياسة النفطية من أجل ضمان المصالح الفردية والجماعية واستغلال أمثل للثروة النفطية والدفاع عن حقوق المنتجين، وقد عملت في هذا الإطار بالتأثير على حجم الإنتاج النفطي ومستوى الأسعار حسب تطورات السوق النفطية العالمية وما تفتضيه مصالح أعضائها.

وتتكون الاوبك من الدول التالية:

[1] سالم عبد الحسن راسن،مرجع سابق،ص 166

[2] أمينة مخلفي، **اثر تطورانظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائربالرجوع الى بعض التجارب العلمية)**مرجع سابق، ص55

جدول رقم (02-01): دول اعضاء الاوبك

الدولة	سنة الانضمام	الدولة	سنة الانضمام
العراق	1960	الامارات	1967
المملكةالعربيةالسعودية	1960	الجزائر	1969
الكويت	1960	نيجيريا	1971
فنزويلا	1960	الاكوادور	(1992-1973)،2007
ايران	1960	الغابون	(1985-1975)،2016
قطر	1961	أنغولا	2007
اندونيسيا	(1962-2008)،2016		
ليبيا	1962		

Source: "Production of Crude Oil including Lease Condensate 2015". US Energy Information 2017-05-'1Administration. ***Retrieved 2***

- **الدول المنتجة خارج الأوبك:** بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار النفط في أوائل 1988م أحست الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك بخطورة الوضع فقامت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك لاجتماع في 08 مارس 1988م بمشاركة كل من مصر المكسيك، أنغولا، ماليزيا والصين كما كانت مشاركة كولومبيا مترددة، ونتج عن هذا الاجتماع منظمة الدول المستقلة المصدرة للنفط تهدف للدفاع عن مصالحها .

الجدول رقم (02-02): الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك

القارة	الدول المنتجة خارج الاوبك	القارة	الدول النتجة خارج الاوبك
امريكا الشمالية	الولايات المتحدة الامريكية،كندا،المكسيك	قارة اسيا	عمان،سوريا،اليمن
امريكا الجنوبية	الارجنتين، البرازيل ،كلومبيا ،الاكوادور ، البيرو ،Trinidad et tobago	افريقيا	كونغو،مصر ،غينيا،ا لسودان،تونس،تشاد
اوربا	روسيا، دانمرك، ايطاليا، بريطانيا، كزخستان، رومانيا، النرويج،يوزباكستان ،اذبيريجان ، توركمنستان	اسيا	استراليا،الصين،الهند، اندونيسيا،ماليزيا، تايلاند، فيتنام، بروناي

. المصدر: –من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لشركة بريتش بتروليومBP لسنة 2011–2010 ص 08

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة للنفط : وتتمثل الدول المستهلكة للنفط في:

1 –وكالة الطاقة الدولية: هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975م جاءت بدعوة من الامم المتحدة الأمريكية خلال مؤتمر واشنطن وقد عكفت على وضع خطة مشتركة لتواجه تهديد الامدادات النفطية. وكان أهم هدف لها هو تقوية موقف المستهلكين للنفط وكذلك تشجيع أعضاءها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من النفط، تستطيع من خلاله التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض الانتاج وقلة العرض النفطي.

2–الشركات النفطية العالمية الكبرى: سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعة النفطية اصطلح على تسميتها بالشقيقات السبع، وهي التي تتحكم في جانب كبير من الإنتاج والنقل والتوزيع والتكرير ورغم تأسيس شركات النفط الوطنية التي تشرف على الصناعة النفطية في دولها ودول أخرى، إلا أن هذه الشركات مازالت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعة النفطية،

وهذه الشركات مملوكة في معظمها للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا، وهولندا وتملك أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية، وأكثر من 50 % من ناقلات النفط في العالم. أكبر هذه الشركات هي ("إكسون"، الغولف"، تكساكو"، موبيل أويل" و تشيفرون") وكلها شركات أمريكية بالإضافة إلى الشركتين الهولندية " شل " والبريطانية " بريتيش بيتروليوم ". ولا نهمل المراكز المهمة لشركات النفط الوطنية التابعة للدول المنتجة فقد سيطرت على 78% من إنتاج النفط في العالم خلال سنة 2004 ، ومن هذه الشركات شركة أرامكو السعودية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، شركة **بترو** الصينية.[1]

المطلب الثاني:التطور التاريخي لأسعار النفط

منذ اكتشاف النفط خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤشرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها ولذلك فان دراستنا لأسعار النفط وأنواعها والعوامل المحددة والمؤثرة فيها تعتبر ضرورة ملحة.

مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي إما متأثرة بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة.

[1] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 63

الفرع الأول : تطور أسعار النفط لفترة (1973-1985)

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5-3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد التسعينيات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت مابين 11-13 دولار للبرميل عام 1978، لترتفع إلى 36 دولار عام 1980، وهو ما ساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك وانخفاض الطلب العالمي على النفط.[1]

وتعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة حيث انه بعد سنة 1973 أكدت الدراسات أن عصر النفط الرخيص قد انتهى، وان عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضا وان الدول المصدرة للنفط لن ترضى باقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي[2].

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها الإبقاء الأسعار عند مستوى عال ، إلا ان تزايد المعروض النقدي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة ،كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985.[3]

وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما ترتب عنه أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.[4]

---

[1] قصي عبد الكريم ابراهيم،**أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010 ص136

[2] صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2003 ، ص 275

[3] المرجع السابق، ص 275

[4] عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات، النفط والغاز الطبيعي**، دراسة تحليلية واستشرافية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2007-2008، ص 79

الفرع الثاني : تطور أسعار النفط للفترة(1986-2000)

لكن في هذه المرحلة شهد متوسط تلك الاسعار انخفاضا خلال انهيار الاسعار عام 1986 م الى حوالي 13 دولار للبرميل لتتعافى بعد ذلك وتستقر بين 1986-1996 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب والزيادة في الانتاج في الاوبك في تلك المدة[1]

وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية الى عدة ظروف ادت الى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب ،فمن ناحية الطلب عرفت دول اسيا ازمنة اقتصادية اثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب ، اما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الامدادات النفطية لدول الاوبك من 25 مليون برميل يومي الى 27.5 مليون برميل يومي ، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر الى حدود 12.3 دولارا للبرميل .

واثرت ازمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الاخيرة من 3.4%عام 1997 الى 1.8% عام 1998.

وببداية 1999 تحسنت الاوضاع وارتفع السعر الى 17.5 بسبب خفض انتاج دول الاوبك ودول من غير الاوبك ،فوصل السعر سنة 2000 الى 27.6 دولار للبرميل.[2]

الفرع الثالث: تطور اسعار النفط للفترة (2001-2015)

في مطلع سنة 2001 شهدت اسعار سلة الاوبك انخفاض في مستوياتها بلغ سعر الاوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض ب 5.3 دولارا بسب احداث 11 ديسمبر 2001[3]، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل و التي كان لها الاثر الواضح في تحسين مستويات الاسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الاوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الاوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع سلة اسعار الاوبك الى 24.3 دولار للبرميل.[4]

[1] قصي عبد الكريم ابراهيم، مرجع سابق، ص 136

[2] تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 28 ، سنة ،2001، ص4

[3] نفس المرجع السابق،ص 5

[4] تقرير منظمة الأوبك، العدد 29 ، سنة ص120، 2002

وفي سنة 2003 ارتفعت سلة الاوبك لتصل الى 28.2 دولار للبرميل ،ويعود هذا الارتفاع الى عدة اسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الاسعار.[1]

وفي سنة 2007 ارتفعت اسعار النفط بشكل لافت حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في سنة 2007 و80 دولارا سنة 2008 وفي شهر جويلية عام 2008 والذي كان حوالي 147.27 دولارا للبرميل ، ولكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية في شهر اكتوبر من سنة ، وفي عام 2009 استقر سعر النفط بمعدل 59.12 دولار للبرميل في حين انه ارتفع الى 77.84 دولار في عام 2010 ليصل الى اعلى قيمة له سنة 2012 والتي قدرت ب109.45 دولار للبرميل ، ثم انخفض سنة 2013 ليصل الى 105.63 دولار للبرميل.

لقد شهدت اسواق النفط العالمية تطورات مهمة خلال عام 2014 ، من ابرزها التراجع الكبير في اسعار النفط منذ بداية النصف الثاني من عام 2014 ، كمحصلة لاستمرار حالة تباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد العالمي ، خاصة في منطقة اليورو وفي الدول الناشئة و في ما ساهم في حدوث تراجع في الطلب العالمي على النفط، في الوقت الذي تشهد فيه الامدادات النفطية من دول خارج منطقة اوبك، ومن المصادر غير التقليدية ارتفاعا ملحوظا، الامر الذي ادى الى حدوث وفرة في المعروض النفطي، وبالتالي انخفاض اسعار النفط الى مستويات غير معهودة منذ سنوات طويلة.ليصل الى 45 دولار للبرميل سنة 2015 [2]

المطلب الثالث : الامكانات العالمية من الثروة النفطية

شهد العالم ولا يزال يشهد تقدماً تكنولوجياً كبيراً جداً في كافّة مناحي الحياة ومجالاتها بما في ذلك مجال الطاقة، حيث أصبح من الممكن مع هذه التكنولوجيا الوصول إلى أماكن تخزين الطاقة في باطن الأرض أمراً ممكناً وهيناً، كما أصبح تقدير كميات موارد الطاقة المدفونة في باطن الأرض أمراً ممكناً

[1] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي** ، القاهرة، 2002-2003، ص 127

[2] ز غبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر، 2011-2012، ص ص 24-23

الفرع الاول : الاحتياطي النفطي العالمي

اولا: تعريفه

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية و حجم النفط المحزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة و المتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف، ويتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن و حسب الظروف الاقتصادية و التقنية السائدة.[1]

وفي تعريف اخر، نقصد بالاحتياطي ما تحتويه الأرض من مصادر طاقة غير متجدّدة والتي قد تكون على شكل زيت خام، أو غاز طبيعي، أو غاز مصاحب، أو السائل المسترجع من الغاز التي لم تستخرج من الارض، وتختلف أهمية حساب الاحتياط النفطي من طرف إلى آخر، فمثلاً الشركات النفطية تستفيد منه في معرفة العمر الافتراضي لها، أمّا الدولة المنتجة فتستفيد منه في تحديد سياستها الاقتصادية التي ستتبعها في عملية الاستهلاك أو التصدير، أمّا على مستوى العالم فيستفاد منه في تحديد القسم الذي سيتمّ تصديره من الدولة المنتجة لإشباع احتياجات الدول المستهلكة حساب احتياطي النفط.[2]

قدرت الاحتياطيات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي في نهاية 2015 ب 1284.5 مليار برميل، حيث ارتفعت بشكل طفيف بنسبة زيادة لم تتجاوز 0.23% بالمقارنة مع المستويات المسجلة العام السابق 2014. وبالنسبة للدول العربية فقد استقرت تقديرات الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام لعام 2015 تقريبا عند مستوياتها المسجلة العام الماضي. الجدير بالذكر ان نسبة 92.3% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية والبالغة 771.0 مليار برميل لعام 2015، تتركز في خمس دول عربية وهي السعودية التى تستأثر بحصة 37.4% من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 20.1%، والكويت بنسبة 14.3%، والامارات بنسبة 13.7%، وليبيا بنسبة 6.8%. و قد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 55.4% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام.[3]

ثانيا : أنواع الاحتياطيات النفطية وكيفية حسابها

- تقسم الاحتياطات النفطية إلى:

1- الاحتياطيات المؤكد وجودها Proved Reserve وهي الكميات التي تأكد وجودها بصورة قاطعة لا يشوبها أي شك بحيث يمكن استخراجها مستقبلا في ظل الظروف التكنولوجية و الاقتصادية السائدة. [4]

[1] حسان خضر، **أسواق النفط، العالمية،** مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، العدد ، 57،ص05

[2] حافض البرجاس،**الصراع الدولي على النفط العربي** ، بيسان للنشر، بيروت ،2000، ص23

[3] التقرير العربي الموحد2016، صندوق النقد العربي،ص 275

[4] سيد فتحي الخولي، **اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطبيعة**، خوارزم العلمية للنشر و التوزيع،المملكة العربية السعودية جدة،2015،ص211

2- الاحتياطات المرجح وجودها Probable Reserve وهي الكميات التي يرجح وجودها في منطقة سبق وان اكتشف فيها النفط، او في المناطق المجاورة او الكميات المرجح استخراجها بوسائل الاستخلاص

3- الاحتياطيات المحتمل وجودها Possible Reserve وهي الكميات التي يتوقع العثور عليها في مناطق بعيدة عن المناطق التي سبق اكتشاف النفط فيها، أو الكميات الممكن استخراجها باستخدام وسائل الاستخلاص تحت التطوير، ولكنها غير مستخدمة حاليا.

4- و تعتمد قاعدة الموارد النفطية المتاحة على ثلاثة أبعاد رئيسية هي المعرفة الجيولوجية، الجدوى الاقتصادية والقدرة التقنية وتتمثل الاحتياطات في الكميات التي يمكن معرفتها وقياسها بحيث يمكن استخراجها بالتقنية المتاحة والأسعار السائدة. أما الموارد Resources فتشمل الكميات المتاحة بدرجة اقل من التأكد الجيولوجي الاقتصادي والتقني في نفس الوقت الراهن ولكن يتوقع تغير هذه الأبعاد لتصبح احتياطيات Reserves.

- حساب احتياطي النفط:

- حساب احتياطي النفط يعتمد على حساب مجموعة من الأمور هي:[1]
- تقدير مساحة الأرض التي تحتوي على النفط، ويتمّ التعبير عن مقدارها بوحدة القدم المربع.
- تحديد عمق وسمك المساحة التي تحتوي على النفط، ويتمّ التعبير عن قيمتها بوحدة القدم.
- نسبة المياه التي يحتويها السائل النفطي، وتساوي حجم المياه في بقعة معينة إلى الحجم الكلي للمسامات التي تحتوي على السائل النفطي .
- حساب حجم الزيت النفطي: حجم الزيت الخام الموجود في بئر النفط دون اعتبار إذا كان هذا الزيت يمكن استخراجه أو لا، ودون اعتبار إذا كان هذا الزيت يمكن استخدامه أو لا.
- احتياطي النفط الكلي: جزء من حجم الزيت الكلي ولكن يمكن استخراجه وانتاجه واستخدامه، ويسمى أيضاً معامل الاسترجاع.
- الاحتياطي المتبقي: الفرق بين حجم الزيت وحجم النفط الكلي، حيث إنّه يشكل الكمية المتبقية من حجم الزيت النفطي.
- تحديد درجة مسامية الصخور التي تحتوي على النفط: والتي تساوي حجم المسام التي تكون ممتلئة بالنفط.

[1] سيد فتحي الخولي، مرجع سابق، ص 212

ثالثا: الاحتياطات النفطية العالمية لسنة 2015

الشكل(02-01): احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية 2015

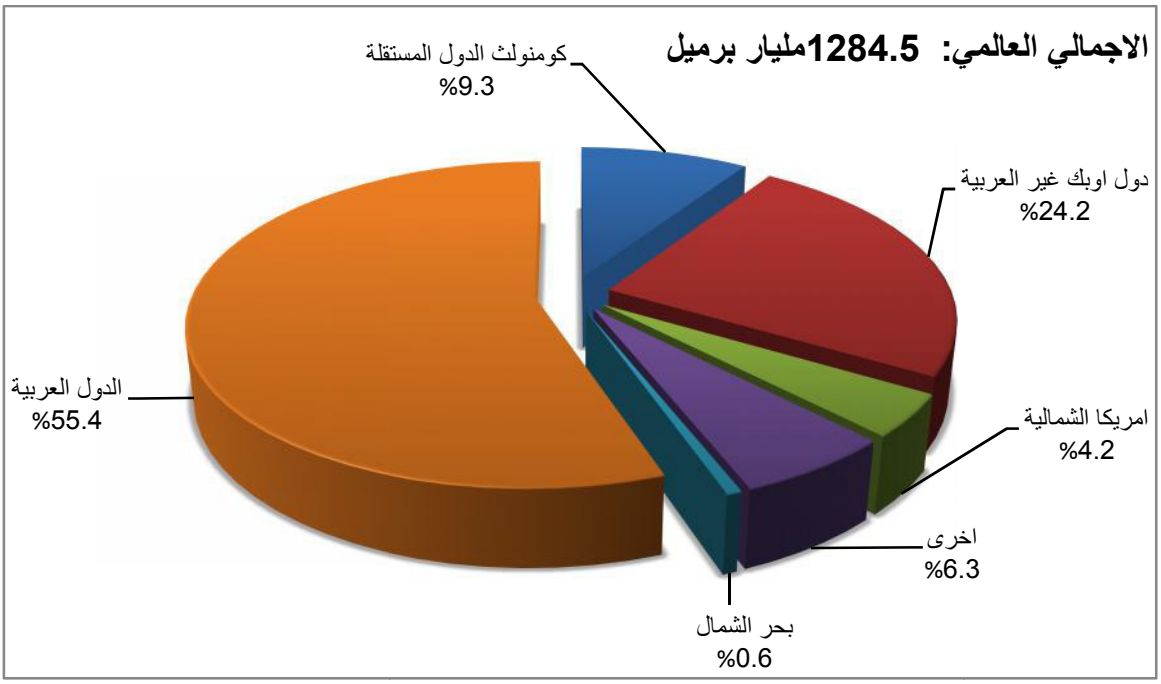

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015 ، ص114، متاح على http://www.amf.org.ae/ar

بالنظر إلى احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية 2015، يلاحظ استحواذ الدول العربية على نسبة 55.4% من إجمالي الاحتياط العالمي أي اكبر مستحوذ لاحتياطي النفطي، في حين أن دول أوبك الغير عربية تستحوذ على نسبة 24.2% من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما نجد أن مجموعة دول كومنولث الدول المستقلة التي امتلكت 9.3% من الاحتياطي العالمي، وبلدان أمريكا الشمالية التي لا تملك سوى 4.2% من إجمالي احتياطي العالم، و ف الأخير تأتي دول أخرى متفرقة بنسبة 6.3% و بحر الشمال بنسبة ضئيلة جدا تقدر ب 0.6% من احتياط النفطي العالمي.

في ما يلي جدول يوضح الاحتياطي النفطي لبعض من الدول بالترتيب حسب حجم الاحتياطي بمليار برميل و نسبته استحواذ كل دولة

الجدول رقم (02-03) : يمثل الاحتياطي النفطي المؤكد في نهاية سنة 2015 (مليار برميل)

الترتيب	الدولة	احتياطي النفط (برميل)	النسبة
01	فنزويلا	300.88	%24.8
02	السعودية العربية	266.46	% 22.0
03	ايران	158.40	%13.1
04	العراق	142.50	%11.7

05	الكويت	101.50	%8.4
06	الامرات العربية المتحدة	97.80	%8.1
07	ليبيا	48.36	%4.0
08	نيجيريا	37.06	%3.1
09	قطر	25.24	%2.1
10	الجزائر	12.20	%1.0
11	انغولا	9.52	%0.8
12	الإكوادور	8.27	%0.7
13	اندونيسيا	3.23	%0.3
14	الغابون	2.00	%0.2

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية اوبك 2016،متاح على www.opec.org

ويمكن توضيح الجدول رقم (02-03) بالشكل (02-02) الموالي:

الشكل رقم (02-02): يمثل الاحتياطي النفطي المؤكد في نهاية سنة 2015 (مليار برميل)

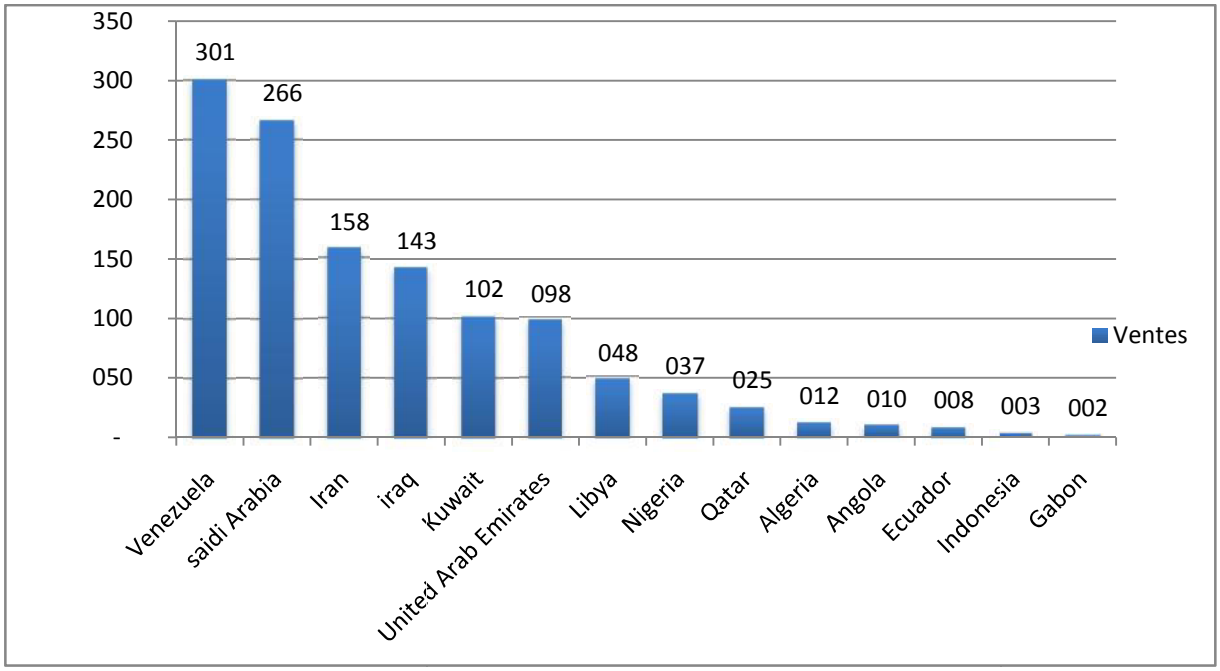

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول اعلاه

من خلال الجدول أعلاه ، وفيما يخص الاحتياطي النفطي المؤكد نهاية سنة 2015 ووفقا لتقرير النشرة الإحصائية السنوية لأوبك تحتل فنزويلا المرتبة الأولى باحتياطي نفطي يقدر ب 300 مليار برميل أي بنسبة تعادل 24.8% من الاحتياطي العالمي، تليها المملكة العربية السعودية باحتياطي يقدر ب 266 مليار برميل و

بنسبة 22% و بعدها ايران ب 158 مليار برميل و نسبة 13% من الاحتياطي العالمي، تليها العراق و الكويت و الإمارات العربية المتحدة و ليبيا على التوالي بنسب متفاوتة، بينما تأتي الجزائر في المركز العاشر بعد قطر باحتياطي يقدر ب 12 مليار برميل بنسبة ضئيلة جدا لا تتعد 1% من الاحتياطي النفطي العالمي، تليها انغولا و الاكوادور ثم اندونيسيا و في الاخير تاتي الغابون باحتياطي يقدر ب 2 مليار برميل بنسبة 0.2% من الاحتياطي العالمي، ومما سبق نلاحظ ان اكبر احتياطي نفطي هو الذي تمتلكه الدول العربية رغم تباين الإحصائيات و اختلاف الأرقام من عام إلى أخر و كذلك الاحتياطات الغير معلنة و المستنفذة .

الفرع الثاني : المخزونات النفطية العالمية

إن الدور الحيوي للنفط يجعله بمثابة الدماء التي تسري في شرايين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يجعله مادة استراتيجية تحرص الدول على استمرارية تدفقها بكميات كافية للنمو الاقتصادي. ولهذا تخطط هذه الدول لضمان إمدادها منه، حتى في حالة حدوث أي قيود سياسية أو طبيعية أو اقتصادية على تدفق النفط من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، ومن هذا المنطلق، تلجأ الدول وشركات النفط إلى تخزين كميات من النفط سواء في صورته الخام أو في صورته كمنتجات مكررة، بحيث أصبح هذا المخزون مؤشرا لمقدرة الدول على التعامل مع تقلبات سوق النفط والمقاصة بالمدة الزمنية اللازمة لاستهلاكه، وتعتبر المخزونات النفطية لدى معظم دول العالم طبقا لعدة عوامل منها حجم الاستهلاك، توقعات تغير الأسعار، توقعات استمرارية الإمدادات في مناطق الإنتاج والمتعلقة بالأوضاع السياسية في تلك المناطق المخزونات النفطية تحتفظ بها الدول لاستخدامها حال انقطاع الإمدادات ولمعالجة أي اختلالات غير متوقعة في العرض والطلب.[1]

بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية التجارية والاستراتيجية نحو 8842 مليون برميل في نهاية عام 2015، مرتفعا بنحو 750 مليون برميل مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2014،ونقلت وكالة الأنباء الكويتية "كونا" عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، أن التطورات الراهنة في السوق النفطي العالمي أكدت التأثير الكبير للمخزونات النفطية للدول المستهلكة الرئيسة على حركة أسعار النفط التي تشهد حالة تذبذب نتيجة عوامل عدة أبرزها ارتفاع مستويات المخزونات البترولية الأمريكية.[2]

[1] امينة مخلفي، **مدخل الى الاقتصاد البترولي(اقتصاديات النفط)**،ص 27

[2] **www.cnbcarabia.com/oil_energy 2017-04-27**

اولا: تعريف المخزون النفطي

تعتبر المخزونات النفطية ذات أهمية كبيرة فهي تأثر إيجابا في أسواق الاستهلاك المحلية للدول صاحبة تلك المخزونات، وهذا عن طريق تغطية احتياجات السوق المحلية عند حدوث ندرة في الأسواق النفطية العالمية، وبالتالي فالمخزونات النفطية تستعمل للتحوط من مخاطر نقص الإمدادات أو توقع ارتفاع مستقبلي للأسعار و بمعنى آخر فالمخزونات النفطية تعمل على إدارة قطاع الطاقة المرتبط بالإنتاج لدى الدول المستهلكة، وفق أفضل الطرق.

المخزون النفطي هو حجم النفط الموجود بصورة فعلية، والمستخرج من باطن الأرض ليخزن في إحدى صورة التخزين، حيث تلجأ الدول وشركات النفط إلى تخزين كميات من النفط في صورته الخام وفي صورة منتجاته المكررة.

وتعرف المخزونات النفطية "على انها عبارة عن كميات كبيرة من النفط تغطي احتياجات البلاد المستهلكة للنفط ومشتقاته لفترة زمنية معينة تتراوح بين 30 الى 90 يوما، وهذا في حالة تعرض الإمدادات النفطية لإنقطاع لأي سبب من الأسباب[1].

ثانيا: انواع المخزون النفطي

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي: المخزون الأولي، المخزون الثانوي، المخزون الثالثي.

1- المخزون الأولي :وهو المخزون الذي تحتفظ به الصناعة النفطية والذي يدخل في عمليات الإنتاج والتكرير ويعتبر هذا النوع هو الأكثر شيوعا وتداولا في تقارير ونشرات الصناعة النفطية" وينقسم بدوره إلى نوعين وهما:

- المخزون التجاري :وهو المخزون الذي يدخل في عمليات الإنتاج والتكرير .[2]

- المخزون الاستراتيجي :وهو المخزون المحتجز لدى الحكومات والذي شرعت حكومات الدول الصناعية ببنائه منذ ثورة الأسعار عام 1973 ، ويستخدم هذا المخزون الاستراتيجي للأغراض الإستراتيجية، بحيث يستخدم في حالة انقطاع الإمدادات، ويتواجد معظمه في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تملك كل من الدول الصناعية الأخرى والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والصين وجنوب إفريقيا حصصا متفاوتة من هذا المخزون الاستراتيجي، تختلف مكونات المخزون الاستراتيجي من بلد إلى آخر، فبينما تحتفظ الولايات المتحدة به في شكله الخام، تحتفظ اليابان بحوالي % 20 منه كمنتجات مكررة وسوائل الغاز، والباقي أي 80

---

[1] وحيد خير الدين ،**اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص40

[2] جامع عبد الله، **اثر تطورات اسعار النفط خلال الفترة2000-2010على الاقتصاديات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011، ص56

%من المخزون الاستراتيجي يحتفظ به في شكله الخام، أما معظم الدول الأوربية فتحتفظ بأكثر من% 60 من مخزونها الاستراتيجي على شكل منتجات مكررة، وتحتفظ دول وكالة الطاقة الدولية مجتمعة بحوالي % 84من مخزونها الاستراتيجي كنفط خام[1].

2- المخزون الثانوي :يتضمن المخزون الثانوي كافة كميات النفط التي يحتفظ

الثانوية أو في الصهاريج أو في محطات التعبئة.

3- المخزون الثالثي :وهو النفط الموجود لدى المستهلك النهائي كالغازولين المستخدم في المركبات وزيت التدفئة وفي وسائل التخزين المنزلية، الا انه لا يمكن تقديره و بذلك يعتبر عملا مجهولا في المخزونات النفطية[2].

الفرع الثالث: الإنتاج النفطي العالمي.

في صناعة البترول يجب التفرقة بين مفهومين أساسين، أولهما القدرة الإنتاجية للبترول، و ثانيهما البترول و يقصد بتلك التفرقة إبراز أحد الأعراف التي جرى عليها العمل في الصناعة و هو الاحتفاظ بقدرة إنتاجية احتياطية أو مغلقة لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة، كما أوصت بذلك المجموعة الصناعية الغربية على اثر انغلاق قناة السويس أثناء أزمة السويس الأولى عام 1956، و كما حدث أثناء أزمة الخليج 1990إذ قامت السعودية و الإمارات و فنزويلا بتشغيل أبارها الاحتياطية المغلقة لتعويض ما يزيد على 4 ملايين برميل يوميا مما فقدته السوق نتيجة توقف الإنتاج في العراق و الكويت، إن السعر يؤثر في الإنتاج من خلال تأثيره في الطلب، فارتفاع السعر يؤدي إلى انكماش الطلب العالمي و من ثم يتقلص الإنتاج العالمي بالتبعية، يفرض الفصل بين أوبك و غيرها من منتجي البترول لأن أوبك ستقوم بدور المنتج المكمل، بمعنى توسيع قدرتها الإنتاجية بحيث تقوم بسد الفجوة بين الإنتاج خارجها و الاحتياطات العالمية المتزايدة للنفط.[3]

بلغ الإنتاج النفطي العالمي سنة 1913 حوالي 385 مليون برميل، و أخذ يتزايد بسرعة حتى وصل سنة 1938 إلى 1255 مليون برميل و إلى 3783 مليون برميل سنة 1950 و وصل سنة 2007 إلى 29759 مليون برميل .

[1] وحيد خير الدين،مرجع سابق ، ص41

[2] عبد الفتاح دندي،**دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدزل الاعضاء في الاوابك**، مجلو النفط و التعاون العربي، عدد 136، 2011،ص 71

[3] قويدري قوشيح بوجمعة ،مرجع سابق ، ص22

و تبقى منطقة الشرق الأوسط أكبر منتج للبترول بمعدل 24.494 ألف برميل يوميا حسب إحصائيات سنة 2015 و تعتبر خمسة دول منها من أكبر الدول المنتجة و هي المملكة العربية السعودية، إيران، الإمارات العربية المتحدة، الكويت و العراق، ثم تليها منطقة أمريكا الشمالية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك و كندا كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-04): إنتاج البترول الخام في العالم حسب الجهات

الوحدة: ألف برميل يوميا

المناطق	1987	1997	2007	2015
أمريكا الشمالية	14.730	14.267	13.665	10.694
جنوب و وسط أمريكا	3.928	6.493	6.632	9.715
أوروبا	17.244	14.234	17.835	15.542
الشرق الأوسط	13.219	21.731	25.175	24.494
إفريقيا	5.451	7.768	10.317	7.072
أسيا باسيفيك	6.216	7.763	7.906	7.558
المجموع	60.790	72.230	81.532	75.079

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية لمنظمة الاوبك 2007،متاح على: www.opec.org

رغم توزيع النفط في كل أنحاء العالم إلا أن هناك مناطق تحظي بالأولوية و الأهمية من حيث الإنتاج و الاحتياط و هي أمريكا الشمالية، شمال شرق أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط، مجموعة الدول المستقلة، الشرق الأقصى و إفريقيا.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم في الإنتاج العالمي للنفط لكن هذا الوضع تغير خلال الخمسينات و الستينات بانخفاض الإنتاج الأمريكي و تضاعف إنتاج الشرق الأوسط كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(02-05): أكبر 12 دولة منتجة للبترول في العالم حسب إحصائيات سنة 2007

الوحدة: ألف برميل في اليوم

الترتيب	الدولة	الإنتاج اليومي
01	المملكة العربية السعودية	10.412
02	روسيا	9.978
03	الولايات المتحدة الأمريكية	6.879
04	إيران	4.401
05	الصين	3.743
06	المكسيك	3.477
07	كندا	3.308
08	الإمارات العربية المتحدة	2.914
09	الكويت	2.625
10	فنزويلا	2.612
11	النرويج	2.556
12	نيجيريا	2.355

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الاوبك 2007،متاح على: www.opec.org

إن أهم مناطق الإنتاج الرئيسية في العالم حسب إحصائيات الأوبك لسنة 2007 تظهر في المملكة العربية السعودية بإنتاج قارب 10.412 ألف برميل في اليوم، روسيا وصل إنتاجها إلى حوالي 9.978 ألف برميل في اليوم، تليها الولايات المتحدة الأمريكية ب 6.879 ألف برميل في اليوم، أما الإمارات العربية المتحدة فجاءت في المركز الثامن ب 2.914 ألف برميل في اليوم، أما فنزويلا فهي في المركز العاشر ب 2.612 ألف برميل في اليوم بإنتاج ضعيف مقارنة بالاحتياطي الذي تمتلكه من الثورة النفطية.

ويعزى ارتفاع الإنتاج النفطي في العالم في السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسن معدلات الاسترجاع بفضل التطور التكنولوجي وإلى انفتاح الكثير من الدول المنتجة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الرابع: الاستهلاك النفطي العالمي

يتزايد الاستهلاك النفطي العالمي باستمرار حيث انه نما بحوالي1.9 مليون برميل يوميا عالميا خلال عام 2015، يأتي هذا في الوقت الذي شهدت فيه أسعار الخام تراجعا ملحوظا خلال العام الماضي، فيما تعد الزيادة أعلى كثيرا من نظيرتها المحققة عند 1.1 مليون برميل يوميا في 2014.

وقادت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا النمو في الاستهلاك "510 آلاف برميل يوميا"، في الوقت الذي ارتفع فيه استهلاك الولايات المتحدة 1.6% فقط بالمقارنة مع 6.3% للصين.

وبمتابعة أعلى الدول استهلاكا للنفط، يتضح أن الهند سجلت أعلى معدل للزيادة بين الدول العشر التي تستحوذ على قرابة 60% من مجموع الاستهلاك العالمي عند مقارنة أرقام 2015 بالعام السابق له.

هذا يعني أن نمو الاستهلاك تقوده كبرى اقتصاديات آسيا "الهند، ثم الصين، تليها كوريا الجنوبية" حسب نسب الزيادة في الاستهلاك، في الوقت الذي سجلت فيه السعودية نموا بنسبة 5% التي يقترب استهلاكها اليومي من أربعة ملايين برميل حسب التقرير الإحصائي الذي يصدر سنويا منذ عام 1951.

ويوضح الجدول أرقام الاستهلاك اليومي للدول المذكورة مقدرة بالمليون برميل .

جدول رقم(02-06) : جدول يبين أكبر 10 دول مستهلكة للبترول.

الاستهلاك اليومي/مليون برميل				
الدولة	2015	2014	التغير%	النسبة من استهلاك العالم %
أمريكا	19.40	19.11	1.60	19.7
الصين	11.97	11.20	6.30	12.9
الهند	4.16	3.85	8.10	4.50
اليابان	4.15	4.31	3.90	4.40
السعودية	3.90	3.73	5.00	3.90
البرازيل	3.16	3.24	4.20	3.20
روسيا	3.11	2.26	5.20	3.30
كوريا الجنوبية	2.58	2.45	5.30	2.60
المانيا	2.34	2.35	0.20	2.50
كندا	2.32	2.37	2.90	2.30

المصدر: التقرير السنوي الخامس والستين شركة النفط البريطانية بريتش بتروليوم (bp)

المبحث الثالث: محددات أسعار النفط.

تتحدد اسعار النفط في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات، وتختلف سوق النفط عن باقي الاسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، اضافة لكونها سلعة سياسية قد تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على صيغ تسعير النفط، بالإضافة إلى المؤشرات المتحكمة في سعره، والتطور التاريخي لأسعاره.

المطلب الأول: صيغ تسعير النفط

عرفت السوق النفطية أساليب مختلفة في تسعير السلعة النفطية، و يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب تعريف سعر النفط وأنواعه.

الفرع الاول :تعريف السعر النفطي

هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، و قد يعادل قيمة الشيء أو يتساوى معها، أي قد يكون أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود.[1]

سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طار عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس.

سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا .[1]

[1]- سيد أحمد فتحي الخولي ،مرجع سابق ، ص ص 271-272

ومنه فان سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة

الفرع الثاني :أنواع السعر النفطي

عند الحديث عن أسعار النفط الخام فلا بد من التطرق، إلى ذكر أنواع النفط، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية، حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن أبرز هذه الأنواع هي: [2]

1- السعر المعلن: يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، وظهر هذا لأول مرة في عام1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندراد أويل.

2- السعر المتحقق: وهو عبارة عن تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر أو التسهيلات في شروط الدفع ،عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

3- سعر اشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخد واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين طرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام و الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر العلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965 م.

4- سعر التكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن في نفس السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

[1] حسين عبد الله،مرجع سابق ، ص 240
[2]- محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 197

5- السعر الفوري او الاني: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية و بصورة آنية.

المطلب الثاني : المؤشرات المتحكمة في سعر النفط

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض و طلب هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن

الفرع الاول :العرض والطلب والاحتياطي النفطي

يخضع العرض العالمي لنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وسياسة الدولة المنتجة للبترول و مدى حاجتها إلى البترول لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره و تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل، لقد تطور إنتاج البترول في العالم مند أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وظهرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة و في المدن النائية و في الصحاري الحارة و الباردة أو كذلك في المناطق وأقاليم من العالم، كما ازداد عدد الدول المنتجة للبترول وعدد الآبار والحقول و الكميات المنتجة سنة بعد سنة .[1]

أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج الأوبك فالمتوقع إن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو 49 مليون برميل عام 2002إلى 66 مليون برميل عام 2025 حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقا: روسيا حاليا، اذربيجان، كازخستان، البرازيل، انجولا، السودان، كندا.[2] والجدير بالذكر أن حوالي 57% من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول دول الشرق الأوسط حتى سنة 2015 ، كما شهد الاحتياطي العالمي تزايد ملموسا خلال

[1] سالم عبد المحسن رسن ،مرجع سابق ، ص ص 195-196

[2] المعهد العربي للتخطيط، **أسواق النفط العالمية**، سلسلة دورية تعي بقضايا التنمية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت، ص5،متاح على: www.arab-api.org/develop_1.htm

الخمسين سنة الماضية ، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت[1] .

الفرع الثاني : المنظمات الدولية

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول:

اولا- منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC

أنشأت هذه المنظمة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها وكانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة (OPEC) فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار البترول الذي يستغله الكارتل الدولي خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبدلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.[2] حاليا في 2016 منظمة OPEC تتألف من 13 دولة، وهذا بغض النظر عن قومية أعضائها لدول عربية و أخرى غير عربية، وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في[3]:

-توحيد السياسات القطبية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات البترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياستها النفطية العامة للاستفادة من هذه الثروة.

-العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.

- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع .

[1] تقرير الامين العام السنوي، **منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط**، 2000، 2005، 2008 ،ص 15،

[2] WWW.OPEC.org vue le 16-05-2017

[3] حسين عبد الله ،مرجع سابق ، ص 275

و الجدول التالي يوضح حجم الانتاج اليومي و احتياطيات دول الاوبك لسنة 2015

الجدول: (02-07) الدول الأعضاء في الاوبك(الانتاج، احتياطي) 2015

الدول	الانتاج النفطي (برميل)	الاحتياطي النفطي المؤكد (برميل/اليوم)
العراق	4,054,000	144,200,000,000
المملكةالعربية السعودية	10,046,000	268,290,000,000
الكويت	2,562,000	104,000,000,000
فنزويلا	2,500,000	298,350,000,000
ايران	3,300,000	157,800,000,000
قطر	1,532,000	25,240,000,000
اندونيسيا	786,000	3,690,000,000
ليبيا	404,000	48,360,000,000
الامارات	2,820,000	97,800,000,000
الجزائر	1,370,000	12,200,000,000
نيجيريا	2,317,000	37,070,000,000
الاكوادور	543,000	8,830,000,000
الغابون	213,000	2,000,000,000
أنغولا	1,842,000	9,010,000,000

Source: "Production of Crude Oil including Lease Condensate 2015". *US Energy Information Administration*. Retrieved15-05-2017

ثانيا –الوكالة الطاقة الدولية (IEA)

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار البترول عام 1973–1974 لغرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه(OPEC) ففي مستهل 1974وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون دعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للبترول لحضور اجتماع في واشنطن 1974/02/11 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD).

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) و مقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة*، لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي[1]:

–تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية البترولية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.

–صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي.

–وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.

–تشجيع و تنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.

–تكوين خزين من البترول يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة الطوارئ ولغرض تأثير في السوق البترولية.

* دول الوكالة الدولية للطاقةهي: الولايات المتحدة،كندا، مملكة المتحدة، المانيا، ايطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد،الدنمارك،بلجيكا،هولندا،لوكسنبورغ،ايرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر،البرتغال، النرويج.

[1] حسين عبد الله ،مرجع سابق ،ص 276

الفرع الثالث :الأزمات النفطية

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية، والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط [1].

لقد تأثر سعر النفط في السوق النفطية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات البترولية والتي كانت موزعة حسب السنوات التالية 1973، 1979، 1986، 1998، 2004، وهي كالآتي [2]:

1- الأزمة النفطية عام 1973: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار النفطية و تقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار النفط من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 40% .

2- الأزمة النفطية عام 1978: عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية- الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية .

3- الأزمة النفطية عام 1986: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل[3]

4- الأزمة النفطية عام 1998: في نهاية التسعينات و بالضبط سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.[4]

---

[1] الادارة الاقتصادية اوابك، **الأزمة المالية العالمية وانعكاسات الاولية المحتملة على صناعة البترول في الاقطار العربية**، مجلة النفط، والتعاون العربي،الخامس والثلاثون، العدد 128، 2009،ص 16

[3] نور الدين هرمز ، **تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(29)،العدد(1)،دمشق،2007،ص87

[3] ابراهيم شحاتة، **أسعار النفط و مديونية العالم الثالث هل من علاقة**، مجلة النفط و التعاون العربي المجلد 15 ،العدد 55 سنة، ،1989 ،ص 19

[4] لويس جيوستي، **المحافظة على تماسك منظمة الاوبك-مضامين التعاون بين الدول الاعظاء** ، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج،الامكانيات والقيود، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الامارات العربية ،2007،ص 103

5- الأزمة النفطية عام 2004: تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل،إذ وصل المعدل السنوي لسعر أوبيك إلى 36 دولار/ برميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك مند بدء العمل بنظام السلة في عام 1987)[1]وهنا حاولت منظمة الأوبك السيطرة على الارتفاع الكبير لأسعار النفط بخفض الإنتاج .[3]

المطلب الثالث : اثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول

تتباين أثار تقلبات أسعار النفط بين الدول سواء كانت دولا منتجة أو مستهلكة ، وتتميز السوق النفطية بأنها سوق دولية إذ أن جميع دول العالم تتبادل السلعة النفطية وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تأثير تقلبات أسعار النفط على كل من الدول الصناعية والدول النامية المصدرة للنفط وعلى الدول النامية غير المصدرة للنفط وتعريف وخصائص السوق النفطية والأطراف المؤثرة عليها.

الفرع الأول : تأثير تقلبات أسعار النفط على الدول الصناعية

يؤدي ارتفاع مصدر الطاقة الرئيسي في العالم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات ومنه انخفاض للقدرة الشرائية، وهو ما يدخل الدول المستهلكة للنفط وفي مقدمتها الدول الصناعية الغربية في أزمات مالية، وضغط اجتماعي رهيب، خاصة وان استهلاك الفرد من الطاقة في هذه المجتمعات يتميز بالارتفاع الشديد.[2]

وهو ما حصل على اثر ارتفاع أسعار النفط في 16 أكتوبر 1973م ، تضافرت مجموعة من العوامل الاقتصادية لترفع معدلات التضخم النقدي في الدول الصناعية مما أدى بالتالي ارتفاع أسعار الفائدة وتقلص معدلات النمو الاقتصادي وإتباع السياسات الحمائية في التجارة الخارجية للدول الصناعية ، ومن جهة أخرى أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الجهود لتحقيق معدلات كفاءة أفضل في استخدام النفط سواء في الإغراض الاستهلاكية أم الإنتاجية بهدف تقليص الطلب على النفط ، بالإضافة إلى تحفيز النشاط الاستكشافي للبحث عن المصادر المحلية الجديدة للنفط والتوسع في الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة ، ولهذا فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى انخفاض استهلاك النفط، وزيادة عرض النفط من المناطق الحديثة سواء المكتشفة حديثا ام الحقوق

[3] ضياء مجيد الموسوي ، **ثورة اسعار النفط 2004**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2005، ص 29

[2] وحيد خير الدين ، مرجع سابق ،ص 118

التي لم تكن مجدية اقتصاديا قبل رفع الأسعار ، بالإضافة إلى زيادة نصيب بدائل الطاقة في الطلب العالمي على الطاقة.[1]

اما انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ، وانخفاض التضخم النقدي وما يتبعه من انخفاض في أسعار الفائدة ، وارتفاع أسعار أسهم الشركات الصناعية، وانخفاض أسعار السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وتقليص السياسات الحمائية للتجارة الخارجية ، وانخفاض نسبة البطالة، ومن جهة أخرى فان انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط نتيجة عدم الاستمرار في بعض برامج تحفيز المحافظة على الطاقة، وانخفاض الاستثمار في بدائل الطاقة.[2]

الفرع الثاني: تاثير تقلبات اسعار النفط على الدول المصدرة للنفط

أن التقلبات الشديدة في أسعار النفط لها اثار عنيفة على كامل مستويات النشاط الاقتصادي في اقتصاديات الدول النفطية، وهذا باعتبار أن الإيرادات المالية والتي بواسطتها يتحرك الاقتصاد الكلي للدولة يعتبر مصدرها المطلق إن لم نقل الوحيد هو النفط، وهو ما جعل قضية الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول غاية في التعقيد خصوصا وان المتغيرات الاقتصادية الكلية ، تتأثر بشكل شديد بتقلبات أسعار براميل النفط في الأسواق العالمية، حيث أن الشيء الملاحظ هو أن الموارد المالية للنفط الخام تشكل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المنتجة للنفط الخام ،فهي تعتمد على هذه العائدات النفطية لتمويل برامجها التنموية وكذلك لتعظيم الإنفاق العام وتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار.[3]

اما ارتفاع اسعار النفط فيحدث اثر معاكس على غرار ما حدث سنة 1973 كنتيجة لارتفاع أسعار النفط ،حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد زادت دخول هذه الدول نتيجة لزيادة عوائد النفط، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية التنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة، كما استطاعت الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت على احتياجات التنمية الداخلية، وارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من زيادة أسعار

[1] سيد فتحي احمد الخولي، مرجع سابق، ص،ص477 ،478
[2] نفس المرجع ،ص483
[3] وحيد خير الدين، مرجع سابق،ص115

السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية، نتيجة زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم النقدي، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للإغراض الاستهلاكية أم الإنتاجية وخاصة صناعية البتر وكيماوية.[1]

الفرع الثالث : تأثير تقلبات أسعار النفط على الدول النامية غير المصدرة للنفط

تعد الدول النامية غير المصدرة للنفط أكثر الدول تضررا من ارتفاع أسعار النفط لعدم قدرتها على مواجهة مثل هذه من الأزمة مقارنة بالدول الصناعية، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات إلى زيادة تكلفة واردات هذه الدول النفط من اقل من خمسة ملايين دولار إلى أكثر من عشرين مليون دولار وبالتالي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي وانخفاض قدرة هذه الدول على استراد السلع والخدمات بصورة عامة و السلع الرأسمالية بصورة خاصة.[2]

كما أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط ضررا بالغا باقتصاديات الدول النامية غير المصدرة للنفط حيث لم يمكنها انخفاض أسعار النفط من تحقيق النمو، فقد أدى انخفاض سعر النفط إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك، وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصادية النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية، أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله ،إذ أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تتم على حساب إمكانية زيادة الاستهلاك والاستثمار.

أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا. الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى استنزاف احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعتها إلى الضغط على الواردات الأمر الذي ترتب عليه انكماشا داخليا كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وانهيار معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي(التمويل التضخمي).

[1] سيد فتحي احمد الخولي،مرجع سابق ،ص 481
[2] نفس المرجع السابق ، ص 481

تضررت الدول النامية غير مصدرة للنفط من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول النفطية قبل ظهور الأزمة ، أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول النفطية.[1]

[1] سعد الله داود ، **الازمات النفطية والسياسية المالية في الجزائر** ، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع .الجزائر ،2013،ص،ص 43-44

خلاصة الفصل

يعتبر البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها الطبيعة الدولية وأهمية خاصة إلى جانب أنه المصدر الرئيسي للطاقة، ومن خلال استعراضنا للفصل الأول يمكن أن نستنتج مايلي:

-هناك عدة أنواع من أسعار البترول حسب تكلفة الإنتاج، نوعية البترول ثقيل خفيف وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير.

-تحدد السعر البترولي بمجموعة من العوامل تؤثر في الأخير على عرض وطلب السلعة البترولية إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما.

-السوق البترولية حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية مما جعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار، ويؤدى إلى حدوث أزمات متتالية اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث :

تغيرات اسعار النفط

وانعكاسها على الميزان

التجاري

2015-2000

المبحث الاول : تاريخ النفط في الجزائر

تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على النفط في تلبية حاجاتها، كونها مصدر رئيسي لهذه الثروة فهي تتاثر بكل ما يحدث لها من تغير ،فمسارها ومصيرها ترتبط ارتباطا وثيقا بها، وكذلك تظرا الى جودة نفطها عالية بكونه خفيف الذي يميزه عن باقي الدول وهذا ما سنعرفه من خلال هذا المبحث

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المحروقات في الجزائر :

لعب القطاع البترولي في الجزائر دورا رئيسيا في تمويل التنمية الاقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يحتويها حيث يساهم بنسبة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت الى 40% وأكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة.[1]

فقد كان هذا القطاع محتكرا من طرف شركات بترولية أجنبية قبل وبعد الاستقلال مما أدى بالجزائر الى التفكير في استعادة ثرواتها وذلك بأنشاء أداة وطنية هادفة لاستغلال مصادرها الطاقوية لفائدة الاقتصاد الوطني.

الفرع الاول: النفط قبل الاستقلال:

لقد كانت أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط عام 1913 في الإقليم الغربي من منطقة غليزان من طرف الشركات الفرنسية التي ظلت اطماعها الاستغلالية وتابعت بذلك أبحاثها اثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة و العلمة وعين فكرون وسيدعي و لم تفسر هذه المحاولات عن أي اكتشاف و في سنة 1946 اكتشفت شركة بترول "الصور" الفرنسية أول حقل بترولي في" قطرني" ثم "برقة " بالقرب من عين صالح عام 1952 ومنذ تلك الفترة أدركت فرنسا و الشركات الأجنبية الله لابد من استغلال الثروات البترولية للجزائر وسعت للحصول على امتيازات للبحث و التنقيب و بالفعل نجحت هذه الشركات في سلسلة من الاكتشافات بدأت بحقل "الجلس" عام 1954 و حاسي مسعود سنة 1956 المكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية – الجزائر– والشركة الأهلية للتنقيب عن البترول الجزائر واستغلاله ،ونظرا لأهمية الحقل صرحت فرنسا أنه لو امكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الاستغناء عن البترول في الشرق الأوسط. [2]

---

[1] يسرى محمد ابو العلا ، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1996، ص ص 23-24

[2] طيبوني اميينة ،**تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع الى قطاع المحروقات**،رسالة ماجيستير ،التخصص علوم تسيير اقتصادية ،فرع المالية والنقود،جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير،2002، ص 25

ومن الحقول أيضا عجيلة: تقنتورين و وزارزتين التي اكتشفتها شركة البحث عن البترول الصحراء واستغلاله ويصنف البترول جميع هذه الحقول من النوع الجيد الذي تنخفض نسبة الكبريت فيه صاغت فرنسا أهدافها الاستعمارية الاستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت باسم قانون البترول الجزائري رقم 58/11 11 في 22/11/1985 وتشمل ما يلي:[1]

– وضع نظام الامتيازات مع وضع حد أدنى لإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.

– حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات وتقل بحوالي 20 % عن الأسعار المعلنة.

–تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية.

–خصم 27.5 % من التاج النقط تحت بند صندوق تجديد المخزون دون ان يدخل في حساب الضرائب

الفرع الثاني : النفط بعد الاستقلال

– الفترة الأولى: من 1962 إلى 1999:

تميزت هذه الفترة بإبرام عدة اتفاقيات وإصدار قوانين لترقية هذا القطاع وكانت أهمها:

1– اتفاقية إيفيان 1962 : ولعل أهم المسائل النفطية التي تضمنتها اتفاقية إيفيان هي:

– إبقاء النصوص من المتعلقة بقانون البترول الصحراوي

– استثمار الثروات النفطية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.

– اعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية

إلا أن هذه الاتفاقية لم تحمل الجديد معها، ذلك أن السيطرة بعد الاتفاقية وتحديدا في 31 ديسمبر 1963 هو إنشاء الشركة الوطنية للبترول سوناطراك."

2– اتفاقية جويلية 1965: لقد مثلث الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي وشملت على:

[1] حسين مالطي ،**النفط الاحمر** ، ترجمة السيد مصطفاي جنيدي ، دار مارينو للنشر، 1997 ، ص ص 126-197

– رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% و صلت خلال سنتي 1968 و 1969 إلى حوالي 54% و 55% على الترتيب؛

– التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث؛

– إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.

– رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (N.R.E.P.A.L.S) الفرنسية مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير النفط بالجزائر بنسبة10 %.

– سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها؛

– إستحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

وقد ساهمت هذه الاتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار اتفاقية 1956[1]

وما تجدر الإشارة إليه أنه مع افتقار شركة سوناطراك لوسائل الحفر والتنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك». وهو ما تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة كانت أولها شركة "الفور "تمتلك فيها شركة SEDCO وبنفس النسبة امتلكة شركة سرناطراك 51% بينما بقيت 49 % لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية سوناطراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة منها الجيو ، الستراء الريف، الكور.....الخ.

3- ثروة تأميم: لقد مرت عملية التأميم في الجزائر بعدة مراحل أهمها:

ا- مرحلة أولى تضمنت ما يلي:

– من خلال شبكة المبيع التابعة لشركة بريتتر بتروليوم، فرضت رقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير في سنة 1967.

[1] يسرى محمد ابو العلا ، مرجع سابق ، ص ص 23-24

- إصدار مجموعة من قرارات التأميم للشركات الأجنبية السنة 1970 وهو ما أدى إلى الرفع من حصة سوناطراك .

- أعلنت الجزائر عن زيادة سعر البرميل من النقط إلى دولارين و95 سنتا بتاريخ ، 1970 .07.21

ب – مرحلة الثانية: "[1]

بعد كل تلك الاتفاقيات والمفاوضات التي خاضتها الجزائر رفقة الطرف الفرنسي، لم يبق لهذه الدولة التي تبحث عن تأكيد الاستقلال السياسي بالاقتصادي إلا قرارا واحدا وهو قرار التأميم تم ذلك من خلال خطاب رئيس الراحل هواري بومدين الذي اصدر عدة قرارات ابتداء يوم 24.02.1970 وكانت أهمها:

- ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51 %من أجل التحكم الفعلي فيها.

-تؤمم حقول الغاز الطبيعي ويؤمم النقل النقل البري أي كل الأنابيب البترولية.

و كانت أهمّ النتائج التي ترتبت عن قرار التأميم و أثرت على هيكل قطاع المحروقات هي[(10)]:

- ✓ التخلص من التبعية الإقتصادية للجزائر، و المتعلقة أساسا بالثروات الوطنية؛
- ✓ إنهاء عقود الإمتياز التي إكتسبت صفة الإحتكارية في مراحل النقل و التسويق و الإنتاج النفطي؛
- ✓ تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في شركات "ترايسا ،سويغ و سوترا"، و بيع مصنع لتسييل الغاز الطبيعي؛
- ✓ رفع نسبة مشاركة و سيطرة سوناطراك إلى 51% في عقود البحث و التنقيب؛
- ✓ تحول الدفع من الفرنك الفرنسي إلى الدينار الجزائري؛
- ✓ فتح المجال أمام اليد العاملة الوطنية إطارات أو غيرها.

ومن ثم ارتبطت التنمية الاقتصادية في الجزائر بالقطاع البترولي ومداخيله منذ السبعينات، فتكثف إنتاج 2.3 المحروقات ، وأقيمت لتلك استثمارات ضخمة. فإذا كان المخطط الثلاثي 1967-1969 قد وجه ما يقارب مليار دولار للانتاج البترولي بنسبة وصلت إلى 45% من المبالغ المخططة للاستثمار الوطني، فإن المخطط

[1] حسن مالطي، مرجع سابق،ص ص 235-240

الرباعي 1970-1973 قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى ومليار 5 ينسية فاقت و4% من إجمالى الاستمارات ولقد ساهمت هذه الاستثمارات [1].في زيادة الإنتاج الجزائري من الخروقات من جهة، وكذا في تنوعها من جهة أخرى كما يبينه الجدول الأتي:

جدول رقم (03-01): الانتاج الجزائري للمحروقات1962-1984

الوحدة: الف طن

السنوات	غاز النفط	النفط الخام
1962	-	22800
1969	100	50000
1974	380	52000
1979	1000	63000
1984	3500	52000

المصدر: احمد هني،" المديونية" موفم للنشر، الجزائر،1992،ص 76

و الشكل التالي يوضح لنا تطور انتاج المحروقات 1962-1984

[1] احمد هني،**المديونية**، موقع النشر،الجزائر ، 1992، ص 76

شكل رقم(03-01) : انتاج الجزائري من المحروقات 1962-1984

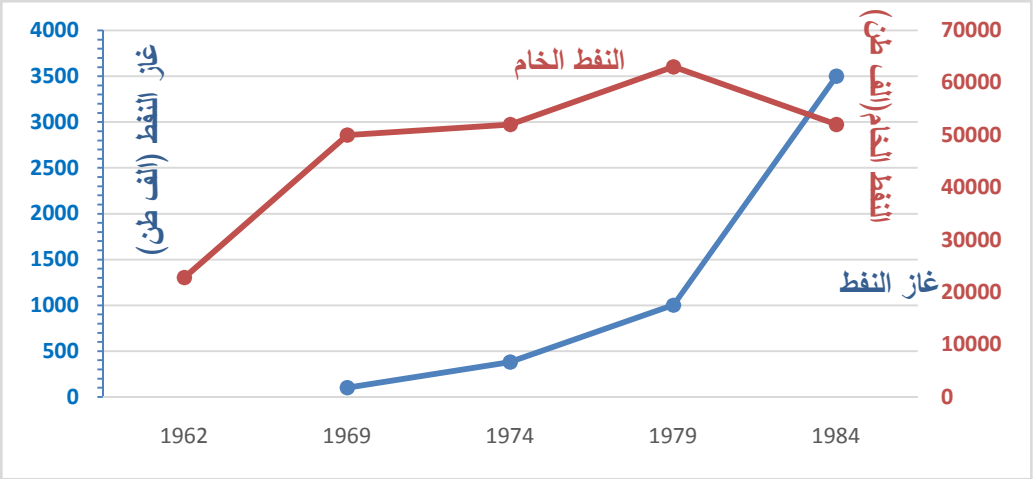

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول اعلاه

مانلاحظه من خلال الجدول و الشكل اعلاه يوضح تطور انتاج المحروقات خلال هذه المرحلة ان انتاج النفط كان اولا سنة 1962 ب22800 الف طن في الحين بدا انتاج الغاز سنة 1969 ب 100 الف طن فكان تطور انتاج المحروقات في هذه الفترة يتزايد بشكل مستمر نتيجة لارتفاع اسعار النفط.

والملفت للانتباه أن فترة السبعينات قد توفرت فيها الموارد المالية من العوائد البترولية بصورة مرتفعة نتيجة لارتفاع أسعار البترول بسبب الظروف السائدة آنذاك والمتعلقة أساسا بالصدمة البترولية (الانتصار العربي في حرب أكتوبر 1973).

فتضاعف بذلك دور قطاع البترولي وخاصة شركة سوناطراك التي زادت نسبة سيطرتها من 56 % نهاية 1971 إلى 82 % عام 1987 وارتفع حجم منتجاتها البترولية إلى 98.5 % عام 1981، خاصة بعد أن أحكمت سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج البترولي 100 % على اهم الحقول الجزائرية وهو حقل حاسي مسعود. [1]

[1] يسرى محمد ابو العلا، مرجع سابق، ص 304

فترة (1986-2000):

تميزت بالتراجع الكبير في مستوى الإنتاج الذي بلغ في هذه الفترة أدنى نقطة له وهي 648 ألف برميل يوميا عام 1987 م، ويعزى هذا السقوط الحر بالدرجة الأولى إلى محدودية النتائج التي حققتها شركة سوناطراك في ميدان الاستكشاف بعد انسحاب الشركات الأجنبية.

شهدت هذه الفترة تغير جذري في نظام استغلال النفط الجزائري، الوارد في القانون الأول لقطاع المحروقات عامة والنفط خاصة، وهو قانون 86/14 المعدل بالقانون 91/21. حيث جاء بنوع جديد من العقود وهي عقود تقاسم الإنتاج التي تجعل الرخص المنجمية ملك للدولة لا جدال فيها،وسيطرة الشركة الوطنية سوناطراك بنسبة 51% ، أما الشريك الأجنبي لا تتجاوز قيمته 49% من حصة الإنتاج.

كما شهد إنتاج الغاز الطبيعي انتعاشا كبيرا خلال فترة (1986 – 1989)، بتسجيله ارتفاع من 36.5 مليون متر مكعب سنة 1986 إلى 46.4 مليون متر مكعب سنة 1989[1]، بسبب توسيع المجال الجغرافي للبحث والاستغلال، فحسب القانون 86/14 يمتد نشاط البحث والاستكشاف إلى كامل التراب الوطني والبحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة وهي مناطق لم تستكشف بعد، حيث أن هناك احتمالات قوية لوجود النفط بما خاصة في سواحل الشرق الجزائري[2]. أما إنتاج النفط الخام فقد عرف نباتا نسبيا ما بين سنتي 1986 و1991، ويرجع ذلك إلى اثر انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية المترتب عن ارتفاع العرض العالمي للنفط وثبات الطلب عليه، والتي تبينت في الأزمة العكسية للنفط سنة 1986.

وبصدور القانون 91/21، استمر هذا الإنتاج في الارتفاع خاصة في مجال المحروقات الغازية عند إلغاء المادتين (23 و65) من قانون 86/14"، والعمل بذلك على تحرير استثمارات الأجانب في مجال استغلال المحروقات السائلة والغازية معا. وقد جاء التغيير الخاص بالقانون 91/21 نتيجة حتمية لعدم قدرة القانون السابق من إحراز الإيرادات المرجوة والخروج من الأزمة الحادة لسنة 1986 .

[1] BP Statistical Review of World Energy June 2010.

[2] Sonatrach, Revue Upstream News, N°6, Mai 2010, page 15.

الفترة من 2000-2015

عرف قطاع المحروقات خلال فترة 2000-2015 نتائج قيمة نظرا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل واستحداث قوانين ومؤسسات مكنتها من إسترجاع صلاحيتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية ومحرك للاستثمارات .

شهدت فترة 2000-2010 تزايد كبير في إنتاج النفط والغاز، وهذا راجع إلى التغير في نظام استغلال النفط خاصة والمحروقات عامة .عمل هذا التغيير على مواكبة قطاع المحروقات الجزائري للعولمة، حيث تجسد في انتهاج نوع جديد من العقود تحكمها شروط المناقصة والتي تهدف لاستقطاب التطورات التكنولوجية المتعلقة بمراحل نشاط الصناعة النفطية عامة و مرحلة المنبع خاصة من خلال القانون 05/ 07 والمعدل بالأمر 10/ 06

كما سجلت في هذه الفترة ارتفاع في عدد الآبار المكتشفة ابتدءا من سنة 2000 والذي بلغ عددها13 بئرا سنة 2004 وكذا 20 بئرا في سنة 2007.

أدت كل هذه الأسباب إلى الارتفاع في إنتاج المحروقات .حيث بلغ إنتاج النفط 77.6 مليون طن في سنة 2009 محققا ارتفاعا عن سنة 2000 قيمتها 66.08 مليون طن. [1]

والجدول التالي يوضح لنا تطور انتاج النفط لفترة 2000-2012

جدول رقم(03-02) : تطور انتاج النفط 2000-2012

الوحدة: مليون طن

السنوات	الانتاج من النفط
2000	796
2001	776.6
2002	729.9
2003	942.4
2004	1311.4

[1] www.opec.org.a12/05/2017/a14.00

2005	1352
2006	1368.8
2007	1371.6
2008	1356
2009	1216
2010	1189.8
2011	1161.6
2012	1121

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقرير الاوبك 2005و2012 ص23ص30

شكل رقم(03-02): تطور انتاج النفط 2000-2012

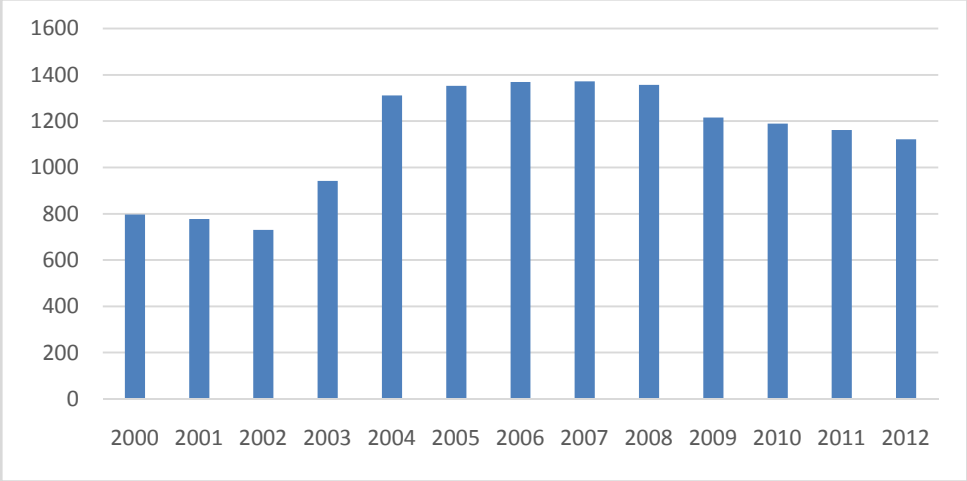

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول اعلاه

من الجدول والاعمدة البيانية يتضح لنا من خلال عرض كمية انتاج النفط في الجزائر في السنوات الاولى نلاحظ انخفاض في الانتاج نتيجة الاحداث الواقعة في سبتمبر 2001 والتي انعكست سلبا على سوق النفط ثم عاد الانتاج الى الارتفاع نتيجة لحرب الو.م ا على العراق وفي سنة 2006 ، انخفاض الانتاج الى 200 الف برميل يومي نتيجة تعديل بنود قانون 05.07 وهذا لاعادة النظر في حصة الطرف الوطني وكذا الشريك الاجنبي وهذا ادى تراجع جهد الشركات لانه قلل من حصتها كما توعدت عدة شركات بالانسحاب.

وفي سنة 2008 ارتفع الانتاج الى 2016 نتيجة ارتفاع اسعار النفط ثم بدا بالانخفاض الى غاية 2012 وهذا بسبب ارتفاع الاسعار بسبب الازمة المالية 2008

ان إنتاج الجزائر الأولي للمحروقات بلغ 200 مليون طن معادل للنفط في 2014 مقابل 192 مليون طن معادلا للنفط في 2013 أي بنمو قدره 4ر4 بالمائة حسب بيانات وزارة الطاقة

وتنتج الجزائر حاليا ما مجموعه حوالي 1.2 مليون برميل من النفط يوميا.[1]

المطلب الثاني: إمكانية الجزائر النفطية:

تتطلع الجزائر ان ترسي لقسمها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصادرة للنفط أو في إطار السوق العالمية، غير ان دور اي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من المكانيات نقطية ومزايد تنفرد بهام تجعل الأطراف المتعاملين معهد يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية، ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى هو مدى اهمية الامكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية. ولذلك فمن المقيد جدا معرفة الامكانات النقطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات النفط شبكة النقل التي تؤمن وصول المنتجات الى الزبائن، وميزة الموقع الجغرافي ونوعية النفط وغيرها، وهي كلها عوامل تلعب الدور الاساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين عدة منتجين ومستهلكين.

الفرع الاول: الاحتياطات من النفط:

لابد عند التكلم عن الاحتياطات النفطية التي تطرقنا إليها سابقا وفي تقدير الاحتياطات لأي دولة أو عالميا يتم التغاضي عن الاحتياطات المحتملة والممكنة "[2]، ولهذا لا يؤخذ بعين الاعتبار لأي الاحتياطات الأكيدة. اما حساب المدة المتوقعة من عمر التقط اي مدة الإنتاج فيختلف حسب جهات التقدير ومستوى الاستهلاك السنوي والاكتشفات الجديدة المحققة سنويا.

وقد كانت الاحتياطات المؤكدة سنة 1974مثلا تقدر ب 7.641 مليار برميل من النفط وطاقة التاج يومية ب . 889 ألف برميل يوميا مما يعني أن سنوات استهلاك النفط المتوقعة كانت تقارب 25 سنة (كمقارنة مع

[1] http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150518/40927.html متاح على 2017-05-20

[2] I.Mvaas , M.Heigei,**l'industrie du gaz dans le monde**,Technip,Paris novembre 1977 p 35

السعودية التي لها نفس الفترة مع الاحتياطات 132 مليار برميل والإنتاج اليومي يتدرب 8.4 مليون برميل أي عشرة أضعاف الجزائر والمدة المحتملة من عمر بترولها في 43 سنة.[1]

من وجهة النظر الاقتصادية يصعب أن نطلق كلمة الإنتاج في مجال النقط مثلما يطلق على الإنتاج السلعي في المجالات الاقتصادية الأخرى اذ أنه من خواص السلعة لن تكون موجهة للسوق ويمكن إعادة التاجها بينما في مجال النقط فيعتبر أخذ أو استحواذ على مادة موجودة في الطبيعة وهبة من الله وهي غير متجددة وانها ستنفذ نهائيا دون المكانية إعادة رسكلتها بحال من الأحوال أي لا يمكن إعادة إنتاجها ومع فقد تم الأخذ بهذه التسمية للدلالة على الكميات المستخرجة من الحقول البترولية.

إن إتباع سياسة الاستغلال الأمثل للاحتياطات من المحروقات التي تؤدي إلى صيانته مصالح الأجيال القادمة أصبحت ضرورة لابد منها، فما تستمتع به الج ا زئر اليوم من احتياطات البترول والغاز قد لا يكون في المستقبل، حيث أن استهلاك برميل اليوم سوف لا يعوض في المستقبل إلا إذا قبلنا بالخطر الكبير من أجل تعويض هذا البرميل من خلال مجهودات الاستكشاف، وذلك بتحقيق اكتشافات جديدة تضاف للاحتياطات الموجودة وقد أصبح هذا ممكنا في ظل تطور التقنيات التكنولوجية وتوفر فرص الش ا ركة مع الشركات البترولية العالمية[2]

عرفت الاحتياطات الرسمية للجزائر خلال السنوات الاخيرة اتجاهها التصاعدي المستمر منذ 2000 وفي هذا الصدد فقد ارتفع اجمالي الاحتياطيات الى اكثر من 147 مليار دولار امريكي سنة 2009 مقابل 110 مليار دولار دولار سنة 2007 و11.94 مليار دولار سنة 2000، الشيئ الذي سمح بزيادة معدل للواردات الجزائرية ، حيث استمرت الجزائر في تحقيق نسب عالية وصلت الى50 شهر سنة 2007 .[3]

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكرة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2007، ص 43

[2] Mohamed Nasser Thabet "Le secteur des Hydrocarbures et le développement de l'Algérie" ENAL, 1989, p 114

[3] زايري بلقاسم، **كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا – العدد السابع، السداسي الثاني،2009،ص 63

الفرع الثاني: تطور شبكة نقل النفط

تعتبر شبكة الأنابيب القاعدة الهيكلية الاساسية الرابطة بين الجزائر ومناطق التسويق والاستهلاك الرئيسية والتيتضمن وصول المنتجات بصورة مستمرة ومنتظمة فيتم بواسطتها نقل المحروقات من مناطق الإنتاج اولا الى المركز الرئيسي في الجزائر وهو:[1]

مركز حوض الحمراء للبترول والمكثفات، وهو المركز الذي يتلقى الإنتاج البترولي من جميع الأبار (حاسي مسعود، عين المناس ، الباقل ، بركين...الخ) ليقوم المركز بالأعمال القياس (حساب الكميات ورقابة النوعية) يتم نقل المحروقات بعد ذلك عبر أنابيب الى المصافي ومراكز التخزين بالنسبة للبترول ونقل المحروقات الخام والذي يربط حقل حاسي مسعود بميناء بجاية ثم الشحن نحو فرنسا وذلك في 22 نوفمبر 1959 وتطورت شبكة الأنابيب للبترول والغاز بعد ذلك .

وقد إنتقل حجم المحروقات المنقولة عبر الأنابيب إلى أوروبا من 112 مليون طن معادل بترول (Mtep) خلال سنة 2000 إلى أكثر من 330 مليون طن معادل بترول في 2009 . و تشمل حاليا شبكة خطوط الأنابيب 12 خط أنابيب لنقل الغاز يبلغ طولها الإجمالي 7459 كم مع قدرتها لنقل 131 مليار م 3 سنويا من بينها 39 مليار م 3 موجهة للتصدير. و مع تشغيل الأنبوبين العابرين للقارات "إنريكو وران فاريل " (الرابط بين الجزائر واسبانيا عبر المغرب)، هناك مشاريع جديدة لأنابيب نقل الغاز هي في طور الإنجاز لتلبية الطلب المتصاعد للسوق الأوروبي.

و بموازاة إنجاز هذه المشاريع فالجزائر تسعى حاليا إلى تجسيد أنبوبين آخرين موجهان إلى اوروبا بشراكة عدد من الشركات النفطية الدولية خلال سنة 2014[2] ، والجدول التالي يوضح شبكة نقل المحروقات الجزائرية حتى سنة 2005.

[1] عيسى مقليد، مرجع سابق،،ص 44

[2] سوناطراك، نشاط نقل البترول و الغاز عن طريق القنوات، 1262 . ص. 2 .

الجدول رقم (03-03) : شبكة نقل المحروقات الجزائرية

	النفط الخام	مكثفات	غاز النفط	غاز طبيعي	المجموع
عدد الأنابيب	12	3	4	13	32
الطول (كلم)	4970	1378	2697	7459	16504
العملية النقل طاقة	146	23	19	134	319
الوحدة	مليون طن متري			مليار متر مكعب	مليون طن مكافئ نفط

Source : sonatrach,pipenews,n°07 novembre 2006.(Additive a la revue),p.14

يمثل الجدول التالي شبكة نقل المحروقات الجزائرية من النفط و غاز النفط و غاز طبيعي والذي يتضمن عدد الانابيب و طولها و العملية لنقل الطاقة حيث بلغ مجموع عدد الانابيب المحروقات 32 مليون طن مكافئ نفط و عملية نقل الطاقة بلغ مجموعها 319 مليون طن مكافئ نفط.

المبحث الثاني : تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري2000-2015

ان التقلبات التي عرفتها اسعار النفط لها دور هام في التاثير على ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص، ومن اجل معرفة اهم الانعكاسات التي شكلتها تطورات اسعار النفط على عناصر الميزان التجاري خلال فترة(2000-2015)، سوف نقوم بدراسة مختلف التحليلات في هذا المبحث لتطورات الميزان التجاري الجزائري من الصادرات والواردات .

المطلب الأول: هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باق الدول الأخرى، الا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر بين موقعها في المعاملات الدولية ويظهر الدور الاستراتيجي للصادرات البترولية التي تمثل مصدر الإيرادات الأساسي للاقتصاد الجزائري . ومن خلال ما يأتي، سنحاول تحليل وضعية

الميزان التجاري الجزائري من 2000 إلى 2015. والجدول التالي، يوضح هيكل كل من الصادرات والواردات الجزائرية و كذا تطور الميزان التجاري الجزائري من 2000الى 2015

جدول رقم: تطور الميزان التجاري الجزائري 2000-2015

الوحدة لصادرات والواردات: مليون دولار

السنوات	صادرات من المحروقات	سعر البرميل من البترول	الصادرات خارج المحروقات	الصادرات الكلية	حصة الصادرات خارج المحروقات	حصة الصادرات من المحروقات	لواردات	نسبة التغطية%	**لميزان التجاري**
2000	21419	27.60	623	22031	2.82%	97.22%	-9173	240.17	12858
2001	18484	24.60	648	19132	3.38%	96.61%	-9940	192.47	9192
2002	18091	28.10	722	18825	3.83%	96.10%	-12009	156.80	6816
2003	23302	28.96	470	24612	1.92%	98.07%	-13320	183.60	11078
2004	31550	38.66	660	32083	2.04%	97.91%	-17950	179.50	13775
2005	45094	54.64	740	46330	1.59%	98.40%	-19860	233.20	25644
2006	53610	65.85	1130	54740	2.06%	97.93%	-20680	264.70	33157
2007	59610	74.95	980	60590	1.61%	98.38%	-26350	230.00	32079
2008	77190	99.97	1400	78590	1.78%	98.21%	-31770	106.40	40021
2009	44420	62.25	770	45110	1.70%	98.29%	-37400	120.80	7780
2010	56120	80.15	970	57090	1.69%	98.30%	-38890	146.80	18200
2011	71660	112.94	1220	72890	1.67%	98.32%	-46900	155.30	25960
2012	70590	111.05	1220	71770	1.70%	98.30%	-58571	139.10	20170
2013	32820	108.60	680	67701	2.02%	97.97%	-55111	117.10	9410
2014	60304	99.68	2582	62886	4.10%	95.89%	-58580	107.35	4306
2015	35774	52.79	2063	37837	5.45%	94.54%	-51501	73.46	-13714

المصدر: من لعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

يتبن من خلال الجدول السابق أنه إذا ا تحدثنا عن الصادرات الجزائرية إننا نعني، قطاع المحروقات الذي يبقي، مهيمنا بنسبة تتراوح ما بين (79%-89%) من الصادرات الإجمالية مما يشكل تحدي كبير أمام السلطات الجزائرية لتتحول إلى اقتصاد ما وراء النفط حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات من المحروقات بقيت تمثل أهم مبيعات الجزائر وعززها على الخصوص ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية حيث ارتفعت قيمة واردات صادرات النفط الخام الجزائرية الى94.112 دولار للبرميل في عام 2011.

مقابل 15.80 دولار في عام 2010 مما ساهمة ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات ، و في عام2009 شهدت الصادرات الجزائرية تراجع كبير بسبب تراجع أسعار البترول إلى 62.25 دولار للبرميل بسبب الأزمة العالمية وتأثرها على الطلب العالم، للنفط أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فقد بقيت تشكل نسبة متواضعة تتراوح ما بين (6.1%-2.3%) من الحجم الإجمالي للصادرات ،اما للفترة الممتدة بين (2000-2002) تراجعت صادرات فتراجع معها الميزان التجاري بسبب انخفاض اسعار النفط ، فالميزان التجاري الجزائري شهد تطورا في الفترة (2003-2008) وفي سنة 2010 عاد التحسن للميزان التجاري بعد تحسن أسعار النفط مع بداية تلاشي، تأثيرات الأزمة العالمية، لتنخفض اسعار النفط في عام 2013 بسبب تراجع الصادرات ، وفي سنة 2014 ارتفعت قيمة واردات صادرات النفط الخام الى 99,68 دولار للبرميل مما ساهمة في ارتفاع قيمة الصارات من المحروقات الجزائرية ، لتتراجع الصادرات الجزائرية سنة 2015 بسبب انخفاض اسعار النفط ، والشكل الموالي يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري

الشكل رقم(03-03): تطور الميزان التجاري الجزائري 2000-2015

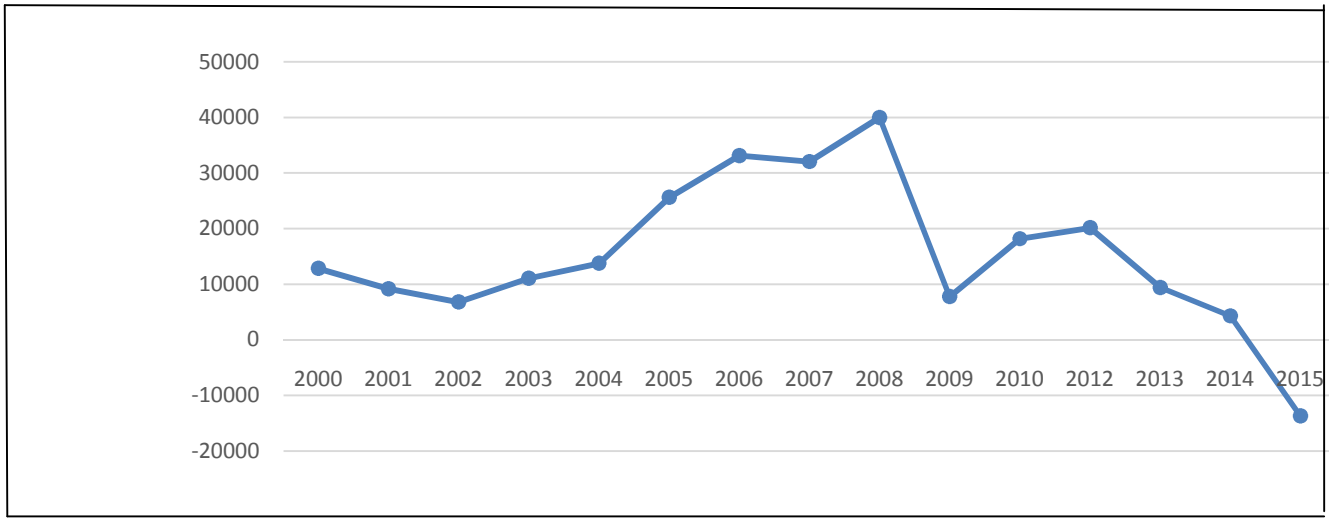

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (03-04)

يوضح لنا هذا الشكل تطور الميزان التجاري الجزائري من ارتفاع وانخفاض اسعار الميزان في هذه الفترة حيث يوجد تقلبات سنوية تتاثر بتغيرات اسعار الصادرات والواردات ، حيث بلغ اقصى حدته الى

40021 مليون دولار سنة 2008 وانخفض في اقل قيمة له سنة 2015 سالبا ب13714- وهذا راجع الى انخفاض الصادرات بشكل كبير وارتفاع الواردات .

وما يمكن قوله أنه من الضروري تطوير الإنتاج من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات لمواجهة التزايد، في حصيلة الواردات والتي هي في تزايد مستمر خاصة مع الانفتاح الاقتصادي .

وبالرجوع الى الصادرات والواردات الشكل التالي، يوضح تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية من سنة 2000 إلى غاية 2015

الشكل رقم (03-04):تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2000-2015)

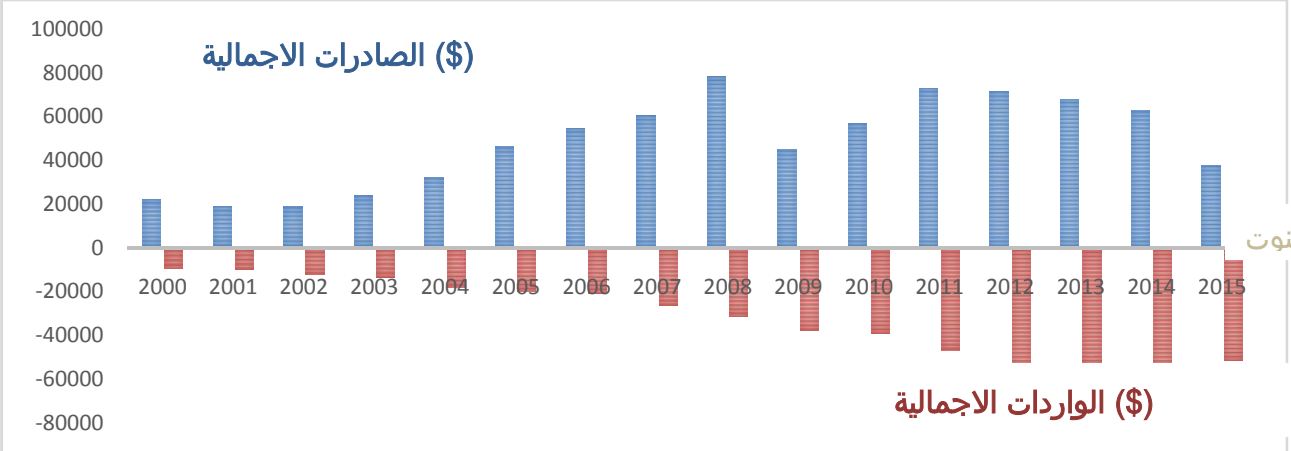

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-04)

نلاحظ من خلال الشكل أن حصيلة كل من الصادرات و الواردات الجزائرية ، زيادة مستمرة خلال الفترة(2000-2004) أما في الفترة (2005-2007) نلاحظ زيادة سريعة في حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، في حين شهدت سنة 2008-2009 تراجع ملحوظ في حصيلة الصادرات وهذا راجع إلى تراجع أسعار النفط نتيجة الأزمة العالمية و تأثيرها على الطلب العالم للنفط ،حيث بعد الأزمة بدأت الصادرات الجزائرية في الارتفاع نتيجة عودة ارتفاع أسعار النفط اذ وصل سعر البرميل من النفط 112.94دولار للبرميل بعد أن كان 56.25 دولار للبرميل في سنوات الأزمة وشهدت الصادرات الجزائرية نوعا من الاستقرار في السنوات الأخيرة نتيجة استقرار أسعار النفط والطلب العالمي عليه ،في حين نلاحظ تزايد حصيلة الواردات الجزائرية بداية من سنة 2005 رغم ارتفاع فاتورة الواردات إلى جانب تأثيرات الأزمة المالية العالمية على حركة الأسعار في الأسواق العالمية،

لتنخفض قيمة الصادرات سنة (2013-2015) نتيجة لتراجع اسعار النفط مما تبعه انخفاض في قيمة الواردات.

المبحث الثالث : انعكاس تقلبات أسعار النفط على ميزان التجاري الجزائري

يتكون الميزان التجاري لاي بلد من صادرات والواردات ، وباعتبار ان صادرات الجزائر تتكون بشكل رئيسي من المحروقات، فمن الواضح ان الميزان التجاري الجزائري يتاثر باسعار النفط، وفق اية درجة ومستوى؟ هذا ما سنحاول اختباره في هذا المبحث

المطلب الأول : انعكاس على الصادرات

يوضح الجدول التالي تطور هيكل الصادرات الوطنية والذي قمنا بتقسيمه إلى جزئين ،جزء يتعلق بالصادرات البترولية وجزء بالصادرات الغير بترولية.

الجدول رقم(03-05) : الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2015

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار البترول
2000	22031	21419	612	28.8
2001	19132	18484	648	24.8
2002	18825	18091	734	30.8
2003	24612	23302	673	38.4
2004	32083	31302	781	54.6
2005	46001	45094	967	74.7
2006	54613	53429	1184	61.08
2007	59518	58206	1312	69.08
2008	79290	77345	1945	98.9
2009	43650	42600	1050	61

2010	53280	52200	1080	75
2011	72890	71800	1160	79.61
2012	71740	70700	1520	111.51
2013	64430	64200	1230	109.38
2014	62590	61590	1220	99.68
2015	37837	35774	2063	52.79

Source:OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUE :WWW.ONS.DZ Vue le 19-05-2017

نرى من خلال احصائيات ان تطور الصادرات الكلية عرفت تغيرات مستمرة وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار البترول، ولأن نسبة كبيرة منها تتمثل في المحروقات ، فلقد عرفت الفترة مابين 2000-2010 عرفت الصادرات خارج المحروقات تطور ملحوظا حيث انتقلت من 612 ألف دولار سنة 2000 إلى 1080 ألف دولار سنة 2010 وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج دعم النمو الإقتصادي إلا أن حجم هذه القيمة، تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات، والمتمثل في الوصول إلى تصدير 1 مليار دولار امريكي من المنتجات غير البترولية في آفاق 2000، اما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمتها عرفت تزايد طول فترة المدروسة ، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية حيث عرفت أرقام قياسية، لقد انقلبت حصيلة الصادرات الإجمالية والتي تمثل الصادرات النفطية فيها اكثر من 96 % خلال فترة الدراسة من 22.031 مليون دولار سنة 2000 إلى 53.280 مليون دولار سنة 2010 وهذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بتزايد المستمر بأسعار البترول والتي انتقلت من 27.60 دولار للبرميل إلى111.51 دولار للبرميل سنة 2012 أو من خلال ماسبق يتبين أن جهة الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباط شبه كلي بأسعار المحروقات وخاصة أسعار البترول وذلك لأن التغيرات التي تمس قيمتها متعلقة بالتغيرات التي تمس أسعار البترول في الأسواق الدولية.

يتضح من الجدول السابق أن صادرات تتأثر كثير بأسعار النفط، فقد بلغ حده الأقصى 71.74 مليار دولار، عندما، ارتفعت أسعار البترول إلى سعر قياسي 111.51 دولار للبرميل، ولتوضيح الجدول السابق وإبرازه أكثر، نعرضه في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (03-05) : تطور أسعار النفط و قيمة الصادرات 2000-2015

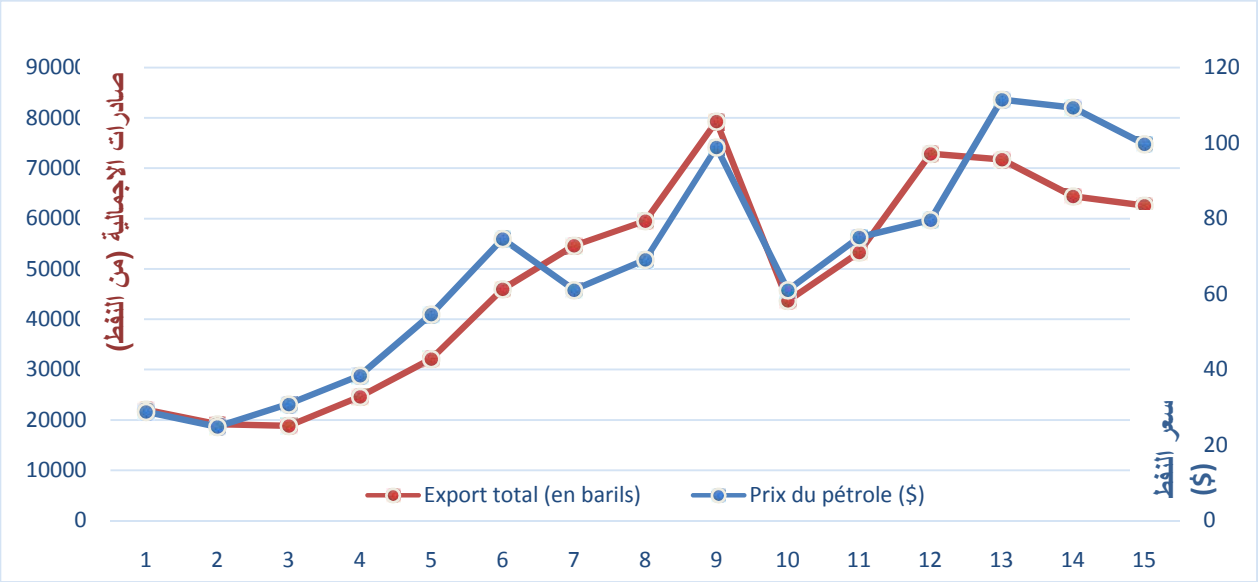

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (03-05)

نلاحظ من المنحنى البياني السابق أن صادرات الجزائر تتأثر ارتفاعا وانخفاضا بشكل تام بأسعار النفط فعندما انخفضت أسعار البترول سنة 2009 إلى 61 دولار، تراجعت قيمة صادرات الجزائر من 78.59 مليار دولار سنة 2008 ، إلى 45.18 مليار دولار سنة 2009 فقط، وعندما عاودت أسعار البترول الارتفاع في العام الموالي 2010 إلى 57.09 دولار، ا رافقها ارتفاع صادرات الجزائر إلى 80.35 مليار دولار، وهذا لأن صادرات الجزائر كميا تقريبا 97 %من المحروقات، فلو كان الاقتصاد الجزائري أكثر تنويعا، ويعتمد على القطاعات الأخرى، مثل الصناعة والزراعة والخدمات، بمختلف فروعيا والسياحة، لكانت علاقة الارتباط والتبعية أقل درجة بين الصادرات وسعر النفط.

أما شدة التباعد بين المنحنيين التي تزايدت بتقدم السنوات، فتفسر بأن التزايد أو التناقص النسبي في صادرات الجزائر تتراجع من سنة لأخرى مع التزايد أو التناقص النسبي لأسعار النفط.

فبين 2000 و 2001 ، كانت التناقص النسبي في أسعار النفط (13 %)، مقابل تناقص يكاد يكون مماثل في صادرات الجزائر بنسبة (12%) ، أما بين سنتي 2013 و 2014 ، فكان التناقص النسبي في الأسعار (8%)، في حين كان التناقص النسبي في الصادرات أقل (2.8%) و في 2015 انخفضت الاسعار بمعدل 46.95%، أما في جانب الزيادة، فنلاحظ انه بين 2002 و 2003 ، ارتفعت الأسعار بمعدل 15.2 %، قابلها ارتفاع في الصادرات بقدر أكبر 30.7%

في مقابل ذلك، نسجل بين 2010 و 2011 العكس تماما. حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 31.7 %، قابلها ارتفاع بنسبة أقل في الصادرات 27.6 %، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع كمية الصادرات من المحروقات لتعويض تراجع الأسعار في الحالة الأولى، أو لاستغلال ارتفاع الأسعار وتحقيق إيرادات أكبر، ولتوضيح الجدول السابق وإبرازه أكثر.

المطلب الثاني : انعكاس على الواردات

تلعب أسعار البترول دورا هاما في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي و الجدول التالي يوضح تطور الواردات وأسعار البترول.

جدول رقم (03-06): الواردات الجزائرية خلال الفترة مابين 2000-2015

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات الإجمالية (مليون $)	اسعار البترول $
2000	9173	28.8
2001	9940	24.8
2002	12009	30.8
2003	13534	38.4
2004	18308	54.6
2005	20357	74.7
2006	21456	61.08
2007	27439	69.08
2008	39470	98.9
2009	39100	61
2010	39450	75
2011	64930	79.61
2012	5157	111.51

2013	55020	109.38
2014	58330	99.68
2015	51501	52.79

Source:OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUE :WWW.ONS.DZ le 19-05-2017

من خلال الجدول أعلاه يتبن لنا أن حصيلة الوردات هي أخرى تتميز بالتقلبات مثلها مثل الصادرات ، وذلك لأن جزءا منها يتوقف على حجم الصادرات وان هذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار هي الأخرى، وان الجزء الآخر من الواردات متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة، التوالي، ونتيجة سياسة التقشف التي طبقتها الجزائر نتيجة ارتفاع الحصيلة المخصصة من الصادرات لخدمة المديونية،

ومن خلال الفترة 2000-2010 فإن حصيلة الواردات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا، متنقلة من 9173 مليون سنة 2000 إلى مايقدر بـ 39450 مليون دولار سنة 2010، وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار البترول والتي انتقلت أسعارها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 75 دولار للبرميل سنة 2010.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن حصيلة الواردات خلال الفترة 2000-2010 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول حيث تزامن ارتفاع حصيلة الواردات مع ارتفاع أسعار البترول والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة .

بشكل عام نلاحظ وجود ارتباط موجب بين أسعار النفط والواردات الجزائرية، فعندما كانت أسعار النفط في أدنى مستوى لها سنة 2001 ، ب 24.1 دولار للبرميل، انخفضت واردات الجزائر من سلع الاستهلاك والتجهيز إلى 9.48 مليار دولار، أما عندما ارتفعت سعار النفط إلى أعلى مستوى سنة 2012 ، فقد رافقها ارتفاع في الواردات الجزئرية إلى 51.57 مليار دولار، هذا لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي ، وفي سنة 2015 انخفضت اسعار النفط الى 52.79 دولار للبرميل انخفضت معه قيمة الواردات ب 51501 .

ولتوضيح معطيات الجدول نمثلها في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-06) : تطور أسعار النفط و قيمة الواردات 2000-2015

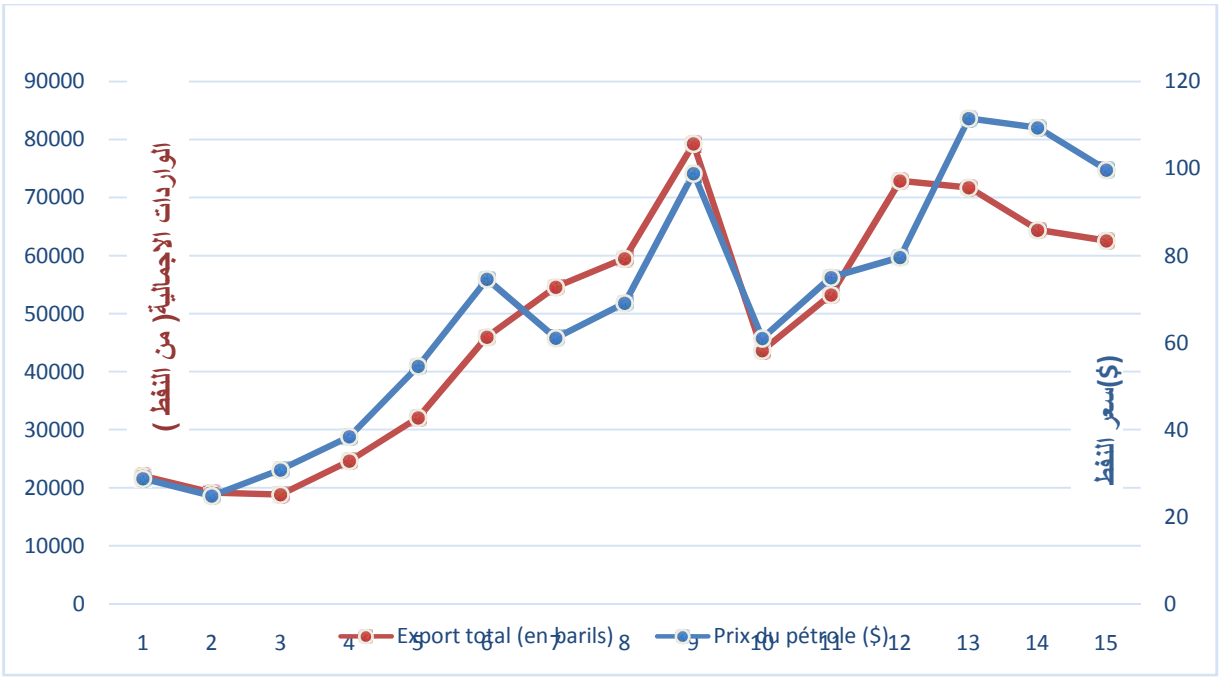

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا عمى الجدول رقم (03-06)

يتضح من المنحنى بوضوح علاقة الارتباط الشديد بين أسعار النفط والواردات، فكلما ارتفعت الأسعار بادرت الجزائر إلى زيادة الاستيراد، وذلك لتلبية الطلب المتزيد على السلع الاستهلاكية بفعل تغير الأنماط الاستهلاكية للجزائر، بالإضافة لبرامج الإنعاش الاقتصادي التي سطرتها الجزائر، والتي تهدف لرفع معدل النموالاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال ثلاث برامج تنموية هي[1]

البرنامج الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لمفترة2004/2000 والذي خصص له 525 مليار دينار أي 7 مليار دولار.

[1] مخناش فتيحة و صالحي ناجية، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي عمى النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم** ، أبحاث المؤتمر الدولي ، كلية العوم الاقتصادية.جامعة سطيف،2013

البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، في الفترة2009/2005 والذي خصص له 286 مليار دولار.

البرنامج الثالث: البرنامج الخماسي2014/2010 يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال خصص لو غلاف مالي قدره 286 مليار دولار.

ولا شك أن هذه البرامج الضخمة تتطلب استيراد العتاد الصناعي والزراعي، والكثير من لوازم البنية التحتية والهياكل القاعدية من جامعات ومدارس ومستشفيات وإرادات وغيرها، وهو ما انعكس عمى ارتفاع الواردات، من دون أن يكون لها أثرا إيجابيا على الصادرات، وقد مكنت المداخيل المالية الكبيرة للجزائر من المحروقات بالمجازفة بالإفراط في الاستيراد .

وما يلاحظ من الجدول انه في سنة 2009 رغم الانخفاض الكبير في أسعار النفط بفعل تراجع الطلب العالمين تحت تأثير الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ سعر البرميل 61 دولار، فإن الواردات لم تتراجع إلا بقدر. محسوس من 37.99 مليار دولار سنة 2008 ، إلى 37.40 مليار دولار سنة 2009

كما نلاحظ من المنحنى، أن أسعار النفط تعرف تذبذبا عبر السنوات، حيث ارتفعت سنة 2010 إلى 80.35 دولار، لتخفض سنة 2011 إلى 79.61 دولار، لتعاود الارتفاع سنة 2012 إلى 111.51 دولار،لتعاود الانخفاض سنة 2013 إلى 109.38 دولار للبرميل،وترتفع سنة 2014 الى99.68 دولار ، ليعاد تقلب في الاسعار وتنخفض سنة 2015 ب 52.79دولار.

أما الواردات فقد واصلات ارتفاعا عبر السنوات ولم تنخفض، وهو ما يؤثر على الاحتياطي النقدي سلبا في سنوات تدهور أسعار البترول.

إن الموارد الجبائية النفطية التي تعتمد عليها الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في السوق الدولية، والتي تعتبر متغيرا خارجيا، فأي تغير في أسعار البترول، سيؤدي بالضرورة إلى حدوث تغير في هذه الموارد، فمثلا لما ارتفعت أسعار النفط سنة 2000 من 17.8 دولار سنة 1999 إلى 28.5 دولار سنة 2000 ،كذلك ارتفعت معها موارد الجباية البترولية من 588.3 مليار دج إلى 1213.1 مليار دج، وهو ما رفع من صادرات الجزائر وارداتها.

المطلب الثالث : انعكاس على رصيد الميزان التجاري

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات و الواردات ، والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة .

الجدول رقم(03-07) : رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: مليون دولار$

السنوات	رصيد الميزان التجاري (مليون $)	أسعار البترول (دولار\اب)
2000	12858	28.8
2001	9192	24.8
2002	6816	30.8
2003	11078	38.4
2004	13775	54.6
2005	25644	74.7
2006	32079	61.08
2007	39820	69.08
2008	4550	98.9
2009	7780	61
2010	5760	75
2011	26242	79.61
2012	21490	111.51
2013	11065	109.38
2014	4306	99.68
2015	-13664	52.79

Source:OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUE :WWW.ONS.DZ LE 19-05-2017

شكل رقم(03-07): تطور اسعار النفط والميزان التجاري الجزائري 2000-2015

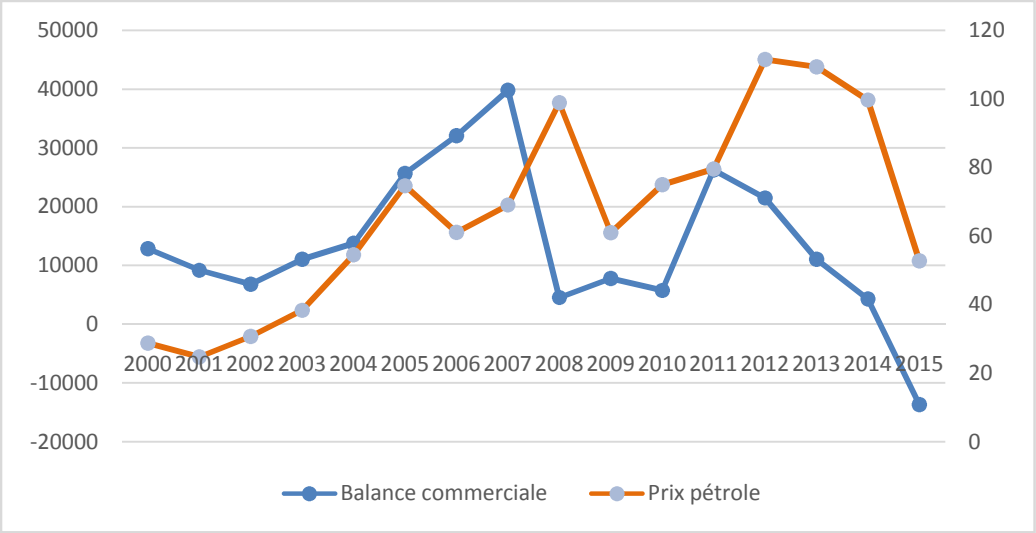

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول اعلاه

من خلال تحليلنا للجدول و المنحنى نلاحظ تقلبات في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2010 يتبين لنا أن رصيدا الميزان التجاري عرف قيم مرتفعة، كما عرف تزايد مستمرا حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 12.858 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 39,820 مليون دولار سنة 2008، وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة لأسعار البترول والتي انتقلت بدورها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94.50 دولار للبرميل سنة 2008، لينخفض في سنة 2009 إلى10.61 دولار و 75 دولار سنة 2010.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2015 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول حيث تزامن ارتفاع رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار البترول والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة إلا أنه بدأ في الانخفاض التدريجي ليصل إلى العجز في سنة 2015 قدره -13664 مليون دولار وذلك لانخفاض أسعار النفط مما ادى الى انخفاض الصادرات و ارتفاع الواردات .

خلاصة القول

من خلال تحليل تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري لاحضنا ان لتقلبات اسعار النفط انعكاسات على عناصر الميزان التجاري:

- توجد علاقة طردية بين سعر النفط و الصادرات الجزائرية، فبارتفاع أسعار النفط تزداد صادرات الجزائر، مما يؤدي لتحقيق فائض تجاري، فعندما انخفضت أسعار النفط على سبيل المثال سنة 2001 إلى 24.8 قابلها انخفاض الميزان التجاري إلى 9.61 مليار دولار، وعندما تأثرت أسعار النفط بالأزمة المالية العالمية وتدهورت حتى 61.0 دولار للبرميل، تراجع الفائض التجاري للجزائر إلى 7.78 مليار دولار.
- وجود ارتباط موجب بين أسعار النفط والواردات الجزائرية، فعلى سبيل المثال عندما كانت أسعار النفط في أدنى مستوى لها سنة 2001 ، ب 24.1 دولار للبرميل، انخفضت واردات الجزائر من سلع الاستهلاك والتجهيز إلى 9.48 مليار دولار أما عندما ارتفعت اسعار النفط إلى أعلى مستوى سنة 2012 ، فقد رافقها ارتفاع في الواردات الجزائرية إلى 51.57 مليار دولار، وهذا لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي.
- يتعلق رصيد الميزان التجاري بشكل كبير باسعار النفط حيث تزامن ارتفاع رصيد الميزان التجاري الجزائري مع ارتفاع اسعار النفط والتي عرفت ارقاما قياسية خلال هذه الفترة وبعد تحليل الذي قمنا به يشير الى انه عندما يتغير سعر النفط بواحد دولار يتغير رصيد الميزان التجاري ب 1.55 مليار دولار العلاقة القوية بين التطورات الحاصلة في أسعار البترول و رصيد الميزان التجاري ،وفي نفس الاتجاه معبرا عن العلاقة الطردية بين المتغيرين وعليه يمكن القول ان رصيد الميزان التجاري يقدر بدلالة سعر النفط.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري من خلال الدراسة التحليلية على الميزان التجاري الجزائري ومن خلال ما تطرقنا اليه نشتخلص مايلي:

. قمنا بتحليل تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري ودراسة تطورات الميزان التجاري الجزائري وواقع قطاع المحروقات في الجزائر

. الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال يعيش عليه عوائد قططاع المحروقات وذلك بكونه ركيزة الاقتصاد

. يوجد ارتباط موجب بين تقلبات أسعار البترول و الواردات الجزائرية من خلال الدراسة.

. توجد عالقة طردية بين سعر النفط و الصادرات الجزائرية، فبارتفاع أسعار البترول تزداد صادرات الجزائر، مما يؤدي لتحقيق فائض في الميزان التجاري

. رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة يتعلق بشكل كبير باسعار النفط ، حيث تزامن تحسن رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع اسعار النفط وهذا ما وضحته العلاقة.

خاتمة

النفط كمادة خام حيوية للبشرية فهو يثير كثير من النقاش في الميدان السياسة أكثر مما يثيره في الميدان الاقتصادي، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية,فكمية الإنتاج البترولي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق المعروفة .

النفط مادة غير متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة ولهذا فإن سعر هذه المادة لا تقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط وإنما تدخل في تقرير سعره أيضا حسابات تعويض هذه المادة الحيوية وثمن البدائل المتاحة ومن ينظر الى تسعيرة النفط اليوم على أنه خاضع للعرض والطلب وميكانيكية السوق يتجاهل العناصر الرئيسية المكونة لسعر مادة كهذه .

وقد حاولنا في دراستنا الاجابة على الاشكالية التي تدور حول درجة التاثير التي يمكن ان تحدثها تقلبات اسعار النفط على الميزان التجاري.

من خلال دراستنا توصلنا الى ان العلاقة الموجودة بين اسعار النفط والميزان التجاري الجزائري هي علاقة طردية، حيث كلما زادت وتحسنت اسعار النفط نتج عن ذلك تحسن في رصيد الميزان التجاري.

اختبار صحة فرضيات الدراسة :

من اجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كما يلي:

الفرضية الاولى التي تنص على ان تؤثر تقلبات اسعار النفط على اقتصاديات كل دول سواء المنتجة او المستهلكة فان ارتفاع او انخفاض اسعار النفط يعتبر امرا ضروريا لصالح جميع الاطراف المنتجة والمستهلكة على حد سواء فقد ادى الانخفاض الكبير في اسعار النفط قبل 1973 الى اضرار كثيرة مست جميع اقتصاديات الدول فقد اثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية .

اما الفرضية الثانية التي اكدتها الدراسة ان هناك علاقة طردية بين كل من قيمة الصادرات والواردات الجزائرية واسعار النفط في الاسواق الدولية اي يوجد ارتباط موجب بين تقلبات أسعار البترول و الواردات الجزائرية كما . توجد عالقة طردية بين سعر النفط و الصادرات الجزائرية فبارتفاع أسعار البترول تزداد صادرات الجزائر، مما يؤدي زيادة تنافس في الاسواق الدولية.

الفرضية الثالثة التي تنص على ان اسعار النفط عامل اساسي في اختلال الميزان التجاري الجزائري حيث ان انخفاض في اسعار النفط مايعني انخفاض الصادرات أي التاثير بشكل مباشر على الميزان التجاري مايؤدي الى اختلاله وعدم توازنه باعتبار 96% من صادرات الجزائر محروقات حيث يعتبر الركيزة الاساسية للميزن التجاري الجزائري ومنه نثبت صحة هده الفرضية.

نتائج الدراسة

- أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول
- الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس انتاجية اقتصاد الجزائري لذلك يعود يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات.
- إرتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتأثر بأهم الأحداث على مستوى العالمي، خاصة في ظل الوضع السياسي الغير المستقر في منطقة الشرق الأوسط وفي ظل ما تنادي به أصوات صديقة للبيئة في استبدال المحروقات بطاقة نظيفة .
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي و الزراعي في تمويل الاقتصاد الوطني.
- للجزائر خيارات متاحة لإعداد اقتصادها لفترة ما بعد البترول انطلاقا من تنمية مصادر الطاقة البديلة والتنويع والنهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات .
- إن إبراز هذه الحقائق لا يعني أن البترول قد فشل تماما في تطوير الاقتصاد الوطني، بل أن مساهمته تبقى كبيرة إلا أن واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة استخدام الفوائض المالية للبترول في تحسين الجانب الإستثماري و الإنتاج المحلي
- يوجد علاقة طردية بين اسعار النفط والميزان التجاري والصادرات و الواردات فارتفاعه او انخفاضه يؤثر بشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري سواء ايجابيا او سلبيا.

الاقترحات:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي :

- يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول ولن يأتي ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي ، وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسسير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة لضمان نمو إقتصادي فعلي وحقيقي.
- يمكن القول أن الزيادة في أسعار البترول ، لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤذي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في مدى البعيد وللتخلص منها ، يجب وضع وصنع سياسات إقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الإقتصاد الحقيقي وعائدات البترول.
- ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية و إقامة
- ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط
- ضرورة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة من أجل تطوير الصادرات
- خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الواردات ما يعزز من قيمة الدينار الجزائري وإعادة التوازن للميزان التجاري الجزائري

أفاق الدراسة

تناولت الدراسة انعكاسات تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري ، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص ،ونظرا لأتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة .

- العلاقة بين سعر الصرف الدولار وسعر البترول.

- الشراكة في قطاع البترول وأثرها على تطور الصناعة البترولية في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. ابراهيم طه عبد الوهاب، **محاسبة البترول**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
2. احمد عني،"**المديونية**"، موقع النشر،الجزائر ، 1992.
3. أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999 .
4. برشيش السعيد،**الاقتصاد الكلي**،دار العلوم للنشر،الجزائر، 2007.
5. بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المدرسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان، 2003.
6. **حافض البرجاس،الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر، بيروت ، الطبعة 1،2000.**
7. الحسني عرفات تقي ، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، الأردن،1999.
8. حسين عبدالله ،**مستقبل النفط العربي** ،الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2006.
9. زينب حسن عوض الله، **الإقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية والدولية**"، دار الجامعة الجديدة، ،مصر،2004.
10. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999.
11. سالم رشدي سيد ، **التمويل الدولي أسسه و نظرياته**، الأردن ، دار الراية للنشر و التوزيع، 2015 .
12. سالم عبد المحسن رسن، **اقتصاديات النفط** ،الجامعة المفتوحة للنشر، ليبيا،1999.
13. سيد فتحي الخولي، **اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطبيعة**، خوارزم العلمية للنشر و التوزيع،المملكة العربية السعودية جدة،2015.
14. السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية** ، الدار الجامعية،اسكندرية،مصر، 2004
15. صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2003 .
16. ضياء مجيد الموسوي ، **ثورة اسعار النفط 2004**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2005.

17. عادل أحمد حشيش ،ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان، 2003.

18. عادل احمد حشيش واخرون،**اساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية.

19. عبد اعزيز وطيان ،**الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره**، 1985-1830 ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية,الجزائر 1992.

20. عبد الرحمان العزيز، عبد الرحيم سليمان، **التبادل التجاري:اسس،العولمة والتجارة الالكترونية**، دار الحامد، الاردن،2004.

21. عبد الرحمان يسرى احمد، ايمان محب زكي،**الاقتصاديات الدولية**،الدار الجامعية الاسكندرية،2007.

22. عبد الرحمن يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**،مدسسة شباب الجامعة،مصر 1993.

23. فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، عمان ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،2001.

24. قصي عبد الكريم ابراهيم،**أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

25. كامل البكري، **الاقتصاد الدولي** ، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية طبع- نشر- توزيع، الإسكندرية، يناير 2002.

26. لويس جيوستي، **المحافظة على تماسك منظمة الاوبك-مضامين التعاون بين الدول الاعظاء** ، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج،الامكانيات والقيود، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الامارات العربية ،2007

27. محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

28. محمد خميس الزوكي، **جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

29. محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية**، الإسكندرية ، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر ، 2001.

30. محمد عبد الوهاب العزاوي، **ادارة الجودة الشاملة**،2015.

31. محمود يونس ، **اقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص 166

محمود يونس ،عبد النعيم محمد أساسيات علم الاقتصاد ،الدار الجامعية ،مصر،2000

32. مصطفى رشدي شيحة،**الاسواق الدولية:المفاهيم و النظريات والسياسات**،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،2003.

33. مندور احمد،رمضان احمد،**اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**،مدرسة الاقتصاد، الدار الجامعية،1990.

34. موسى سعيد مطر– شقيري نوري موسى – ياسر المومني ، **التمويل الدولي** ، عمان ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، (2008).

35. يسرى محمد ابو العلا ، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري** ، دار النهضة العربية، القاهرة،1996.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. بلقة ابراهيم ،**اليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر**،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بو علي،الشلف،2008–2009.

2. بن ديب عبد الرشيد، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية–حالة الجزائر–**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2002–2003.

3. بن عربية مونية، **التسويق الدولي ودوره في تفعيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات(دراسة حالة وحدة مصبرات عمر بن عمر –قالمة–)** رسالة الدكتوره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة بسكرة ،الجزائر،2014–2015.

4. بوفليح نبيل ،**دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ، فرع:نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3، 2010–2011 .

5. بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**،رسالة ماجيستر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2011–2012.

6. جامع عبد الله، **اثر تطورات اسعار النفط خلال الفترة2000–2010على الاقتصاديات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011.

7. حسان خضر، **أسواق النفط، العالمية،** مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، العدد 57.
8. حمادي نعيمة، **تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة،2008/1986**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،التخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2008-2009.
9. حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.
10. رحمان أمال،**النفط و التنمية المستدامة،مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية**،العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ديسمبر،2008 .
11. زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر، 2011-2012.
12. سيد الخولي،**اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة** ، خوارزم العلمية ، جدة-مملكة العربية السعودية ، 2014.
13. طيبوني اميينة ،**تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع الى قطاع المحروقات**،رسالة ماجيستير ،التخصص علوم تسيير اقتصادية ،فرع المالية والنقود،جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير،2002.
14. عبد الجليل هجيرة ،**أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية،تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011-2012.
15. عبد الفتاح دندي،**دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدزل الاعضاء في الاوابك**، مجلو النفط و التعاون العربي، عدد 136، 2011.
16. عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات، النفط والغاز الطبيعي**، دراسة تحليلية واستشرافية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2007-2008.
17. عتيق شيخ،**الصادرات خارج قطاع الحرقات في الجزائر-حالة النفيات-** ، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم اتجارية، جامعة وهران، الجزائر،2011-2012.

18. عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكرة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر باتنة،2007-2008.
19. قويدري قوشيح بوجمعة ،**إنعكسات تقمبات أسعار البترول عمى التوازنات الاقتصادية الكمية في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، سنة² 2008-2009.
20. مشهور هذلول بربور، **العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر صرف العمات أجنبية على مؤشر أسعار في اردن**،1985-2006،اطروحة الدكتورة،تخصص مالية ،كلية العلوم المالية والمصرفية، جامعة الاردن، 2008.

21. وحيد خير الدين ،**اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

ثالثا: المجلات والملتقيات و المحضرات

1. ابراهيم شحاتة، **أسعار النفط و مديونية العالم الثالث هل من علاقة**، مجلة النفط و التعاون العربي المجلد 15 ،العدد 55 سنة، ،1989
2. احمد هني،**المديونية**، موقع النشر،الجزائر ، 1992
3. الادارة الاقتصادية اوابك، **الأزمة المالية العالمية وانعكاسات الاولية المحتملة على صناعة البترول في الاقطار العربية**، مجلة النفط، والتعاون العربي،الخامس والثلاثون، العدد 128، 2009
4. أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)**، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2014
5. حسين مالطي ،**النفط الاحمر** ، ترجمة السيد مصطفاي جنيدي ، دار مارينو للنشر، 1997
6. حلمي وهيبة واخرون،**تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية**،الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق،كلية العلوم القتصادية وعلوم التسيير،جامعة الغواط الجزائر،2007
7. زايري بلقاسم، **كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا – العدد السابع، السداسي الثاني،2009

8. عجيلة محمد واخرون،**تحرير التجارة الدولية واثره على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**،الملتقى الدولي الثاني حول:التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق
9. نور الدين هرمز ، **تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(29)،العدد(1)،دمشق،2007
10. وصاف سعيدي، **ضمان ائتمانات التصدير في البلدان النامية،الملتقى الدولي حول :سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة،الجزائر ،2006

رابعا: تقارير

1. تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 28 ، سنة ،2001
2. تقرير منظمة الأوبك، العدد 29 ، سنة 2002
3. التقرير الاستراتيجي العربي ،**مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية** ، القاهرة، 2002–2003، ص 127
4. تقرير الامين العام السنوي، **منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط** ، 2000، 2005، 2008
5. سوناطراك، نشاط نقل البترول و الغاز عن طريق القنوات، 1262

خامسا : المراجع باللغة الأجنبية

1. Remend Bouret**, Relations économiques internationales, McGrow-Hill,Québec**, 1994
2. Paul R.krugman, Maurice obstfeld, international economics, sixith edition, worled student series, Boston, 2003
3. Mohamed Elhocine BENISSAP, **éléments pétrolière, les hydrocarbures, présent et future, Economica**, Paris, 1981
4. MAURICE durousset « le marché du pétrole » editionellips 1999
5. .1996، lindert peter، thomas. a.pugel
6. i.m.vaas et M.Heigei=l'industrie du gaz dans le monde/Technip/Paris novembre 1977
7. BP Statistical Review of World Energy June 2010.
8. Sonatrach, Revue Upstream News, N°6, Mai 2010

9. Mohamed Nasser Thabet "Le secteur des Hydrocarbures et le développement de l'Algérie" ENAL, 1989

سادسا: المواقع الإلكترونية

http://www.aljazeerafx.net/vb/showthread.php?t=5655

www.cnbcarabia.com/oil_energy

www.arab-api.org/develop_1.htm

_WWW.OPEC.org

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150518/40927.html